مجلـــة التجـارة العراقية الالكترونية

مجلة متخصصة فـــي التجـارة والاقتصاد والاســـتثمار تصـــدر عن
وزارة التجارة/دائرة تطوير القطاع الخاص /قسم الدراسات والنشر

العدد الخامس عشر/ ايلول /٢٠١٨

اقرأ في هذا العدد

» الصناديق السيادية وامكانية انشاء صندوق ثروة ســـياديـــة للعراق (الافاق و التحديات)

» القطاع الخاص ودوره في تنمية الموارد البشرية

» اثر البرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل

» الصين الشريك الاقتصادي والتجاري الاكبر للقارة الافريقية

الدراسات والبحوث المنشورة تعبر عن آراء كتابها ولاتمثل جهة الاصدار

المحتويات

افتتاحية العدد ص١

* اخبار وانشطة دوائر وشركات الوزارة ص٢
بالتعاون مع قسم الاعلام والاتصال الحكومي

* قوانين/ لائحة السلوك الوظيفي ص٩

* الصناديق السيادية وامكانية انشاء صندوق ثروة سيادية للعراق (الافاق والتحديات) ص١٣

* القطاع الخاص ودوره في تنمية الموارد البشرية ص٢٩

* اثر البرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل ص٣٨

* الصين الشريك الاقتصادي والتجاري الاكبر للقارة الافريقية ص٤٧

الاشراف والمتابعة

الاستاذ رياض فاخر الهاشمي

مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

نيران حسن محي

مدير قسم الدراسات والنشر

التصميم

حلا نبيل سلمان

للاتصال والاستفسار
بغداد / المنصور / شارع النقابات
studies@mot.gov.iq
iraqitrademag@yahoo.com

يمكنكم تصفح اعداد مجلتنا على المواقع الالكتروني
www.mot.gov.iq
www.iraqitic.com

دائرة تطوير القطاع الخاص

تسعى هذه الدائرة ومن خلال أقسامها الخمسة وبالتنسيق مع الجهات المعنية بالقطاع الخاص من اتحادات وغرف تجارية وصناعية ومنظمات رجال الأعمال وهيئات الاستثمار والجامعات والمراكز البحثية إلى خلق قطاع خاص عراقي وطني وحيوي ومزدهر مبادر محلياً ومنافس إقليمياً ومتكامل عالمياً ، وان يكون أكثر التزاماً اجتماعياً وبيئياً بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة وذلك من خلال (فهم طبيعته ، ورفع تراتبية العراق في المؤشرات العالمية الخاصة ببيئة الأعمال ، وتنمية ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بشكل يحسن من قدرتها الإنتاجية والتنافسية ، وان يكون هناك مظلة تتوحد تحتها كل الجهود والخطط الداعمة للقطاع الخاص العراقي لتكون بمثابة منبراً للحوار والتنسيق والإشراف والتفاعل لتنفيذ الأنشطة المحددة في خطط تطوير القطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود)

قسم نقطة تجارة العراق الدولية - قسم الدراسات والنشر - قسم تنمية الاستثمار

- قسم تنمية التجارة والتصدير - قسم التدريب التجاري

افتتاحيـــة العـــــدد

عندما كان نظام الحكم في العراق حتى اواخر الخمسينات من القرن الماضي شهد القطاع الخاص رواج وانتعاش لا نظير له ، الا أن بروز دور الدولة في قيادة الاقتصاد العراقي جاء بعد تلك الفترة بسبب طبيعة الايدلوجيات الفكرية التي كانت تؤمن بها الانظمة الحاكمة للعراق والتي كانت في اغلبها تعتنق الفكر الاشتراكي المؤمن بالتخطيط المركزي الموجه ، بالاضافة الى ضعف الامكانات الاستثمارية للقطاع الخاص حينها حيث اتسمت فترة الاربعينيات وحتى اوآخر الخمسينيات من القرن الماضي بضعف تدخل الدولة في الاقتصاد واقتصر دورها على الامن والدفاع والتمثيل الدبلوماسي واقامة مشاريع الخدمات العامة (الصحة والتعليم والاسكان) ومشاريع البنى التحتية ، وبخاصة ما ارتبط بالقطاع الزراعي كبناء السدود واقامة مشاريع الري وقنوات البزل ، وكان هذا التدخل داعماً للقطاع الخاص وليس مزاحماً له او منافساً في نشاطاته الانتاجية ، وفي نفس الوقت أرتبط دور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني بضعف الامكانات المادية والادارية للحكومة التي لم تحاول اقتحام النشاط الاقتصادي الانتاجي الذي كان القطاع الخاص يهيمن عليه ، وخاصة قطاع الزراعة والتجارة فكانت نسبة مساهمة القطاع الخاص في تكوين الناتج المحلي الاجمالي مع النفط (٨١,٤٪) عام (١٩٦٠) و (٧٠,٦٪) من دون النفط لنفس العام مقابل (٢٩,٤٪) و (١٩,٦٪) على التوالي أرتبط بالقطاع العام.

وبما أن القطاع الخاص العراقي وكما هو معروف هو ذلك النشاط الاقتصادي الذي يديره رجال الاعمال العراقيين وأصحاب رؤوس الاموال من الصناعيين وتجار ومزارعون وأصحاب المرافق الخدمية بالتنسيق مع الجانب الحكومي خدمة لخطة التنمية الوطنية ٢٠١٨- ٢٠٢٢ الصادرة عن وزارة التخطيط وبجهود مميزة من العاملين في هذه الدائرة وبقية تشكيلات الوزارة .

حيث برزت اهميته في : المساهمة في سد حاجة الاستهلاك المحلي من بعض السلع والخدمات الاساسية للمواطن ، استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في البلد للحد من الاسيتراد والقضاء على ظاهرة البطالة ، أضافة لوجود عدد كبير من المشاريع الصغيرة والمتوسطة في العراق بحوالي اكثر من ٣٤٠٠٠ مشروع مسجلة لدى اتحاد الصناعات العراقي يمكن ان تستوعب اعداد كبيرة من العاطلين .

الاستاذ رياض فاخر الهاشمي
مدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص

وزير التجارة الدكتور سلمان الجميلي يبحث مع شركة كاركل الامريكية اليات تسوية مشكلات التعاقد بين الطرفين .

اكد وزير التخطيط وزير التجارة وكالة الدكتور سلمان الجميلي حرص الحكومة العراقية على تطوير علاقات العراق التجارية والاقتصادية مع جميع بلدان العالم على بناء شبكة من المصالح المشتركة .
واضاف الجميلي خلال لقائه وفد يمثل شركة (كاركل) وهي احدى الشركات الامريكية الكبيرة التي تعاقدت معها وزارة التجارة في وقت سابق لتوريد القمح والرز الى العراق ،، اضاف ان وزارة التجارة حريصة جدا على استمرار وديمومة العلاقة مع كبريات الشركات العالمية ، وبالتالي ، فاننا نسعى لحل جميع المشاكل والاشكالات التي قد تطرأ خلال تنفيذ بنود التعاقد .. مشددا على ان مثل هذه المشاكل يجب ان لاتؤثر على تطوير العلاقات الثنائية لانها مشاكل ممكنة الحل .
من جانبها اكدت رئيسة وفد شركة (كاركل) الامريكية ، ان شركتها مستعدة لتسوية جميع الاشكالات مع وزارة التجارة باسلوب رضائي ، معربة عن تقديرها العالي لموقف وزارة التجارة وحرصها على معالجة جميع الاشكالات وكذلك فيما يتعلق بتجديد العمل بمذكرة التفاهم الخاصة بتوريد الرز للعراق.

بحث وزير التجارة مع عدد من تجار ومستوردي السيارات الاليات المعتمدة في الاستيراد

التقى وزير التخطيط / وزير التجارة وكالة الدكتور سلمان الجميلي عددا من تجار ومستوردي السيارات في العراق .
وجرى خلال اللقاء مناقشة الآليات المعتمدة في عمليات الاستيراد وبما ينسجم مع حاجة السوق ومدى توفر شروط المتانة والسلامة وتطبيق المواصفات عالية الجودة .
ودعا الجميلي التجار الى ضرورة اعتماد المناشيء العالمية الرصينة في صناعة السيارات .. مشيراً الى ان وزارة التجارة تسعى لتوفير الظروف والبيئة الايجابية المناسبة للاستيراد ولكن على وفق الحاجة والمتطلبات والشروط والقوانين والتعليمات المعمول بها في العراق .
واكد الجميلي في معرض حديثه مع التجار ان الحكومة لاتتدخل في قضية منح الوكالات الحصرية من قبل الشركات المصنعة لشركات عراقية ، ولكنها في المقابل تفضل حصول الشركات والتجار العراقيين على مثل هذه الوكالات الحصرية بنحو مباشر لان من شأنها ان تعطي المستورد والتاجر العراقي مكانة تجارية مهمة في العالم ، فضلا عن انها تدفع الشركات المنتجة على فتح فروع لها لتوفير قطع الغيار الاصلية وباسعار مناسبة .
الجميلي افاد ايضا ان جميع المشاكل التي يمكن ان تحدث بين التجار والمستوردين بالامكان حلها عبر الذهاب الى القضاء والحصول على حكم قانوني بذلك .
الى ذلك طالب التجار والمستوردون ، وزارة التجارة بتسهيل الاجراءات المتخذة لاسيما فيما يتعلق باليات الحصول على الوكالة الحصرية للمنتجات .. مشيرين الى ان الشركات العالمية المصنعة للسيارات لم تمنح لحد الان اي وكالة حصرية لاي شركة او تاجر عراقي ، وبالتالي فان عدم وجود مثل هذا الامر يعطي الحق لجميع التجار باستيراد السيارات وفقا للضوابط المعمول بها .. مؤكدين ان هناك عدد غير قليل من شحنات السيارات القادمة والتي مازالت في طرق الشحن البرية والبحرية تتطلب تسهيل اجراءات دخولها الى العراق والتي تمثل مصدرا مهما لعيش الاف الاسر في جميع المحافظات .

استمرار خلية الازمة الوزارية بعقد اجتماعاتها وتتخذ اجراءات تتناسب مع متطلبات المرحلة الانية

اعلنت وزارة التجارة عن استمرار خلية الازمة الامنية الخدمية للوزارة عقد اجتماعاتها الدورية لمناقشة المحاور المهمة لمتطلبات المرحلة الراهنة في توفير المواد الغذائية لحساب البطاقة التموينية بالاضافة الى توفير خزين طوارئ وتكثيف عمل الاجهزة الرقابية لمتابعة ذلك .

واكدت الوزارة في بيانها انه جرى خلال الاجتماع مناقشة اجراءات الوزارة بتجهيز مفردات البطاقة التموينية للمواطنين المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية وحسب توجيهات السيد رئيس الوزراء حيث تعمل الوزارة حاليا على تدقيق القوائم المرسلة من وزارة العمل والشؤون الاجتماعية لتحديد اعداد المشمولين لغرض البت في تجهيزهم بالحصص المقررة من المواد الغذائية بسلة واحدة .

واضاف البيان الى انه تم التاكيد كذلك الى اتخاذ التدابير اللازمة حول واقع الخزين الحالي من المفردات التموينية وامكانية تعزيزه في ضوء المخاطر المحلية والاقليمية المحتملة من خلال تحديث الاولويات في ضوء المستجدات ومراجعة وتقييم الخطط السنوية لشركات الغذاء وبشكل مستمر واستثمار وتعزيز مامتاح من الوفورات المالية المخصصة لميزانية المواد التموينية .

ونوه البيان ان الاجتماع تناول كذلك تكثيف الدور الرقابي والتفتيش على عمليات التجهيز والاستلام والتوزيع للمواد الغذائية واتخاذ الاجراءات والتدابير التي تحد من عمليات التلاعب بالمال العام التي تؤثر سلبا على الخدمات التي توفرها الوزارة للمواطن فضلا على التشديد على تعاون ادارات الفروع في المحافظات مع الحكومات المحلية من خلال اشراكهم في عمليات الرقابة والتفتيش على عمليات التجهيز والاستلام والتوزيع للمواد التموينية .

وكيل الوزارة الاقتصادي يتابع ميدانيا عمل السيطرة النوعية في شركة الحبوب

تفقد وكيل الوزارة للشؤون الاقتصادية المهندس هيثم جميل الخشالي قسم السيطرة في شركة تجارة الحبوب وذلك لمتابعة عمل القسم من خلال اجراءات الفحص المختبري والمعوقات التي ترافق ذلك العمل .

وقال الخشالي خلال زيارته للقسم انه اطلع على الاليات المتبعة في فحص وتحليل نماذج الحبوب المستوردة والمحلية وبما يتوافق مع المواصفات التعاقدية والاستيرادية .

مضيفا انه جرى كذلك الاستماع الى الملاحظات والمقترحات التي تطور عمل القسم والمشاكل والصعوبات التي تواجه القسم وطرح الحلول التي تسهم في انجاز المهام الحاصلة ومواكبة التطورات في اجهزت الفحص المختبري .

من جانب اخر اشار الخشالي ان الوزارة اعدت خطة لمتابعة تجهيز المفردات التموينية المجهزة وحسب الخزين المتوفر من جراء تعاقدات الوزارة لتامين مفردات الغذائية ضمن تخصيصات الموازنة العامة حيث شكلت لجنة مركزية تتابع على مدار الساعة مواقف تجهيز المفردات التموينية ومعالجة الحالات الطارئة التي تظهر ضمن عمل الوزارة وبيان الاحتياجات الانية والمعالجة حسب ضوابط وتعليمات الوزارة .

التجارة تبحث مع ملاكاتها من حملة الدكتوراه آليات وسبل تسخير أمكاناتهم العلمية لتطوير عمل الوزارة

بحثت وزارة التجارة مع ملاكاتها من حملة شهادة الدكتوراه العاملة في تشكيلاتها في بغداد والمحافظات آليات وسبل تسخير أمكاناتهم العلمية لتطوير عمل الوزارة .
جاء ذلك خلال اللقاء الموسع مع وكيل الوزارة للشؤون الأقتصادية المهندس هيثم الخشالي مع تلك الملاكات الذي حضره مدير عام الدائرة الأدارية ومدير عام دائرة تطوير القطاع الخاص .

وأكد الخشالي خلال اللقاء حرص الوزارة إلى دعم ورعاية هذه الشريحة العلمية للأستفادة من خبراتهم وأمكاناتهم للنهوض بعمل الوزارة من خلال وضع خطة ذات رؤية أستراتيجية واضحة الأهداف والنتائج لتحديد مسار العمل على أن لا تكون وليد فكر أو نظرة واحدة وأنما تحدد وفق المعطيات والحلول لعمل الوزارة وذات أطار أكاديمي وبما يتوافق مع قانون الوزارة .
لافتاً أنه جرى خلال الأجتماع طرح الملاحظات والمقترحات من قبل تلك الملاكات لتحديد المسارات والأتجاهات التي ستعمل بها لوضع تلك الخطة .
مشيراً أنه تم الأتفاق على تشكيل فرق للعمل بهذا الأتجاه وحسب الأختصاصات العلمية على أن توحد الملاحظات والمقترحات لتلك الفرق لتوحيدها ضمن الخطة التي تم الأشارة إليها في الأجتماع .
مبيناً أن تلك المقترحات والملاحظات التي تم مناقشتها وبحثها في الأجتماع سيتم رفعها لقيادة الوزارة للمصادقة عليها من أجل الشروع في العمل .
ذاكراً أن دعم هذه الشركة سيكون حافز ومشجع للحث على الأبداع والتميز لملاكات الوزارة

التجارة... شركة المعارض العراقية تبحث مع الهيئة العامة للكمارك عمل المنظومة الالكترونية الخاصة بإجازات الاستيراد

اعلنت الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية في وزارة التجارة عن بحثها مع مدير مركز الحاسبة الالكترونية في الهيئة العامة للكمارك عمل المنظومة الالكترونية الخاصة بإجازات الاستيراد.
جاء ذلك في البيان الذي اصدره المكتب الاعلامي نقلا عن مدير عام شركة هاشم محمد حاتم .
و اوضح البيان بان عمل المنظومة الالكترونية يتم من خلال ادخال البيانات الخاصة بالمستوردين وتثبيت المستمسكات عبر الاستمارات الالكترونية ومن ثم رفعها الى اجراء فحص ضوابط اجازات استيراد السيارات بنوعيها الشخصي وذوي الاحتياجات الخاصة حيث يتم انجاز الاجازات بعد تدقيقها ودفع رسم المعاملة والبالغ (١٩١) الف دينار دون الحاجة الى صحة الصدور واي مفاتحات اخرى كما يتم ايضا ابلاغ المواطنين والتجار بانجاز معاملاتهم عبر رسالة الـ SMS.
واضاف البيان ان هذا المشروع اثبت نجاحه من خلال الخدمات المقدمة للمواطنين حيث بامكان التاجر والمستورد ان يحصل على اجازة الاستيراد بطريقة سهلة وبسيطة بالاضافة الى ان المعلومات الخاصة بالاجازة يتم ايصالها مباشرة الى المنفذ الحدودي الخاص بدخول البضاعة .
مضيفا الى ان عمل المنظومة يشمل كافة الوزارات القطاعية المعنية الامر الذي يجعل الجهات الراغبة بالحصول على اجازة الاستيراد بشكل ميسر دون اللجوء الى المعقبين اللذين أضروا بالتاجر والجهات المستوردة وتشويه صورتهم.
مشيراً الى ان النظام الالكتروني الخاص باجازات الاستيراد حظي بترحيب المواطنين والتجار كما احدث نقلة نوعية في العمل لما يمتلكه من سرعة انجاز المعاملات وتقليل الروتين وبالتالي تفويت الفرصة على ضعاف النفوس بالتلاعب والتزوير والفساد الاداري.
واشار البيان ان مديرمركز الحاسبة في الهيئة العامة للكمارك العراقية اكد خلال اللقاء على ضرورة التنسيق المشترك بين شركة المعارض العراقية وهيئة الكمارك من اجل تسهيل دخول البضائع عبر المنافذ الحدودية من أجل الحد من حالات التلاعب والفساد في دخول البضائع المستوردة.

التجارة : تنظم دورة تدريبية تطويرية عن الادارات الوسطى

نظمت دائرة تطوير القطاع الخاص في وزارة التجارة دورة تدريبية تطويرية بعنوان الادارات الوسطى بمشاركة ٨٠ موظف من تشكيلات الوزارة وذلك لتطوير وتأهيل كفاءته وقدراتهم الذاتية في حملة من المواضيع المهمة التي تضمنها منهاج الدورة وللفترة من ١٥/٧-١٦/٨/٢٠١٨ .

جاء ذلك في البيان الذي اصدره المكتب الاعلامي للوزارة نقلا عن مدير عام الدائرة رياض فاخر الهاشمي .
واكد البيان ان المواضيع التي تناولتها المحاضرات خلال ايام الدورة هي مفهوم الجودة وابعادها والقيادة والادارة والادوات الاحصائية لضبط وتحسين الجودة ونظام الجودة وفق المواصفة ٢٠١٥-٩٠٠١iso,التأهل والحصول على شهادة المطابقة للمواصفة ٩٠٠١ , تطور الفكر الاداري , الادارة الاستراتيجية , التنسيق والتنظيم والتوجيه والرقابة , اتخاذ القرار ,ادارة الاتصالات والوقت ,وادارة التفاوض ,التدريب والتطوير والتنمية , المهارات السلوكية وتحفيز العاملين , تقيم الاداء والتخطيط حيث القيت تلك المحاضرات للمشاركين من قبل مجموعة من الموظفين حملة الشهادات العليا في الوزارة .
ذاكر ان تنظيم هذه الدورة جاء تنفيذا لتعليمات قانون الموازنة العامة الاتحادية لسنة ٢٠١٨ القسم الثالث / الملاك/ الفقرة ٤/ وظائف الادارة الوسطى والتي نصت على ان من شروط الترفيع الى درجة مدير - مدير اقدم هي اجتياز الموظف دورة تدريبية لاتقل عن شهر .

مشيرا بان هذه الدورة تقيمها الدائرة مجانا حيث ان اجورها لو كانت خارج الوزارة تتراوح ١٢٠ الف دينار لكل مشارك وبهذا ان الدائرة حققت وفورات مالية بحدود عشرة ملايين دينار عراقي

شركة المعارض العراقية تعلن مباشرتها باستعدادات انطلاق الدورة الخامسة والاربعين لمعرض بغداد الدولي

باشرت الشركة العامة للمعارض والخدمات التجارية العراقية في وزارة التجارة بالاستعدادات الكاملة لفعاليات معرض بغداد الدولي بدورته الخامسة والاربعين والتي ستقام للفترة من (١١ -١٩) تشرين الثاني ٢٠١٨ .

جاء ذلك في البيان الذي اصدره المكتب الاعلامي نقلا عن مدير عام الشركة المهندس هاشم محمد حاتم .
واوضح البيان بان الاستعدادات شملت تهيئة للقاعات والمرافق واروقة المعرض حيث تم وضع خطة متكاملة لهذا الامر باشراف كامل من ملاكات معرض بغداد الدولي وبمباركة وزير التجارة الدكتور سلمان الجميلي .

مضيفا بان الدورة الدولية لمعرض بغداد ستقام برعاية رئيس الوزراء وبمشاركة واسعة وكبيرة لشركات عالمية ودول عربية واجنبية بالاضافة الى رعايات خاصة لشركات كبيرة ستكون واضحة وستشمل كبريات الشركات المتخصصة في مجالات البناء والاعمار والمقاولات اضافة الى قطاعات الكهرباء والماء والزراعة والاتصالات وكذلك مشاركة للقطاع الخاص العراقي متمثلاً بمجلس الاقتصاد العراقي ومشاركة للوزارات العراقية باجنحتها الثابته في المعرض كوزارة الزراعة والنقل والصناعة والنفط اضافة الى مشاركة وزارة التجارة متمثلة بشركاتها ودوائرها المتخصصة ومكتبها الاعلامي .

مبيناً بان المعرض سيشهد اقامة فعاليات متنوعة تقدمها فرق متخصصة خلال ايام المعرض , متمنياً ان تكون الدورة الدولية خاصة باعمار وبناء العراق كما بدأنا بالتحرير نبدأ بالاعمار وهذا هو شعار الدورة ٤٥ لمعرض بغداد الدولي.

حبوب التجارة: تواصل تسليم مستحقات الفلاحين والمزارعين للموسم الحالي

اعلنت الشركة العامة لتجارة الحبوب في وزارة التجارة عن المباشرة بتوزيع الصكوك في مجمع الخورنق المخزني في محافظة النجف الاشرف .

جاء ذلك في البيان الذي اصدره المكتب الاعلامي للوزارة نقلا عن مدير عام الشركة نعيم المكصوصي واضاف بان الملاكات الحسابية العاملة في فرع الشركة بالمحافظة باشرت بعملية توزيع الصكوك على الفلاحين لموسم الحنطة ٢٠١٨ .

موضحا بأن العدد الاجمالي للمعاملات بلغ الـ ٢٩٧٣ معامله حيث انجزت الملاكات الحسابيه لغاية اليوم مايـقدر بـــــــــ(٢١٠٠) معامله وان عدد المعاملات المتبقيه قيد الانجاز والتي تقدر بـ(٨٧٣) معامله .

من جانب اخر اكد المكصوصي عن مواصلة سايلو الدورة تسليم مستحقات الفلاحين والمزارعين للموسم الحالي وذلك بعد تعزيز الرصيد البالغ (٤٨٩٨٠٠٠٠) أربعـــــة مليارات وثمانمائة وثمانية وتسعون مليون دينار فقط وللفترة من ٥/٢٤ ولغاية ٦/٦ وبواقع(٦٠٠) معاملة والتي تم تحرير صكوك بالمبالغ المخصصة لها وتوزيعها حسب الاسبقية للمسوقين لهذا العام .

التجارة ... تضع ضوابط تنظيمية جديدة لعمل وكلاء التموين وبما يحقق الصالح العام لتقديم افضل الخدمات للمواطنين

اعلنت دائرة التخطيط والمتابعه في وزارة التجاره عن اصدار ضوابط جديدة لعمل وكلاء التموين لتنظيم العلاقة بين الوكيل والوزارة بما يحقق الصالح العام التي تنعكس على الخدمات المقدمة للمواطن .

جاء ذلك في البيان الذي اصدره المكتب الاعلامي للوزارة نقلا عن مدير عام الدائرة ابتهال هاشم صابط .

واضاف البيان بانه تم اصدار ضوابط جديدة نظمت فيها العلاقة بين الوكلاء و الوزارة كونه مكلف بخدمة عامة والتي كانت من اهمها التزام الوكيل بتطبيق كافة الضوابط والتعليمات التي تصدرها وزارة التجارة والالتزام بصحة المعلومات والمستمسكات المقدمة لشركات الغذاء والدوائر والالتزام بتجديد الاجازة الممنوحة له (اجازة الوكالة) سنويا هذا مع التزام الوكيل بالتفرغ لادارة الوكاله وان لايكون موظفا في دوائر الدوله او متقاعدا او طالبا او عسكريا او مقاول او صاحب شركة ولايجوز منح او تدوير الوكاله الى احد افراد عائلة الوكيل الذي تلغى وكالته والى الدرجة الثالثة اذا كان الالغاء بسبب العقوبات المنصوص عليها في احكام الفقرتين (الغرامات والعقوبات) او حكم قضائي او انتمائه الى منظمات ارهابية بالاضافة الى عدم احقية افراد عائلة الوكيل .

مضيفاً بضرورة تهيئة المكان المناسب للوكالة ضمن منطقة سكن العوائل والتزامه بتوزيع مفردات الحصة التموينية المجهزة من قبل شركات الغذاء وتطبيق شروط السلامة الصحية في محل الوكالة وعدم التعامل بالمواد التي يتعارض مع خزنها او المتجارة فيها او استبدال المواد المستلمة من مفردات البطاقة التموينية بمواد اخرى ولا يحق لاحد من افراد عائلة الوكيل ادارة وكالة اخرى اوتقديم لغرض منح او استحداث وكالة ثانية وفي حال اكتشاف ذلك تلغى الوكالتين وبعكسه تتخذ بحقه كافة الاجراءات القانونية .

كما اكد البيان بان الدائرة ستفرض غرامات مالية قدرها (٢٥٠٠٠) في حالة عدم وجود لوحات دلالة او اغلاق المحل اثناء الساعات المحددة لفتح الوكالة اوعدم تنظيم الوكيل كارتات تجهيز ونسختين اليه وللمواطن لتنظيم سجل للزيارات داخل الوكالة بالاضافة الى نظافة المحل و تجديد اجازة الوكالة سنويا وخلاف ذلك ستضاعف تلك الغرامات في حال عدم ازالة المخالفة خلال ٣٠ يوما ولمرة واحدة وبعدها تلغى الوكالة.

وشدد البيان ان دائرة التخطيط وجهت فروعها على ضرورة وضع البوستر لتعريف المواطن والوكيل بكل تلك الضوابط حيث سيتم اتخاذ الاجراءات القانونية بحق الفروع المخالفة لذلك ولفترة اقصاها ٣٠ يوما من تاريخ الاعمام .

التجارة : دمج وتوزيع الحصتين الخامسة والسادسة من الطحين خلال فترة (٦٠) يوم

اعلنت الشركة العامة لتصنيع الحبوب في وزارة التجارة عن دمج الحصتين الخامسة والسادسة لمادة الطحين وتوزيعها خلال فترة (٦٠) يوم .

جاء ذلك في البيان الذي اصدره المكتب الاعلامي نقلا عن مدير عام الشركة المهندس جاسم العامري.

واكد البيان ان الاجتماع ناقش اليات توفير الحبوب اللازمة للانتاج وتوزيع المطاحن على السايلوات القريبة وضمن الرقعة الجغرافية لتجهيز خلطات الحبوب ، فضلا عن تكليف قسمي التسويق باعداد خطة الانتاج والتوزيع خلال الفترة المحددة بالاضافة الى مناقشة كافة الجوانب اللوجستية والفنية وعملية النقل

مضيفا انه تم تشكيل غرفة عمليات مشتركة لمتابعة تنفيذ مقررات الاجتماع منوها الى ان فترة التوزيع ستكون مقسمة الى (٣٠) يوم لكل حصة وتكون متواصلة لفترتي التجهيز.

هذا وحضر الاجتماع مدراء عامون في شركتي تجارة وتصنيع الحبوب و معاون مدير عام دائرة الرقابة التجارية والمالية ومدراء اقسام الرقابة المالية بالوزارة ومدراء اقسام التسويق في الشركتين .

التجارة : تناقش تقرير الاستتراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد مع الجهات ذات العلاقة بتشكيلاتها .

اعلنت دائرة التخطيط والمتابعه بوزارة التجارة عن عقدها اجتماع لفريق العمل المشكل من دوائر وشركات الوزارة لمناقشة تقرير مكتب المفتش العام حول الاستراتيجيه الوطنيه لمكافحة الفساد واعداد الخطط والبرامج بضوء ها. اكد ذلك

بيان المكتب الاعلامي للوزارة

نقلا عن مدير عام الدائرة ابتهال صابط التي قالت بان الفريق الذي تم تشكيله فريق من مرشحي الدوائر والشركات للبحث في تقرير مكتب المفتش العام للفقرة الخاصة بدائرة التخطيط والمتابعه وهي الظاهرة الثالثه (سوء عمليات الاستيراد) من اجل اعداد خطط استياديه تاخذ بنظر الاعتبار المفاصل المهمة في نجاح الخطة فضلا عن اقامة ورشة في مقر دائرة التخطيط والمتابعه في وقت سابق حول اعداد خطة الوزارة لعام ٢٠١٨.

خلية الاعلام الحكومي :
التجارة تتخذ اجراءات رادعة بحق اكثر من ١٠٠٠ وكيل تموينية لمخالفتهم التعليمات والضوابط

أعلنت خلية الاعلام الحكومي عن فرض عقوبات رادعة من قبل وزارة التجارة بحق ١٠٠٣ وكلاء للمواد الغذائية والطحين في بغداد والمحافظات خلال السبعة اشهر الماضية لمخالفتهم ضوابط التعليمات والضوابط المعمول بها .

وأوضحت الخلية ان العقوبات كانت التحويل المؤقت للعوائل من ٤٨ وكيل وانذار نهائي لـ ٢٦٧ وكيل، وانذار لـ ٦٤٢ وكيل، وانذار مع تحويل عوائل لـ ١٩ وكيل، وسحب وكالة والغائها لـ ٢٣ وكيل وانذار نهائي مع تحويل عوائل ٣ وكلاء بالإضافة الى معاقبة ٤ وكلاء اخرين واحالتهم الى اللجنة التحقيقية لمخالفتهم التعليمات والضوابط .

اعلنت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في وزارة التجارة عن استمرار مراكزها في بغداد والمحافظات تجهيز وكلاء الغذائية بالحصص المقررة من الزيت والسكر ضمن مفردات البطاقة التموينية .

هذا ما اشار اليه المكتب الاعلامي للوزارة نقلا عن مدير عام الشركة المهندس قاسم حمود .
واضاف ان خطة التجهيز التي اعدتها الشركة كانت هي لديمومة واستمرار تجهيز الوكلاء من المادتين بعد ان وفرتها ضمن تعاقداتها من المنتج الوطني .
وبين البيان عن استمرار مراكز المبيعات العائدة للشركة في بغداد باستلام وتجهيز الوكلاء من تلك المواد حيث جهز م.م. التاجي كمية (١٦٧) طن سكر و(١٧٩) طن زيت طعام كما جهز م.م.الرصافة كمية (٤٣٩)طن سكر وكمية (١٩٥) طن زيت وذلك لمناطق (الرصافة الاولى والثانية والثالثة والاعظمية وراغبة خاتون والمشتل الاول والثاني والكرادة) فيما استلم مركز مبيعات الامام علي (٢٧٠) طن من السكر و(١٩٦,٩٥٤) طن زيت حيث كانت نسبة التجهيز للمناطق الواقعة ضمن المركز ١٠٠٪ لكلا المادتين بالاضافة الى استلام مركز مبيعات كسرة وعطش كمية (٤٥٠) طن من السكر .
مبينا كذلك ان فروع الشركة في البصرة وذي قار والديوانية وواسط وبابل والمثنى مستمرة بالاستلام والتجهيز حيث جهز فرع البصرة كمية(٤٨٧٩) طن سكر و(٢٢١٩) طن زيت طعام كما استلم فرع ذي قار كمية(٩٠٠)طن سكر و(١٨٦) زيت لمناطق (الحمار ,قلعة ,الشطرة , سوق الشيوخ) وفي الانبار فقد تم تجهيز كمية (٣,٣٦٣,٢٢٧) طن سكر و(١,٥٣٠,٧٦٧) طن لمناطق (الفلوجة , النخيب , الرطبة)وبنسبة تجهيز ١٠٠٪ زيت اما في الديوانية تم استلام وتجهيز كمية (٢٤٠)طن من السكر و (٢٤٧٤) طن زيت وفي بابل تم تجهيز كمية (٣٩٠٣)طن سكر و(١٨٠٣) طن زيت وكذلك تجهيز فرع المثنى كمية (١١٠٥) طن سكر و(٤٣٤)طن زيت طعام بالاضافة الى استلام وتجهيز مادتي السكر والزيت للمواطنين في واسط بنسبة ٧٠٪.
من جانب اخر اكد البيان الى استمرار ادارة الشركة بعقد اللقاءات والاجتماعات بادارة الفروع لمتابعة الخدمات التي تقدمها الشركة من توفير مواد غذائية واستمرارية تجهيزها للمواطنين ضمن الحصص المقررة في البطاقة التموينية بالاضافة الى تناول الملاحظات والمقترحات لايجاد الحلول البديلة لمعالجة معوقات واشكالات العمل في ظل الاوضاع التي تشهدها محافظات الوسط والجنوب من تظاهرات للمطالبة بتحسين الخدمات وتوفير فرص العمل حيث التقى خلال اليومين الماضيين بادرات فروع محافظات البصرة وذي قار وميسان وواسط والمثنى وكربلاء المقدسة والنجف الاشرف وديالى وصلاح الدين والانبار .

غذائية التجارة :تلتقي فروعها في محافظات الوسط والجنوب لمتابعة وصول المواد الغذائية ومعالجة المعوقات

اعلنت الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية في وزارة التجارة عن اجراء لقاء موسع مع ادارات فروع محافظات البصرة وذي قار وميسان وواسط والمثنى والديوانية لمتابعة الخدمات التي تقدمها الشركة من توفير المواد الغذائية وتجهيزها للمواطنين ضمن الحصص المقررة بالاضافة الى طرح ومعالجة المعوقات التي تعترض عملهم في ظل الاوضاع التي تشهدها تلك المحافظات من التظاهرات للمطالبة بتحسين الواقع الخدمي .
هذا ما اشار اليه بيان المكتب الاعلامي للوزارة نقلا عن مدير عام الشركة المهندس قاسم حمود .
واضاف البيان انه جرى خلال اللقاء كذلك تناول اهداف وخطط الشركة التي تسعى من خلالها تطوير عملها وبما يتناسب مع القانون والاهداف العامة بالاضافة الى مناقشة الفرص الاستثمارية في الشركة في كل المحافظات التي سيكون لها المردود الاقتصادي وفرص العمل وتطوير المهارات الفنية.
ولفت البيان ان مدير عام الشركة وجه ادارات الفروع للتعامل مع طلبات المتظاهرين التي تخص الخدمات التي تقدمها الوزارة بمهنية وجدية وايصال وجهة نظر الوزارة وسعيها لتقديم افضل الخدمات وخصوصا بمايتعلق بتوفير المواد الغذائية والاستماع الى كل الملاحظات والمقترحات التي تساهم في حل كل الاشكاليات والمعوقات التي تواجه المواطن والوزارة في هذا الجانب .

لائحة السلوك الوظيفي

اولاً_ معنى لائحة السلوك الوظيفي

تعد لائحة السلوك الوظيفي من الالتزامات الوظيفية التي نصت عليها القوانين غير الانضباطية ويقصد بها مجموعة من الالتزامات التي يجب على الموظف الالتزام بها خلال حياته الوظيفية لتكون ضابطا ومعيارا للسلوك الوظيفي السليم فاذا خرج عليها ترتبت عليه المسؤولية القانونية (الانضباطية والمدنية والجزائية) ويحق للدائرة اتخاذ الاجراءات القانونية بحقه لذا نجد اللائحة المذكورة تلزم الموظف على توقيعها كشرط اساسي للاستمرار في الوظيفة العامة .

ثانياً: الجهة التي اصدرت اللائحة

اصدرت لائحة السلوك الوظيفي بناءا على الصلاحيات المقررة لهيأة النزاهة حيث صدرت اللائحة المذكورة استنادا الى نص البند (سادسا) من المادة (٣) والبند (خامسا) من المادة (٦) من قانون هيأة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ حيث اصدرت الهيأة المذكورة لائحة السلوك الوظيفي رقم (١) لسنة ٢٠١٦ .

ثالثاً:القيمة القانونية للائحة السلوك الوظيفي

القيمة القانونية لهذه اللائحة تتمثل في اهدافها المتضمنة ارساء قواعد ومعايير السلوك الاخلاقي لضمان الاداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة وكما ورد في المادة (٣) منها .

رابعا: اسلوب ملء اللائحة

تقوم دوائر الدولة ومؤسساتها العامة بالزام موظفيها بالاطلاع على اللائحة والتوقيع على النموذج الملحق بها والعمل بموجبه وتعد شرط من شروط الاستمرار بالخدمة وكما ورد في المادة (٥) منها .

خامساً: الالتزامات التي تضمنتها اللائحة : يلتزم الموظف او المكلف بخدمة عامة بما يأتي :

١_ابلاغ الجهات المختصة بأية حالة من حالات الفساد عند العلم بها .

ومفاده ان يلتزم الموظف في الدوائر الحكومية بالاخبار امام الجهات المختصة عند علمه بوجود حالة من حالات الفساد في الجانب المالي , او الاداري في العمل او الدائرة (كالرشوة والتزوير او الاختلاس او اية قضايا يترتب عليها ضرر بالمال العام) والمقصود بالجهات المختصة هي الجهات التي تتولى التحقيق في الاخبار مثل (رئيس الدائرة او دوائر المفتش العام او الادعاء العام او هيأة النزاهة).

٢_اداء واجبات الوظيفة بكل امانة ونزاهة ومهنية واخلاص وحيادية وحرص على المصلحة العامة .

يجب على الموظف ان يؤدي واجباته الوظيفية بكل امانة ووفق ماهو مطلوب طبقا للانظمة والتعليمات وبالشكل العلمي المطلوب القيام به وباخلاص وتفاني وبكل حيادية وحرص على المصلحة العامة بتفضيلها على المصالح الاخرى وحمايتها من اي ضرر محتمل قد يلحق بها نتيجة اداء الاعمال الوظيفية .

٣_تقديم الخدمة المكلف بها للمواطنين بكل حيادية دون تمييز على اساس الطائفة او المعتقد او القومية او غيرها .

يجب على الموظف ان يؤدي واجباته الوظيفية بكل حيادية اي بغض النظر عن طبيعة الشخص الذي تؤدى له الخدمة ودون تمييز بين الاشخاص بتفضيل شخص على اخر بناءا على معايير شخصية بسبب الجنس , القومية , او الدين ,او اللون , او المعتقدات السياسية او اية معايير اخرى .

٤_عدم الخوض في الموضوعات الطائفية اثناء الدوام الرسمي .

٥_ الحرص على الإلمام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ذات العلاقة بعمله وتطبيقها دون اي إخلال او إهمال .

اي يجب على الموظف ان يطلع ويلم بكل المعلومات المتعلقة بالتعليمات والأوامر والقوانين التي تنظم عمله الوظيفي وان يقوم بالإلمام بكل تفاصيلها وان يطبق الاوامر الصادرة من رؤساءه في العمل عندما تكون موافقة للقانون .

٦_الامتناع عن إعطاء اية وعود مخالفة للقانون وعدم التأثر بالعواطف تجاه الاخرين عند اداء واجباته .
اي يجب على الموظف ان يمتنع عن اعطاء اية وعود للاخرين في اي حالة من حالات عمله الوظيفي خاصة اذا كانت تلك الامور مخالفة للاوامر والتعليمات ومن ثم يتعذر تحقيقها مما يعطي انطباعا خاطئاً لدى المواطنين بعدم قانونية هذه الاوامر والتعليمات .

٧_ان تكون المعلومات التي يقدمها الى هيأة النزاهة والجهات الرقابية الاخرى او اية جهة مختصة اخرى صحيحة ودقيقة متى ما طلب منه ذلك او فرض عليه القانون تقديمها .
يجب على الموظف عدم ادخال اية معلومات غير صحيحة في القيود الرسمية للدوائر الحكومية او الوثائق والمستندات الخاصة بها كأن يقوم بادراج معلومات مغايرة للحقيقة .وان لايقوم باخفاء اية معلومة مطلوبة حتى ولو كانت غير مهمة في تقديره متى ما طلبت هيأة النزاهة منه تقديمها .

٨_ عدم التعسف في استعمال السلطة الممنوحة له بموجب القانون .
يجب على الموظف ان يلتزم بعدم اساءة استخدام السلطة الممنوحة له بمقتضى وظيفته وعدم الاساءة لحقوق الاخرين او التسبب في وقوع مثل هذه الاساءات والمخالفات .

٩_ العمل على تنمية قابلياته وخبراته وقدراته الوظيفية .
يجب على الموظف ان يطلع ويلم بكل المعلومات المتعلقة بالتعليمات والأوامر والقوانين التي تنظم عمله الوظيفي وان يقوم بالإلمام بكل تفاصيلها لان ذلك سوف يؤدي الى تطوير خبرته في العمل ويكون تفهمه للواجبات الموكلة له بشكل جيد مما يقلل من احتمالات قيامه بأي تصرف خاطئ وغير قانوني لذا على الموظف عدم القيام بأي تصرف يقع ضمن إعماله الوظيفية مالم يكن متاكدا من موافقته للانظمة والتعليمات .

١٠_ التصريح عند التعيين بطبيعة مصالحه الشخصية التي لها تاثير في اداء واجباته الرسمية .
المقصود هنا انه يجب على الموظف عند تعيينه في الوظيفة العامة ان يصرح عن طبيعة مصالحه المالية كالاموال المنقولة وغير المنقولة التي يملكها هو او اقاربه في حالة تعارض ذلك مع اداء واجباته الوظيفية حيث من المحتمل ان يؤدي ذلك الى تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة .

١١_ الامتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه ان يؤدي الى نشوب تضارب مصالح بين مسؤولياته ومصالحه الشخصية .
حيث يحظر على الموظف الجمع بين الوظيفة العامة وبين اي عمل آخر الا بموجب احكام القانون .

١٢_ الامتناع عن العمل او قبول مكافأة من اية جهة في القطاع الخاص لها علاقة مباشرة بمجال عمله السابق بعد تاريخ انتهاء خدمته لمدة ثلاث سنوات .
اي يجب على الموظف الذي تنتهي خدمته الوظيفية لاي سبب كان بالاستقالة او الاحالة على التقاعد او غيرها ان يمتنع عن العمل مع اي جهة في القطاع الخاص والتي كانت لها علاقة مباشرة او تعامل مباشر مع الدائرة التي كان يعمل فيها كذلك يجب ان يمتنع عن قبول اية مكافأة من جهة القطاع الخاص بعد انتهاء خدمته الوظيفية وان هذا المنع يستمر لفترة ثلاث سنوات من تاريخ انتهاء خدمته الوظيفية بغية حماية الموظف من الانحراف والتورط في قضايا الفساد المالي والاداري .
كما اشارت اللائحة في البنود (ثانيا وثالثا ورابعا) على وجوب التزام الموظف والمكلف بخدمة عامة بالواجبات والمحظورات الواردة في القوانين ذات الصلة بالاضافة الى وجوب التزامه بمبادئ حقوق الانسان على وفق الدستور والقوانين النافذة اثناء تأدية الواجب
مشيرين بان الالتزامات الوظيفية السالفة تأتي منسجمة مع اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد التي نصت عليها بموجب القانون رقم (٣٥) لسنة ٢٠٠٧ .

استناداً لنص البند (سادساً) من المادة (٣) والبند (خامساً) من المادة (٦) من قانون هيأة النزاهة رقم ٣٠ لسنة ٢٠١١ قررنا إصدار اللائحة الآتية :-

لائحة السلوك الوظيفي
رقم (١) لسنة ٢٠١٦

مادة-١-
تسمى هذه اللائحة ب(لائحة السلوك الوظيفي)

مادة-٢-
تسري هذه اللائحة على الموظف والمكلف بخدمة عامة

مادة-٣-
تهدف هذه اللائحة إلى إرساء قواعد ومعايير السلوك الأخلاقي لضمان الأداء الصحيح والمشرف والسليم لواجبات الوظيفة العامة

مادة-٤-

أولا-يلتزم الموظف والمكلف بخدمة عامة بما يأتي :-
١- إبلاغ الجهات المختصة بأية حالة من حالات الفساد عند العلم بها.
٢- أداء واجبات الوظيفة بكل أمانة ونزاهة ومهنية وإخلاص وحيادية وحرص على المصلحة العامة.
٣- تقديم الخدمة المكلف بها للمواطنين بكل حيادية دون تمييز على أساس الطائفة أو المعتقد أو القومية أو غيرها .
٤- عدم الخوض في الموضوعات الطائفية أثناء الدوام الرسمي .
٥- الحرص على الإلمام بالقوانين والأنظمة والتعليمات النافذة ذات العلاقة بعمله وتطبيقها دون أي إخلال أو إهمال .
٦- الامتناع عن إعطاء أية وعود مخالفة للقانون وعدم التأثر بالعواطف تجاه الآخرين عند أداء واجباته.
٧- إن تكون المعلومات التي يقدمها إلى هيأة النزاهة أو الجهات الرقابية الأخرى أو أية جهة مختصة أخرى صحيحة ودقيقة متى ما طلب منه ذلك أو فرض عليه القانون تقديمها.
٨- عدم التعسف في استعمال السلطة الممنوحة له بموجب القانون.
٩- العمل على تنمية قابلياته وخبراته وقدراته الوظيفية.
١٠- التصريح عند التعيين بطبيعة مصالحه الشخصية التي لها تأثير في أداء واجباته الرسمية.
١١- الامتناع عن القيام بأي نشاط من شأنه إن يؤدي إلى نشوء تضارب مصالح بين مسؤولياته ومصالحه الشخصية.
١٢- الامتناع عن العمل أو قبول مكافأة من أية جهة في القطاع الخاص لها علاقة مباشرة بمجال عمله السابق بعد تاريخ انتهاء خدمته لمدة ثلاث سنوات .

ثانياً- يلتزم الموظف والمكلف بخدمة عامة بالواجبات المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة.

ثالثاً- يلتزم الموظف والمكلف بخدمة عامة بما حظرته القوانين ذات الصلة .

رابعاً- يلتزم الموظف والمكلف بخدمة عامة بمبادئ حقوق الإنسان على وفق الدستور والقوانين النافذة أثناء تأدية الواجب .

مادة -٥-
يلتزم المشمولون بهذه اللائحة بالاطلاع على ما جاء فيها , والتوقيع على النموذج الملحق بها والعمل بموجبه , وتعد شرطاً من شروط الاستمرار بالخدمة .

مادة -٦-
تلتزم مؤسسات الدولة جميعاً بالاتي :-
أولا- اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ المادة -٥- من هذه اللائحة .
ثانياً- حفظ النموذج المشار إليه في المادة-٥- من هذه اللائحة في الاضبارة الشخصية لكل موظف ومكلف بخدمة عامة بعد اطلاعه والتوقيع عليه .
ثالثاً- وضع آلية لضمان التزام الموظفين والمكلفين بخدمة عامة بما ورد في هذه اللائحة .

مادة -٧-
في حالة إخلال الموظف والمكلف بخدمة عامة بأي من قواعد السلوك التي وردت في هذه اللائحة , تلتزم الجهات المعنية المذكورة في المادة (٦) من هذه اللائحة باتخاذ الإجراءات القانونية بحقه على وفق القوانين ذات الصلة .

مادة-٨-
تلغى لوائح السلوك كافة,وتعد هذه اللائحة نافذة من تاريخ إصدارها .

اني الموقع ادناه اطلعت على الاحكام والقواعد الواردة في لائحة السلوك وأتعهد بالالتزام بما ورد فيها وبخلافه اتحمل المسؤولية القانونية وفق القوانين ذات الصلة :

اسم الموظف والمكلف بخدمة عامة الرباعي : اللقب :
التوقيع :
التاريخ :
معلومات خاصة بالموظف والمكلف بخدمة (تملأ من قبل الدائرة فقط) ويكون الرئيس المباشر مسؤولا عن صحة هذه المعلومات .
اسم الموظف والمكلف بخدمة عامة الرباعي : تاريخ ومحل الميلاد :
اسم الأم :
الوزارة او الجهة الغير مرتبطة بوزارة : اسم الدائرة : القسم :
العنوان الوظيفي : تاريخ التعيين :
عقـــد : تاريخ التعاقد :
اعادة تعيين : تاريخ التعـــيين : تاريخ اعادة التعيين :
رقم هوية الأحوال المدنية : رقم السجل : رقم الصحيفة :
جهة الاصدار : تاريخ الاصدار :
اسم رئيس الدائرة :
التوقيع :
التاريخ : ختم الدائرة :
• ملاحظة : ترفق نسخة من هوية الأحوال المدنية مع لائحة السلوك .

الصناديق السيادية وإمكانية إنشاء صندوق ثروة سيادية للعراق الأفاق والتحديات

الدكتور .واثق علي الموسوي
معاون مدير عام الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

يشهد الفضاء الاقتصادي العالمي التطور السريع لظاهرة صناديق الثروة السيادية وظهورها كمنافس للمستثمرين المؤسسيين الآخرين مثل صناديق التقاعد ,صناديق المضاربة ,وهو ما يتطلب التعرف على هذه الصناديق ومحاولة تقييم مساهمتها في الاقتصاد العالمي واشتداد الحاجة إلى دراسات في مجال صناديق الثروة السيادية ,تتطلب من الباحثين التصدي لها, ذلك للوصول إلى المعرفة العلمية الوافية مما يعزز الاستفادة من هذا الفرع الجديد من العلوم الاقتصادية الا وهو (اقتصاد الثروة السيادية).وقد اعتمد البحث المنهجين الأول, الوصفي وذلك لتقديم صورة واضحة لكل جانب من جوانب البحث ووصف الظاهرة كما هي تجري في الواقع ,ثم منهج تحليل المضمون من خلال تحليل المعطيات المتوفرة تحليلا علميا وموضوعيا ومعبرا عن الحقيقة الواقعية كما هي للوصول إلى النتائج المنطقية التي يفرضها منطق تحليل الأسباب وربطها بمسبباتها. ولقد اكتسبت (صناديق الثروة السيادية) أهمية متزايدة في النظام المالي العالمي ,إذ تعتبر عامل مساعد في معالجة الاختلالات المالية على الصعيد العالمي ,وذلك من خلال نقل الأموال من دول الفائض إلى دول العجز ,بالإضافة إلى كونها عامل مهم في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي .وإن مستقبل نجاح (صناديق الثروة السيادية) مرهون بقدرتها على الإفصاح والشفافية ونشر أهدافها واستراتيجياتها الاستثمارية بوضوح ,وكذلك تطبيق حوكمت الشركات بدقة من خلال الحرص على وضع مسافة كبيرة بين المالك للصندوق السيادي والإدارة التشغيلية ,بحيث يقصر دور المالك على تحديد الأهداف , أما الهيئة الإدارية فوظيفتها هي ,تحديد الاستراتيجية والسياسات وهي أيضا مسؤولة عن إدارة الصندوق بطريقة مستقلة. لذلك في هذا البحث تناول الإطار المفاهيمي و التنظيمي ثم المعياري لصناديق الثروة السيادية وصولا إلى مقترح إنشاء صندوق ثروة سيادية للعراق يرتبط بالميزانية العامة للدولة.

إن من بين المنافع الرئيسية لإنشاء صناديق الثروة السيادية ,هو التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ,وكذلك تحقيق مبدآ العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية والقادمة, وكما أن استخدام آلية صناديق الثروة السيادية, ودمجها في ميزانية الدولة ,واعتبارها كجزء لا يتجزأ من مالية الدولة مكن تلك الدول من تجنب الآثار الضارة للدورات الاقتصادية الرواج والكساد, كمنظم قلب اقتصادي نابض ,يضخ ويسحب السيولة النقدية وفق احتياجات الاقتصاد الوطني ,بشكل مبرمج وفعال

وكذلك دمج آلية صناديق الثروة السيادية بالنظام المالي الدولي ,يؤدي إلى تخفيف وتجنب الأزمات المالية ,فهو يعمل كمنظم داخلي وخارجي للتدفقات النقدية الدولية من خلال ضبط حركات رؤوس الأموال عبر العالم.

وعلى المستوى الوطني (الاقتصاد الوطني العراقي),والذي هو الهدف الأساس من البحث ,في محاولة للتفكير في طريقة لتحقيق (التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتي يأتي موردي النفط والغاز في مقدمتها).من خلال وضع تصور قابل للتطبيق والذي يأخذ بنظر الاعتبار التجارب الدولية الرائدة والنموذجية في إنشاء (صناديق الثروة السيادية) ,ومن أهمها (النموذج النرويجي),ومراعاة عدم استنساخ التجارب الدولية مهما بلغت درجة رقيها ,والآخذ بنظر الاعتبار الظروف المحلية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريخية والثقافية) ,وذلك لأنه ليس من الضرورة أن ما ينجح من نموذج عند دولة ما ,سوف ينجح في دولة أخرى ,والعمل على تأسيس مجموعة من الصناديق السيادية المتنوعة (من حيث مصادر التمويل وسياسات الاستثمار تحقيقا لمبدأ تنويع محفظة الاستثمار ,والتركيز على الاستثمار الداخلي لكون الاقتصاد العراقي متعطش للاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية ,ويحتاج إلى بناء بنية تحتية لكافة القطاعات ,وهذا الهدف يكون من أولويات (صندوق البنية التحتية),كما يختص (صندوق الاستقرار والتثبيت الاقتصادي بأولوية موازنة التدفقات النقدية والمالية الداخلة والخارجة وموازنة أسعار الصرف للعملة الوطنية ومعالجة الاقتصاد الوطني من أعراض المرض الهولندي من خلال تحصينه باللقاح النرويجي (آلية صناديق الثروة السيادية).

المقدمة

أدى صعود صناديق الثروة السيادية (التي تمثل تجمعات للأصول تسيطر عليها الحكومة وتهدف في المقام الأول إلى الانخراط في استثمارات أجنبية),وتحول صناديق الثروة السيادية إلى لاعب فاعل في الاقتصاد العالمي ,إلى نقاش مكثف في أوروبا والولايات المتحدة على مدى العامين الماضيين في شأن الاستجابات الملائمة في السياسات حيال هذا التطور .فقد كانت صناديق الثروة السيادية الآتية من اقتصاديات البلدان النامية عامل تذكير صارخا بالنسبة إلى الجمهورين الأوروبي والأمريكي حول تغير موازين القوى داخل النظام الجيو-اقتصادي لصالح الشرق على حساب الغرب .وهكذا ,تم تداول الافتراض بأن صناديق الثروة السيادية تضعف القدرة التنافسية الاقتصادية وتهدد الأمن القومي للبلدان المضيفة ,عن طريق التنفيذ الصارخ لاستراتيجيات الحيازة الشاملة .وبوصفها أدوات استثمارية مملوكة للحكومة ,تم الافتراض بأن تلك الصناديق تقوض الليبرالية الاقتصادية التي تمثل العقيدة الأساسية للعولمة .

مشكلة البحث

انبثاق صناديق الثروة السيادية ودورها في الاقتصادين الوطني والدولي أثار جدلية بخصوص الآثار الايجابية والسلبية في ظل تحليل غير مستقر لطبيعة هذه الصناديق تواجه الدول المختلفة ضوابط مختلفة أثار مشكلة وجدل كبير في مجال أهمية ودور صناديق الثروة السيادية في الاقتصاد الكلي وفي مجال تحقيق هدف التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية وإمكانية استخدامها كوسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ومحاولة تنويع مصادر الدخل الوطني.

فرضية البحث

لما كانت صناديق الثروة السيادية بهذه الأهمية من حيث كونها أسلوب متقدم لاستيعاب الفوائض المالية بغية ادخارها واستثمارها وتنويع مصادر الدخل الوطني وضمان العدالة التوزيعية بين الأجيال وحيث أن أسباب وموجبات نجاحها متوفرة ,لذا فأن نجاحها بالعمل كمنظم اقتصادي متقن من حيث الآلية والعمل موجودة وبقوة في ظل المعطيات الاقتصادية الدولية ,من اقتصاد السوق الحر وحرية انتقال رؤوس الأموال دوليا وتطور وسائل الاتصالات والمواصلات وتقنية المعلومات والاهم هو تطور الكفاءات البشرية.

هدف البحث

يسعى البحث إلى تحقيق عدد من الأهداف من أهمها:-

١- تأصيل الجانب النظري والتنظيمي والمعياري لصناديق الثروة السيادية في ظل عدم وجود كتابات عربية شاملة حول هذا الموضوع.

٢- محاولة وضع آلية اقتصادية قابلة للتعديل بخصوص إنشاء منظومة متكاملة من صناديق الثروة السيادية في جمهورية العراق يتم إدماجها بالموازنة العامة لتحقيق عدد من الأهداف منها(التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية ,تنويع مصادر الدخل الوطني , العدالة التوزيعية).

أهمية البحث

تتأتى أهمية البحث في وقت يشهد الفضاء الاقتصادي العالمي التطور السريع لظاهرة صناديق الثروة السيادية وظهورها كمنافس للمستثمرين المؤسسين الآخرين مثل صناديق التقاعد ,صناديق المضاربة, وهو ما يتطلب التعرف على هذه الصناديق ومحاولة تقييم مساهمتها في الاقتصاد العالمي واشتداد الحاجة إلى دراسات في مجال صناديق الثروة السيادية ,تتطلب من الباحثين التصدي لها, ذلك للوصول إلى المعرفة العلمية الوافية مما يعزز الاستفادة من هذا الفرع الجديد من العلوم الاقتصادية ألا وهو (اقتصاد الثروة السيادية).

أولا :- مفاهيم صناديق الثروة السيادية (رؤية تحليلية) .

يعرف صندوق النقد الدولي صناديق الثروة السيادية بأنها ((صناديق أو ترتيبات استثمار عامة ذات أغراض محددة ،

مملوكة للحكومة ، وتحت سيطرتها ، مهمتها الاحتفاظ بـادارة الأصول لأهداف اقتصادية كلية متوسطة أو طولية المدى ، وتلك الصناديق يتم بناؤها من عمليات الصرف الأجنبي ، أو عوائد عمليات التخصيص ، أو فوائض المالية العامة و عوائد صادرات السلع . وتطبق تلك الصناديق استراتيجيات استثمار تشتمل على استثمارات في أصول مالية أجنبية)) . ويضم صندوق النقد الدولي في تعريفه هذا صناديق استقرار العائدات ، وصناديق الادخار التي وردت الإشارة إليهما ، وصناديق تمويل التنمية ، وصناديق التقاعد الحكومية التي ليست لديهما التزامات.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (O E C D) صناديق الثروة السيادية بأنها ((وسائط استثمار مملوكة للحكومة يتم تمويلها من موجودات الصرف الأجنبي)) وتضيف وزارة الخزانة الأمريكية إلى ذلك بأنها « تُدار بشكل مستقل عن الاحتياطات الرسمية للسلطات النقدية » ويعرفها كيمت بأنها ((قنوات رأسمالية عدة تسيطر عليها الحكومة ، وتستثمر في الأسواق بالخارج)).

ثانيا :- تصنيفات صناديق الثروة السيادية . تصنف صناديق الثروة السيادية إلى:-

١-حسب الهدف من إنشائها:-

وتشير تحليلات صندوق النقد الدولي إلى وجود خمس أنواع من هذه الصناديق ويمكن التمييز بينها عموماً وفقاً لهدفها الأساسي.

كما أشار تقرير الاستقرار المالي العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي أكتوبر ٢٠٠٧ إلى انه يمكن تصنيف الصناديق حسب الهدف من إنشائها إلى التالي:-

أ - صناديق استقرار المالية العامة :- Stabilization fund

التي يتمثل هدفها الأولي في حماية الميزانية والاقتصاد من تقلبات أسعار السلع الأساسية (النفط عادة إذ تقوم الدولة الغنية بالمواد الطبيعية بإنشائها بغية عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي من تقلبات أسعار تلك المواد (النفط في الغالب) . إذ تراكم تلك الصناديق موجودات مالية خلال السنوات التي تتسم بالعوائد التصديرية العالية بغية استخدامها في سنوات لاحقة غير مؤاتيه تختل فيها شروط التبادل التجاري الدولي . المعروف أن صناديق الاستقرار كانت قد أنشأت ابتداءً لتسهيل الإيرادات المالية وضمان انسيابيتها خلال السنة المالية أو لغرض (تعويم Sterilize) التدفقات الداخلة من العملة الأجنبية . ولكن عندما تأخذ الموجودات في صناديق الثروة السيادية بالتزايد خارج المستوى المستهدف لتحقيق هدف الاستقرار الاقتصادي ، لذلك تقوم السلطات الحكومية المسؤولية عن أدارة الصندوق بتعديل الأهداف وإعادة التصميم ، مما يوسع أغراضه .

ب - صناديق المدخرات أو الادخار :- Saving funds

وهي صناديق يطلق عليها بصناديق الأجيال، وترمي إلى تحويل الأصول غير المتجددة إلى حافظات أصول أكثر تنوعاً، وتخفيف أثار المرض الهولندي. وكذلك تعبر عن رغبة الحكومات بأهمية أن تكون عوائد موارد البلاد الطبيعية السيادية مشتركة عبر الأجيال .

حيث تتولى صناديق الادخار في البلدان ذات الوفرة العالية في الموارد الطبيعية غير المتجددة تحويل عوائد هذه الموارد إلى حقوق استثمارية متنوعة من الموجودات المالية الدولية.

ت - مؤسسات استثمار الاحتياطيات:-

والتي كثيرا ما تحسب أصولها حتى الآن على أنها أصول احتياطية فيجري إنشاءها لزيادة العائد على الاحتياطات ، ويعد الاستثمار في الاحتياطيات الدولية بمثابة كيان منفصل, وظيفته أما خفض التكاليف السالبة الناجمة عن الاحتفاظ بالاحتياطيات أو لمواصلة السياسات الاستثمارية ذات العوائد المالية ، وينظر في أحيان كثيرة إلى الموجودات التي تقع ضمن الترتيبات الأخيرة بأنها ما زالت تعد ضمن نطاق الاحتياطيات (أي على الرغم من انخفاض سيولتها وارتفاع درجة مخاطرها بسبب تفضيل العائد المرتفع على السيولة)

ث - صناديق التنمية :-

التي تقدم عادة المساعدة في تمويل المشروعات الاجتماعية والاقتصادية أو تعزز السياسات الصناعية التي قد تزيد نمو الإنتاج المحتمل في الاقتصاد حيث أن سبب الإنشاء يعود إلى الفوائض الاحتياطية. وكما تقوم بتوظيف الموارد اتجاه القيام بمشاريع ذات الأولوية الاقتصادية والاجتماعية وتحديداً مشاريع البنية التحتية .حيث ظهرت بشكل جلي في دول جنوب شرق أسيا والدول النفطية.

ح - صناديق التقاعد الاحتياطية :-pension Reserve funds

تسمى صناديق طوارئ احتياطيات التقاعد (من مصادر غير مساهمات التقاعد الفردية) المقترنة بالتزامات تقاعدية صريحة في الميزانية العمومية للحكومة. الجلي أنها صناديق توظف مواردها بغية إدامة رواتب ومعاشات شريحة المتقاعدين ، تستخدم هذه الصناديق أحيانا بمثابة نمط لمواجهة الالتزامات العرضية Contingent liability التي تترتب بشكل طارئ على الميزانية العمومية للحكومةGovern mental balance sheet. وينبغي في واقع الأمر توخي المرونة في استخدام هذا النظام الفئوي ، نظراً إلى إن أهداف صناديق الثروة السيادية قد تكون متعددة أو متداخلة أو قد يتغير بتغير الوقت . ومثال ذلك إن بعض صناديق استقرار المالية العامة قد تطورت لكي تصبح صناديق ذات أهداف ادخارية لان الاحتياطيات المتراكمة تجاوزت على نحو متزايد المبالغ المطلوبة لتحقيق استقرار المالية العامة على المدى القصير او الحد من تأثير تدفقات العملات الأجنبية الداخلة وان تنوع أهداف صناديق الثروة السيادية إنما يعني اختلاف أفاق الاستثمار.

٢ – تصنيف صناديق الثروة السيادية تبعاً إلى مصادر دخلها إلى :-

تصنف إلى صناديق المواد الأولية وصناديق خارج المواد الأولية. وتتضمن (فوائض ميزان المدفوعات, عمليات النقد الأجنبي, عائدات الخصخصة, فوائض المالية العامة, الإيرادات المتحققة من الصادرات السلعية, أو كل هذه الموارد .

ثالثا :- الفرق بين صناديق الثروة السيادية وبين الهيئات المالية الأخرى في الدولة

يتمثل الفرق بينهما فيما يلي:-

أ – الفرق عن البنوك المركزية:- من حيث أهدافها ، فهي تسعى إلى الاستثمار وليس إلى إدارة السياسة النقدية وسياسة الصرف ويغلب على محفظة أصولها الاستثمار في الأسهم في حين أن البنوك المركزية ، ولكونها ملزمة بالاحتفاظ بمستوى معين من السيولة لمواجهة التغيرات في أسعار الصرف تستثمر أساسا في السندات . وهذا بالرغم من أن بعض الدول مثل الصين والنرويج توكل مهمة إدارة صناديقها السيادية إلى أقسام في البنوك المركزية لصالح وزارة المالية ؛كما يمكن نعت المصارف المركزية(بالتكنوقراطية المستبدة المستنيرة والمسئولة).

ب -الفرق عن صناديق المعاشات الحكومية:- لكون موارد صناديق المعاشات الحكومية تأتي أساسا من الاشتراكات من جهة, وهي تهدف لتمويل معاشات الأجيال القادمة.

ت - الفرق عن المؤسسات العمومية:- حيث أن هذه المؤسسات تأخذ شكل شركات تجارية وتخضع بموجب ذلك للقانون التجاري. والأمر ليس ذلك بالنسبة لصناديق الثروة السيادية التي هي عبارة عن صناديق استثمار . ووظيفة الشركات الأساسية هي أنتاج السلع والخدمات بينما وظيفة الصناديق السيادية الاستثمار في الأصول المالية .

رابعا :- الوزن والأهمية والأهداف والمزايا لصناديق الثروة السيادية

١- وزن (حجم) صناديق الثروة السيادية :-

إن الصناديق السيادية والحكومية والتي هي مؤسسات تابعة للدولة ,ارتفع عددها وازدادت موجوداتها وتوسعت استثماراتها خصوصا في منتصف التسعينيات فلم تكن موجودة سوى ثلاثة صناديق عام ١٩٦٩ ثم ازدادت إلى ٢١ صندوقا عام ١٩٩٩ وأصبحت (٤٤)صندوقا عام ٢٠٠٧ ثم بلغت بحلول ٢٠١٢ أكثر من (٧٧)صندوقا. وبلغت موجوداتها لغاية منتصف عام ٢٠٠٨ أكثر من ٣ تريليون دولار مقابل ٥٠٠ مليار دولار في بداية التسعينيات حتى وصلت (٤٥٠٤ – ٤٧٩٤ تريليون دولار عام ٢٠١١) . ويقدر حسب بعض توقعات النمو لهذه الصناديق الثروات السيادية بمعدلات سنوية تتراوح بين ١٠٪ إلى ٢٠٪ وهذا يسمح لها بان تتراوح أصولها في أفاق ٢٠١٢ ما بين ٥ – ١٠ تريليون دولار . ربما تبقي متغيرات الأزمة المالية العالمية تضغط على تخفيض التوقعات إلى ٥ تريليون دولار نتيجة لانحسار أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول . ويشير تقرير

نشرته مؤسسة ستانلي مورغان إلى أن أصول صناديق الثروات السيادية في أفاق عام ٢٠١٥ إلى ١٢ تريليون دولار. رغم هذا الحجم المالي الهائل فهي تبقى متواضعة بالمقارنة مع بعض الهيئات المالية العامة على مستوى الأسواق الماليـــة العالمية :

ا- تمثل ٦/١ الأصول المدارة من قبل شركات التامين التي تدير أكثر من ١٦ تريليون دولار و تمثل ١ / ٧ الأصول المدارة من قبل صناديق المعاشات والتي تصل إلى أكثر من ١٥ تريليون دولار و تمثل اقل من ٢/١ احتياطيات الصرف العالمية التي تصل إلى ٧ تريليون دولار . وهذا ما يجعلها في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية, رغم كونها تحوز على ضعف الأصول المدارة من قبل صناديق المضاربة (١,٥ – ٢ تريليون دولار) ، وأكثر من ١٠ أضعاف الأموال القابلة للإقراض من قبل صندوق النقد الدولي والتي تصل إلى ٢٥٠ مليار دولار. كما يلاحظ النمو السريع لهذه الصناديق فمنذ سنة ٢٠٠٠ ظهر ٢٠ صندوق منها ١٢ منذ ٢٠٠٥ فقط. وتقدر مؤسسة مورغان عدد الصناديق السيادية إلى غاية عام ٢٠١١ بـ ٧٧ صندوق.

٢-الأهمية لصناديق الثروة السيادية :-

ينطلق اهتمام صندوق النقد الدولي بصناديق الثروة السيادية من اثنين من مهامه رئيسية ١) مراقبة الاستقرار الاقتصادي الكلي والاستقرار المالي ٢) تامين الأداء الفعال للنظام النقدي الدولي.

أهمية الصناديق السيادية من وجهة نظر صندوق النقد الدولي

حيث تشمل عدد من النقاط المهمة منها:-

ا- دعم السياسة المالية والنقدية وإدارة السيولة والعمل على تحقيق الاستقرار في الأسواق المالية الدولية.

ب- نقل المعرفة من خلال الاستثمارات, تعزيز الشركات الحكومية, التخفيف من حدة الأزمات الاقتصادية, تعزيز التعاون الإقليمي والدولي, تنفيذ الإصلاح الهيكلي وكسب الثقة

ت- ضمان عمليات كفؤة لإدارة المخاطر وإدارة المخاطر المالية والتشغيلية والحوكمة والإفصاح والشفافية بالنسبة للاقتصاد المحلي .

ث-الاستثمار الطويل المدى والذي يمنع التقلبات في الأسواق المالية الدولية.

ج -تعزيز الدور الاجتماعي والاقتصادي.

ح- زيادة تكامل الاقتصاد العالمي.

خ- تنويع المحافظ الاستثمارية والتركيز على العوائد.

د- محاربة البطالة من خلال الاستثمار في الأصول الحقيقة.

سلبيات الصناديق السيادية

تكمن مشكلة استثمار الصناديق السيادية في السندات والعقارات طويلة الأجل في أنه يصعب تسييلها عند الطلب العاجل لأي ظرف، ولهذا لجأت بعض الدول مع انخفاض أسعار النفط لما يقارب الـ٥٠ دولارا إلى الاقتراض بدلا عن السحب من هذه الصناديق، ومن الممكن التغلب على هذه الإشكالية من خلال تنويع المحفظة الاستثمارية لتسهيل تسييل الأموال عند الحاجة بأسرع وقت، لكن يبقى الاستثمار في الصناديق السيادية لم يستغل بالشكل الذي يجعله مصدر دخل ثابت تعتمد عليه دول الخليج في إعداد ميزانياتها، وسد العجز في حالة انخفاض إيرادات الدولة.

ومن الضروري الحذر وعدم الاكتفاء بإنشاء صندوق سيادي واحد أو الاستثمار بشكل كبير في دولة واحدة –لا يجب أن نضع البيض كاملا في سلة واحدة- لأن مثل هذا الأسلوب يعد مخاطرة كبرى، خاصة إذا كان هذا الصندوق يتعلق بمستقبل وطن ، ولنا عبرة ودرس في شركات وبنوك كبرى انهارت في الدول المتقدمة نتيجة لأزمة الرهن العقاري بأمريكا عام (٢٠٠٨) مما أدى لخسارة الصناديق السيادية مبالغ هائلة ، لذلك ينبغي أن نعلم أن الاستثمار الخارجي له مخاطر كثيره، فمن الممكن أن يتم تجميد هذه الأموال بسبب الخلافات السياسية مع الغرب حول بعض القضايا السياسية أو بالأصح عدم الرضوخ للضغوط، ناهيك عن وجود بعض التهم المعلبة والجاهزة مثل تهمة الإرهاب والتي يمكن أن تلصق بالأفراد والمؤسسات والدول.

إن بعض الخبراء الاقتصاديين ينتقدون دور الصناديق السيادية في الاستثمار في الخارج، لأن لها دور كبير في إنقاذ الشركات المفلسة لتحقيق عائد مادي كبير، ومن ثم إنقاذ العمالة الغربية من البطالة، في حين تجاهلها الشركات والمصانع الوطنية التي تعلن إفلاسها دون أي مساعدة، اذ من الأولى بالصناديق السيادية الوطنية أن تستثمر أموالها في الداخل وتعمل على شراء المصانع والشركات المفلسة بثمن بخس ومن ثم إعادة تقويمها وتطويرها ورفع جاهزيتها وإنتاجها، وفي نفس الوقت تكون حماية للمواطنين من البطالة، وعليه لا بد من تعزيز هذه الصناديق الاستثمارية وجعلها أقوى وأقدر من خلال الاستثمار الداخلي والخارجي معا، على الأقل إن حدث تجميد للأموال لأي سبب تكون الخسائر أقل «نصف العمى ولا العمى كله»

وأخيرا يجب أن نؤكد أن الاستثمار لا بد أن يعتمد على التفاؤل والتشاؤم فلكل منهما ميزة، فالتشاؤم يقود إلى الحذر، والتفاؤل يقود إلى الإقدام، والاثنان معا يمنعان من التهور والاستعجال، وهذا الأسلوب يجب أن يتبع في كل الأمور المصيرية التي يترتب على التساهل بها عواقب مصيرية، خاصة في المجال الاقتصادي الذي يؤثر على المجال السياسي والعسكري وكل المجالات، ولا بد من تقييم أداء هذه الصناديق بصورة دورية بحيث نعظم الإيجابيات، ونحد من السلبيات إن وجدت. والاستفادة من تجارب الصناديق السيادية الناجحة.

خامسا:-التوجيهات الجغرافية والقطاعية لاستثمارات الصناديق السيادية : -

ا- التوجهات الجغرافية :- عموما توجه استثمارات الصناديق السيادية الأسيوية نحو أسواقها المالية المحلية وحيث تستثمر بالمرتبة الأولى في القطاع المالي بنسبة٣٥٪ ويليه الصناعي ١٥٪ , أما الصناديق السيادية الشرق أوسطية فهي تفضل الاستثمار في الولايات المتحدة ,حيث تستثمر في القطاع المالي بنسبة٨٩٪ ويليه العقاري والصناعي ، والمملكة المتحدة وأوروبا حيث تركزت الاستثمارات في القطاع المالي بنسبة٦٠٪ ويليه العقاري والصناعي والسبب في ذلك هو انخفاض فرص الاستثمار في الداخل .

ب- التوجهات القطاعية :- في اغلب الأحيان تستثمر SWF في القطاع المالي , العقارات التكنولوجيا, غير أن القطاع المالي يشهد حاليا أقصى درجاته من حيث انخفاض الاستثمار نظرا للخسائر التي تكبدتها من جراء أزمة الرهن العقاري الناتجة أساسا من انخفاض قيمة الدولار الى توجهات القطاعية لاستثمارات اكبر عشر صناديق سيادية في العالم وذلك لتأثيرها الكبير على حجم الاستثمارات العالمية والتنوع القطاعي لها وتحتل المرتبة الأولى الاستثمارات في القطاع المالي ويليه القطاع الصناعي ثم العقارات والسلعي وبنسب متفاوتة وصولا لبقية القطاعات الأخرى .

وكما تخضع الصناديق السيادية لنقاش واسع بسبب الاستثمارات في الأسواق المالية العالمية وفئات الأصول العالمية . غير أن ملكياتها في أسواق الأسهم المحلية لم تشهد الكثير من المناقشات نظرا لنقص المعلومات المتاحة . تخصيص استثماراتها وملكياتها هي في معظمها استثمارات استراتيجيه بطبيعتها وتظل طويلة الأمد بالنظر إلى العوائد التي حققتها الشركات المستثمر بها في الماضي .

وقد لعبت الحكومات دائما دور المستثمر المسيطر في هذه المنطقة وسيظل هذا الدور مستقبلا كما ستكون المحفظة الذهبية حيوية ومتفاعلة مع المستجدات بطبيعتها وذلك لان المستثمرين الجدد يزيحون المستثمرين القدامى من طريقهم لاحتلال مكانة الصدارة.

اما المطلوب من صناديق استثمار الثروات السيادية في المجال الاستثماري فهو(لـ قياس أداء هذه الاستثمارات وإعلان عن هذا القياس ,مقارنة الأداء بأداء البنوك الاستثمارية, مقارنة الأداء بأداء الوقفيات, مقارنة الأداء بأداء الصناديق المماثلة وكذلك إلزام الصناديق السيادية بمبادئ الاستثمار المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية).

سادسا:- مبادئ سانتياغو لإنشاء صناديق الثروة السيادية الاطار التنظيمي لصناديق الثروات السيادية.

أمام النمو المتزايد للصناديق السيادية وزيادة دورها على مستوى الأسواق المالية العالمية ، عمل صندوق النقد الدولي على إيجاد آليات تتمكن من إدماج هذه الصناديق ضمن قواعد النظام المالي العالمي . وهكذا قامت اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية بدعوة من الصندوق في أكتوبر ٢٠٠٧ إلى إقامة حوار مع البلدان الأعضاء فقد وضع مجموعة من القواعد التي تحكم الممارسات في مجال إدارة الصناديق السيادية وعمل صندوق النقد الدولي بهذه الخصوص مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية.

وتبعاً لذلك تم تأسيس مجموعة عمل دولية في ١٠ ايار ٢٠٠٨ لتحديد مجموعة من المبادئ الطوعية لتسمح بفهم أوضح للإطار التنظيمي المؤسسي الذي تتركز عليه الصناديق السيادية ونظام حوكمتها وعملياتها الاستثمارية ، بما يعزز ويدعم المحافظة على مناخ استثماري منفتح ومستقر وعقد لذلك جلسات عمل في واشنطن ، سنغافورة وسانتياغو إلى أن توصلت إلى اتفاق أولي حول مبادئها في ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٨.

وأصبحت هذه المبادئ تسمى مبادئ سانتياغو تغطي المجالات التالية.

١- الإطار القانوني والأهداف والاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية .

٢- الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة .

٣- أطار الاستثمار وإدارة المخاطر.

والتي تمثل بمجموعها الإطار النظري لصناديق الثروة السيادية.

أ- حيث سيتم اعتماد (مبادئ سانتياغو ومبادئ الاستثمار لمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية)في تحليل الإطار التنظيمي لصناديق الثروة السيادية).

ب- كما استرشدت المجموعة في وضعها للمبادئ الحاكمة لصناديق الثروة السيادية ، بالأهداف التالية.

- المساعدة في الحفاظ على نظام مالي عالمي مستقر وضمان حرية تدفق رؤوس الأموال والاستثمارات ؛
- الالتزام بكافة متطلبات التنظيم والإفصاح في البلدان التي تستثمر فيها صناديق الثروة السيادية
- ضمان اضطلاع صناديق الثروة السيادية بالاستثمار على أساس اعتبارات المخاطر الاقتصادية والمالية والاعتبارات المتعلقة بالعائد ؛
- تشجيع صناديق الثروة السيادية على إرساء هيكل شفاف وسليم للحكومة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة . وسلامة إدارة المخاطر ، والمساءلة .

كما يمكن اعتبار استثمارات الصناديق السيادية ضمن عولمة الاستثمار والتي تتم في إطار العولمة الاقتصادية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وكذلك من خلال الاستثمار الغير مباشر الذي يتم في محفظة الأوراق المالية, ومن خلال الأسواق المالية والنقدية التي تتم عولمتها .

- وتم في نفس الوقت إلزام الصناديق السيادية بمبادئ الاستثمار المعتمدة من قبل منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية المتمثلة في:

• عدم التميز: بحيث يجب إلا يتم إخضاع المستثمرين الأجانب إلى أنظمة مزايا اقل من تلك الممنوحة للمستثمرين الوطنيين، في نفس الظروف. وبما إن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية تحمي مباشرة استثمارات الصناديق السيادية في الدول الأعضاء تكون ملزمة بتوسيع حرية الاستثمار إلى كل دولة عضو في صندوق النقد الدولي .

• الشفافية: بحيث يجب إن تكون المعلومات حول قيود الاستثمار الأجنبي كاملة ومناسبة للجميع .

• التحرير التدريجي : تلتزم الدول الأعضاء بالإلغاء التدريجي للقيود وعلى حرية انتقال رؤوس الأموال على أراضيها .

•المحافظة على الوضع القائم: تلتزم كل دولة بتمكين أو الدول الأعضاء بعدم وضع قيود .

• التحرير من جانب واحد: تلتزم كل دولة بتمكين الدول الأعضاء من تدابير التحرير التي تباشرها وعدم ربطها بالتدابير المعتمدة في الدول الأخرى.

المبادئ والممارسات المتعارف عليها ((GAPP))ـ مبادئ سانتياغوا

المبدأ١: يكون الإطار القانوني الذي يستند إليه صندوق الثروة السيادي سلميا وداعما لفعالية تشغيله وتحقيق أهدافه المعلنة .

المبدأ الفرعي ١-١:يضمن الإطار القانوني سلامة الوضع القانوني لصندوق الثروة السيادي والمعاملات التي يجريها .

المبدأ الفرعي ١-٢:يتم الإفصاح العلني عن أهم مواصفات الأساس والهيكل القانوني لصندوق الثروة السيادية ,وكذلك العلاقة بين كل صندوق وغيره من كيانات الدولة .

المبدأ٢:يتحدد بوضوح غرض السياسة من إنشاء صندوق الثروة السيادية ويتم الإفصاح عنة علنا .

المبدأ٣:حيثما يكون لأنشطة صندوق الثروة السيادية انعكاسات اقتصادية كلية ومحلية مباشرة كبيرة ,يتم تنسيق هذه الأنشطة تنسيقا كاملا مع السلطات المالية العامة والسلطات النقدية المحلية ,بغية ضمان الاتساق مع السياسات الاقتصادية الكلية الشاملة .

المبدأ٤:توضع سياسات أو قواعد أو إجراءات أو ترتيبات واضحة ومعلنة بشأن المنهج العام لصندوق الثروة السيادية حيال عمليات التمويل والسحب والإنفاق .

المبدأ الفرعي ٤-١:يتم الإفصاح علنا عن مصدر تمويل صندوق الثروة السيادية .

المبدأ الفرعي ٤-٢: يتم الإفصاح علنا عن المنهج العام لسحب الأرصدة من صندوق الثروة السيادية والإنفاق منة نيابة عن الحكومة .

المبدأ٥:يتم إبلاغ الجهة المالكة على أساس يومي بالبيانات الإحصائية ذات الصلة بصندوق الثروة السيادية أو إتاحتها للإدراج في المكان المناسب مع مجموعات البيانات الاقتصادية الكلية حسب الاقتضاء .

المبدأ٦:يعمل صندوق الثروة السيادي في ظل إطار سليم للحوكمة يحدد تقسيما واضحا وفعالا للأدوار والمسؤوليات بما يسهل المسائلة والاستقلالية التشغيلية في إدارة الصندوق سعيا لتحقيق أهدافه .

المبدأ٧:تحدد الجهة المالكة أهداف صندوق الثروة السيادي وتتولى تعيين أعضاء جهازه الحاكم طبقا لإجراءات واضحة التحديد ,وتمارس الإشراف على عملياته .

المبدأ ٨:يعمل للجهاز الحاكم بما يحقق مصالح الصندوق الثروة السيادي ويكلف بمهمة واضحة المعالم ويمنح السلطة والاختصاص الكافيان لأداء وظائفه .

المبدأ٩:يتولى فريق الإدارة التشغيلية لصندوق الثروة السيادية تنفيذ استراتيجياته بصورة مستقلة وفي إطار مسؤوليات واضحة التحديد .

المبدأ ١٠:يتحدد بوضوح إطار المساءلة عن عمليات صندوق الثروة السيادية بالنص عليه في التشريع أو الميثاق المعني أو غير ذلك من الوثائق التأسيسية أو في اتفاقية الإدارة .

المبدأ١١:يتم إعداد تقرير سنوي مصحوب بكشوف مالية عن عمليات صندوق الثروة السيادية وكيفية أدائه وذلك في الوقت المقرر وطبقا للمعايير الحسابية الدولية أو القومية المعمول بها مع مراعاة متطلبات الاتساق .

المبدأ ١٢:تخضع عمليات صندوق الثروة السيادي و كشوفه المالية للتدقيق السنوي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية أو القومية المعمول بها المبدأ١٣:تتحدد بوضوح المعايير المهنية والأخلاقية الواجبة ويحاط علما بها أعضاء الجهاز الحاكم لصندوق الثروة السيادية وإدارته وموظفيه .

المبدأ١٤:يرتكز التعامل مع إطراف ثالثة لغرض إدارة عمليات صندوق الثروة السيادية على أسس اقتصادية ومالية وتراعى فيه قواعد وإجراءات واضحة .

سابعا:- معايير قياس اداء صناديق الثروة السيادية.

قام صندوق النقد الدولي بتشكيل ما يسمى (مجموعة العمل الدولية للصناديق السيادية),لغرض إيجاد اطر عمل اختيارية للدول مالكة الصناديق والدول المستقبلة لاستثماراتها ,تركز على «الهيكلة, الشفافية , الحوكمة , المسائلة ,السلوك الاستثماري» لذلك قامت وزارة الخزانة الأمريكية في بداية عام ٢٠٠٨,بوضع معايير استرشاديه للاستثمارات الصناديق السيادية والدول المستقبلة لها .

وتم التوقيع على بروتوكول بين تلك الوزارة وهيئة أبو ظبي للاستثمار و صندوق التقاعد النرويجي, بوصفها اكبر صناديق الثروة السيادية في العالم وكذلك هما اكبر المستثمرين في الولايا ت المتحدة الأمريكية, وجاءت المعايير الاختيارية لمجموعة العمل الدولية المشار إليها مطابقة إلى حد كبير في البروتوكول . درس «أدوين ترومان » الخبير في معهد بيترسون الدولي لصناديق الثروات الصناديق السيادية,(٤٦صندوق سيادي) في

محاولة لإيجاد مؤشر لأداء تلك الصناديق وقام بالتركيز على أربعة معايير هي:

١-الهيكلة:- وتشمل درجة وضوح تمويل الصندوق واستخدامات أصولها وعوائدها وعلاقتها بالميزانية والاستراتيجية الاستثمارية ومدى انفصال تلك الصناديق عن الاحتياطيات الخارجية للدولة.

٢-الحوكمة:- وتشمل مدى وضوح دور الحكومة في استراتيجية الاستثمار للصناديق محل الدراسة ,ودور مديري تلك الصناديق ومدى وجود مؤشرات تحكم نزاهة ومهنية القائمين على الاستثمار.

٣-الشفافية والمسائلة:- وتشمل توفير المعلومات الفصلية والسنوية عن الاستثمارات وأدائها وحجم الصناديق وعوائدها وتوزيع الاستثمارات الجغرافي, وفي ما بين العملات والرقابة المالية الداخلية والخارجية على الصناديق, كما يؤخذ عليها افتقارها إلى الشفافية في عملها.

٤-السلوك الاستثماري:- يركز هذا المعيار على(سلوك الصناديق) في الأسواق التي تستثمر فيها .

التقييم العام:- وبناءا على تطبيق تلك المعايير على الصناديق السيادية, يتم تقييم الأداء للصناديق السيادية, وتعطى (الدرجة النهائية للتقييم العام) .

ثامنا :- إنشاء أو بناء صناديق الثروة السيادية في العراق .

يعتبر العراق من اكبر الدول النفطية في العالم من حيث الاحتياطيات المثبتة وغير المثبتة وهو مقبل على ثورة حقيقية في الإنتاج من خلال جولات التراخيص التي عقدتها الحكومة العراقية والتي أحسنت صنعا من خلال هذه الخطوة الحكيمة والمتقدمة والتي يؤمل أن تعزز من خلال إقدام الحكومة على تحصين الاقتصاد العراقي من خلال إعطائه اللقاح(المصل النرويجي)المضاد لإعراض المرض الهولندي الذي يتوقع الباحث أن يتعرض له الاقتصاد العراقي خلال الأجلين المتوسط والطويل ,وذلك من خلال إنشاء منظومة متكاملة من صناديق الثروة السيادية وربطها مع الميزانية العامة. إن من أساسيات بناء الصناديق السيادية هـــي الالتزام بمبادئ سانتياغو الـ ٢٤ مبدأ والتي تشمل: -

- الإطار القانوني والأهداف والتنسيق مع السياسة الاقتصادية الكلية.
- الإطار المؤسسي وهيكل الحوكمة .
- إطار الاستثمار وإدارة المخاطر .

١ - كيف تكون صناديق لثروة السيادية:-

صناديق الثروة السيادية هي صناديق استثمارية تمول بشكل كامل من خلال احتياطيات النقد الأجنبي الوفيرة, ويمتلك هذه الصناديق مواطنو الدول التي تؤسس فيها هذه الصناديق ,أو الهدف الأساسي من الصندوق هو زيادة رفاهية مالكيه ,وقد تتمثل الأهداف الثانوية في تحقيق عائدات من هذه الاحتياطات الضخمة ,والتي كلن من شانها أن تظل ساكنة بخلاف ذلك ,كما أن خلق تنوع في مصادر الدخل يقدم دعما للاستقرار الاقتصادي ,ويوفر اموالا للمشروعات المرغوبة محليا, وتحقيق مزيد من المدخرات للأجيال القادمة المستقبلية ,ويمكن الاستفادة من هذه الأهداف كافة وفي خدمة الهدف الأساسي.

لذلك أن امتيازات التنوع الاقتصادي وخصوصا لدول الخليج التي حصلت على ثروتها من تصدير النفط والغاز الطبيعي ولكون هذه الاحتياطات محدودة ,فلذلك تحقق الاستثمارات العالمية امتيازات تنوع مستمرة ,وكلما كانت الاختلافات في التركيبة الاقتصادية ونمو الدولة التي يستثمر فيها الصندوق اكبر كما كانت امتيازات التنوع الاقتصادي اكبر ,وكذلك امتيازات التنوع يمكن الحصول عليها في الداخل عن طريق الاستثمارات في صناعات جديدة ,من شانها أن لا تصعد أو تتراجع بصورة تتعلق تماما بسوق النفط, وهناك امتيازين للتنوع الاقتصادي في الداخل.

الأول: من خلال الاستثمار في الداخل يساعد الصندوق على خلق نمو اقتصادي إضافي وفرص عمل بدلا من الخارج.

الثاني: عن طريق خلق موارد أخرى للدخل باستثناء بيع الموارد الطبيعية ,سيصبح الاقتصاد اقل تذبذبا. ويجب تصميم محفظة الصندوق السيادي لزيادة رفاهية مالكيها من المواطنين إلى الحد الأقصى ومن المرجح أن يقود التنوع العالمي والمحلي والاستثمارات في البنية التحتية وقطاع العمال إلى نتائج تتلاءم مع هذه الغاية.

وهناك طريقتان أساسيتان في تحفيز النمو الداخلي هما إنشاء البنية التحتية الضرورية وتعزيز قطاع الأعمال لاسيما إن الاستثمار الذكي في البنية التحتية من شانه تحسين قطاع النقل والرعاية الصحية وأنظمة التعليم وخفض تكاليف القيام بالإعمال ,والربط بين نمو الإنتاج وبين الاستثمار في البنية التحتية قوي ,ورغم ذلك تحتاج الصناديق السيادية إلى تحقيق أرباح ,فيما يحتاج الأسلوب الذي يستثمرون به في مشروعات البنية التحتية إلى التقييم لغاية فائقة . وهناك الكثير من خطط التمويل الموضوعية التي يمكن الاستفادة منها بشكل دائم ,ملائم في أنشاء تكتلات استثمارية في البنية التحتية في أطار محفظة صندوق الثروة السيادية.

وقد يكون الاستثمار في قطاع الأعمال أكثر صعوبة ,ففي الوقت الذي يبدو فيه من السهل نسبيا أنشاء أنظمة حضانة وتعليم للأطفال ,ليس من السهل خلق بيئة لثقافة الابتكار وخوض المخاطر التي تصاحب قطاع الأعمال بالضرورة وعلاوة على ذلك ,من بين المشاكل التي تمكن من الأهمية بمكان تمويل الأعمال ,أذن أن صندوق الثروة السيادية يقوم بدور مهم في كل من تمويل ومراقبة فعالية نموذج الأعمال. وفي النهاية قد يتم الإشارة مع التماشي مع فكرة زيادة رفاهية المواطنين ,يبدو من المعقول بالنسبة لصناديق الثروة السيادية المشاركة في

تمويل المشروع غير المدرة للدخل مثل المنتزهات المجانية والأخذ بان صناديق الثروة السيادية.

يجب أن تتحقق الأرباح ,وان هذه المشاريع غير المدخرة للدخل يجب أن تمثل جزء صغير من المحفظة لابد من تعديل توقعات أداء إدارة المحفظة بما يتلاءم مع هذه الاستثمارات . وكما يتطلب أنشاء صناديق سيادية ضرورة الالتزام بما يلي.

- التيسير الفعال والحكم الراشد.
- مراعاة المنافسة الدولية في هذا المجال .
- تيسير المعارف البشرية من خلال تقييم المعرفة ,والتخصص المالي الهندسي والتسيير الاستراتيجي

كما أشارت نتائج المناقشات لمؤتمر لندن في ٢٩/حزيران و١/تموز ٢٠٠٥ إلى ضرورة أنشاء صندوق نفطي سيادي في العراق يتولى شؤون تحقيق المساواة بين المواطنين والاستقرار الضريبي وتحييد تأثير تدفق العملات الأجنبية على سعر صرف الدينار. ويجب أن يخضع مثل هذا الصندوق لأعلى معايير الشفافية والمسائلة, وان يكون جزءا لا يتجزأ من عملية إعداد الميزانية.

٢ـاصول أنشاء صندوق ثروة سيادي:-

أن عملية أنشاء صندوق ثروة سيادي لإدارة الإيرادات المتراكمة والمتأتية من ازدهار الدخل المتحصل عليه من السلع والخلل في الميزان التجاري والحاجة إلى تغطية الالتزامات المستقبلية الخاصة بالمعاشات التقاعدية التي تواجه السكان في سن الشيخوخة ,وبحيث أصبحت الصناديق السيادية من أهم الفئات الاستثمارية في العالم وأصبحت ذات أسماء لامعة في عالم التمويل الدولي مثل هيئة ابوظبي للاستثمار وهيئة الاستثمار الكويتية ,وصندوق معاشات التقاعد الحكومي النرويجي ,ومؤسسة الاستثمار الصينية ,ومؤسسة الخليج للاستثمار ,وصندوق تيماسيك السنغافوري.

إن إنشاء صناديق للثروة السيادية في العراق, يتطلب تعظيم انتفاع المجتمع من المال العام وإدارة الدولة بكافة مرافقها على مبدأ اقل التكاليف لتحقيق الأداء المعين ,مما يتطلب مراجعة لجميع الأنشطة وإجراء تحليل الكلفة المنفعة المقارن, للتحول نحو أسس مختلفة للتنظيم وبدائل للإجراءات وعندما لا تتوفر مقومات تحليل الكلفة المنفعة يمكن الاكتفاء بتحليل فاعلية الكلفة.

على كل دولة ترغب بإنشاء صندوق ثروة سيادي أن تستفيد من أفضل الممارسات وتجنب بعض العثرات ودراسة المبادئ والممارسات المقبولة عموما لصناديق الثروة السيادية والمعروفة بمبادئ سانتياغو للاسترشاد بها واضعة بذلك معيارا مقبولا على نطاق القطاع بكاملة من الناحية النظرية والعملية في ما يتعلق بالإطار القانوني والأهداف والتنسيق مع السياسات الاقتصادية الكلية ,والإطار المؤسسي والهيكل الإداري ,وإطار إدارة الاستثمار والمخاطر الخاصة بصناديق الثروة السيادية.

القضية الأولى: الشفافية.(وضع المعايير المناسبة التي من شانها السماح لناخبيها المحليين بان يفهموا من أين تأتي ثروة البلاد ,وكيف يتم التصرف بها, وأين تذهب وكذلك معلومات حول ترتيبات تمويل الصندوق وممارسات إدارة الاستثمار وسياسة السحب)

القضية الثانية :مبادئ سانتياغو تحرص على وضع مسافة بين المالك والإدارة التشغيلية ويفضل أن تكون كبيرة ويقتصر دور المالك على تحديد أهداف الصندوق ,ويعين أعضاء الهيئة الإدارية ,وممارسة الإشراف على عمليات الصندوق ,إما الهيئة الإدارية لصندوق الثروة السيادية فتحدد الاستراتيجية والسياسات التي ترمي إلى تحقيق أهداف صندوق الثروة السيادي ,وهي مسؤولة في نهاية المطاف عن أداء الصندوق.

٣-المعلومات الأساسية للنموذج المقترح لصناديق الثروة السيادية للعراق :-

أ- ظهور إيرادات النفط الرئيسية والآثار الاقتصادية وأثرها على التنمية . وظهور العوائد المالية الكبيرة على المدى القصير والمتوسط والطويل.

ب- القدرة على تحويل الاقتصاد من اقتصاد أحادي إلى اقتصاد متنوع .

ت- فرصة لتعزيز التنمية الوطنية.

٤- اقتراحات النموذج لصناديق الثروة السيادية في العراق:-

أ. إنشاء مجموعة موحدة ومتكاملة من صناديق الثروة السيادية (SWF) بشكل منسق ومتكامل .

ويشمل :

- صندوق الاستقرار والتثبيت الاقتصادي.
- صندوق البنية التحتية .
- صندوق الادخار المستقبلي.

ب. يجب إن تلبي صناديق الثروة لسيادية المقترحة ما يلي :

- الاندماج الكامل لـــ (صناديق الثروة السيادية) مع الميزانية العامة والإطار المالي .
- الحوكمة والإيضاح والشفافية والمساءلة والأصول وان تستند على قواعد إدارة أفضل الممارسات الدولية.
- يجب وضع قواعد لضمان انسحاب الحكمة من(ترتيبات التنسيق مع الاقتصاد) على إدارة الاقتصاد الكلي وكذلك دعم أهداف التنمية .
- يجب إن تشرف هيئة مستقلة على صناديق الثروة السيادية .
- يعهد بإدارة الاستثمار إلى مدراء استثمار خارجيين مع إشراف المجلس عليها .

تاسعا:- الرؤية النظرية لإنشاء صندوق الثروة السيادية العراقي.

١-القضايا الرئيسية(النظرية) لإنشاء صناديق الثروة السيادية في العراق :-

أ- الداخل مقابل الخارج (السياسات الاقتصادية المتخذة في داخل صندوق الثروة السيادية وخارجه)

ب- الاستقرار الاقتصادي الكلي.
(تقدير سعر الصرف / المرض الهولندي (Dutch Disease),
قضايا السياسة النقدية.
القدرة الاستيعابية للاقتصاد القومي).
ت- ترتيبات الاندماج والتنسيق مع الميزانية العامة للاقتصاد الوطني .
ث- صندوق ثروة سيادية واحد مقابل صناديق ثروة سيادية متعددة .
ح- قضايا التصميم الأساسي الرئيسية لصناديق الثروة السيادية.

عاشرا:- الرؤية العملية : لصندوق الثروة السيادية في العراق.

عندما كانت الحكومة العراقية تسعى للحصول على مشورة حول كيفية استثمار مليارات الدولارات التي ستأتي إليها من عوائد النفط في المستقبل بطريقة تضمن ازدهار الأمة دون أحداث اضطراب في السمات الجيوسياسية, ولم يكن هناك سوى بلد واحد يمكنها اللجوء إليه وهو النرويج حيث تمتلك أفضل المعايير لإدارة صناديق الثروة السيادية .ولم تكن بغداد الوحيدة التي تفعل ذلك, فحكومة أوسلو تدير برنامجا واسعا ورسميا حول كيفية إدارة صناديق الثروة السيادية وقد عملت مع الحكومات في كازاخستان ,وتيمور الشرقية ,وبوليفيا ,وجزر فارو ,والعديد من البلدان الأفريقية.

أن امتلاك العراق لاحتياطي نفطي وغازي هائل إذا ارتفع إلى (١٤٣ مليار برميل نفط) حسب آخر تحديث لاحتياطي ومن المتوقع إن يرتفع إلى أكثر من (٢٥٠ مليار برميل نفط) وكذلك احتياطيات غازية هائلة ,وكذلك بعض المعادن الأخرى المهمة مثل (الفوسفات والكبريت), ودخول العراق مرحلة جديدة من عمل الشركات النفطية الأجنبية في جولات التراخيص وتوقع وصول الإنتاج العراقي إلى ٦ مليون برميل يومياً في أو مابين ٢٠١٦-٢٠٢٠ وارتفاع الأسعار العالمية للنفط وكذلك ارتفاع الطلب العالمي بسبب التقدم الاقتصادي الهائل وارتفاع كلفة البدائل للطاقة ,

لذلك يجد العراق نفسه إمام فوره غير مسبوقة من الإيرادات النفطية الهائلة لذلك وجب عليه إن يراعي مسألة نضوب المورد الاقتصادي الرئيس الذي يعيش علية . وهو النفط والغاز , لذلك عليه إن يسعى إلى التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتحصل عليها من مورد النفط والغاز وان يراعي حقوق الأجيال القادمة في هذا المورد الناضب وكذلك إن يولي مسألة تنويع الاقتصاد عناية فائقة خصوصاً إن العراق يمتلك مقومات اقتصادية هائلة في مجالات الزراعة – الصناعة – السياحة – الخدمات وفي مجالات أخرى كثيرة , وان يستعد لمرحلة ما بعد النفط .

يتمثل هذا الاستعداد بإنشاء وبناء صناديق للثروة السيادية ويكونٍ بناءها وفق أرقى الأسس والمعايير العالمية واعتماداً على مبادئ سانتياغو لذلك فأن (المعايير النرويجية)تعتبر معايير مناسبة مع إجراء بعض التعديلات عليها لكي توافق النموذج العراقي لخصوصيته .,

إن إنشاء ثلاث أو أكثر من صناديق الثروة السيادية تعمل وفق آليات عمل دقيقة وكل منها يستهدف تحقيق أهداف محددة
مثل(صندوق التثبيت الاقتصادي وصندوق البنية التحتية وصندوق المستقبل) ويمكن تطبيق المعايير النرويجية في تنظيم الصناديق الثروة السيادية أعلاه .)

وعلى الرغم من الحجج السابقة ,إلا أن هذا النموذج يواجه مشكلات حقيقية على صعيد التطبيق العملي ,ذلك أن البني والهياكل اللازمة لنجاحه غير متوفرة في البلد ,ولعل في مقدمتها الاستقرار السياسي والأمني ,ونظام معلومات شامل ومتكامل ,فضلا عن نظام مصرفي ومالي متطور قادر على استيعاب أموال النفط وتدويرها داخل الاقتصاد بدل هروبها إلى الخارج بحثا عن الفرص والربح السريع.
ومن المستحسن تبني الحلول التالية لتطوير الثروة التي هي منت اللّه تعالى للبشر وهي على محوريين .
الأولى :الحلول المستعجلة وهي
الذمة المالية لجميع العاملين في الصناديق السيادية .
التجديد في هيئات الاستثمار ويفضل أن تكون منتجة وتحت رقابة سلطة تشريعية منتخبة .
توجيه الاستثمارات بشكل كبير في البنية التحتية المحلية ,ومن الناحية الدولية توسيع الدائرة الجيوسياسية للاستثمارات .
الثاني :الحلول البعيدة الأمد . وهو العنصر الرئيسي ,الاستثمار في الإنسان, الذي هو خليفة اللّه الجليل في الأرض. ومن الجدير بالذكر أن ستيفن كليمونز رئيس «مؤسسة أمريكا الجديدة للأبحاث» هو أول من اقترح تطبيق نموذج ألاسكا في العراق, وعلى ضوء ذلك اقترح توماس بالي أنشاء(صندوق وديعة عائدات النفط العراقية) وتوزيع ما نسبته ٢٥٪ من الأموال على المواطنين.
وبالتالي فأن هذا الاقتراح سوف يوسع نطاق المشاركة الاقتصادية ويوفر أساسا قويا للتحول إلى الديمقراطية).
١- ما يخص صندوق التثبيت الاقتصادي العراقي المقترح
أ- يشمل دخل الصندوق كل عائدات النفط والربح المترتب على الاستثمارات التي يقوم بها الصندوق
ب- يحدد سقف السحب الحكومي سنويا من الصندوق بما لا يزيد على النقص في ميزانية الدولة الغير نفطية (أي الميزانية باستثناء كل ما يتعلق صناعة النفط) .

ت- تحدد نسبة يتفق عليها ويجب إن لا يتجاوز النقص في الميزانية تحت الظروف الاعتيادية بنسبة تزيد على ٤٪ من الربح لسنوي من الاستثمارات التي يتولاها الصندوق .

ث- تتولى وزارة المالية العراقية في الحكومة الاتحادية المسؤولية العليا للصندوق وتعد الوزارة سنوياً بياناً مفصلاً عن عائدات النفط تقدمه الحكومة إلى البرلمان كجزء من ميزانية الدولة وان تعهد وزارة المالية بمهام الصندوق التشغيلية إلى البنك المركزي العراقي .

ج- إن يكون الصندوق التثبيت أو الاستقرار الاقتصادي العراقي المقترح جزء لا يتجزأ من ميزانية الدولة وما يحول إليه أي إلى الصندوق هو في النهاية (مجموعة الفائض من الميزانية العامة بما في ذلك عائدات النفط).

ح- التركيز على ضرورة الدقة والأمانة في جمع , وتدقيق عائدات النفط , وتوظيف الجهود الكافية في وزارة لمالية لذلك الغرض .

خ- ارتكاز التعامل مع عائدات النفط على دراسات وافره تتجمع من مختلف الآراء والاستفادة من تجارب العديد من الدول الأخرى .

د- بناء سياسة رشيدة لاستعمال العائدات تكون متوافقة مع تصعيد العمليات في جولات التراخيص النفطية والغازية

ذ- السعي لتحقيق أعلى ربح ممكن مع اقل مجازفة

ر- الصندوق مخول بالاستثمار الخارجي فقط (يمنع الاستثمار الداخلي)

ز- على الصندوق تحاشي المشاريع التي تسئ إلى حقوق الإنسان أو حيث هناك شك بالرشوة أو الإساءة إلى البيئة.

- إن لا يتجاوز نسبة الاستثمار في الأسهم التجارية بين (٤٠٪-٦٠٪) من كل الاستثمارات.
- توزيع الاستثمارات جغرافيا بين (أوربا ٥٠٪ -أمريكا وإفريقيا ٣٥٪ -أسيا واسبانيا ١٠٪).
- تكون الإيداعات الثابتة ٦٠٪ مـــن استثمارات الصندوق (وتنخفض إلى ٤٠٪ بعد التقدم في العمل إلى ٤٠٪) وهـــي موزعة كالآتي (أوربا ٦٠٪ -أمريكا وإفريقيا ٣٥٪ -أسيا واسبانيا٥٪) .
- فصل عائدات النفط عن لاستهلاك المحلي وحماية الاقتصاد الوطني من نقمة النفط(لعنة النفط) أو (لعنة الموارد الطبيعية) بل إن البعض أطلق على إيرادات النفط لقب((دم الشيطان)) .
- حماية الميزانية من الصدمات الاقتصادية الناتجة عن التذبذبات العنيفة في أسعار المورد(النفط)
- تجنب زيادة الاستهلاك المحلي بصورة قد تضر بالصناعات القائمة والاقتصاد الوطني

٢ –ما يخص صندوق المستقبل للثروة السيادية العراقي المقترح :

إن يعمل وفق المبادئ النرويجية السابقة ولكن مع إجراء تعديلات في الجانب الاستثماري .

وحسب الآلية المثالية .

و بالتوافق والتنسيق مع صندوق الاستقرار الاقتصادي والمالية العامة للدولة يتم رسم سياسة استثمارية موزونة تستهدف الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المعول عليها إن تأخذ دور الريادة في المستقبل الاقتصادي للعراق وحسب الدراسات الاقتصادية والعلمية ودراسات الجدوى الاقتصادية ومنها . ودراسات الجدوى الاقتصادي والفنية وهي دراسات شاملة لكافة جوانب المشروع .

أ - القطاع الزراعي :-

يقوم صندوق المستقبل للثروة السيادية العراقي المقترح وهو صندوق الأجيال بالاستثمار وفق آليات عمل القطاع الخاص إذ تتحول الحكومة ممثلة بالصندوق إلى مستثمر مؤسسي حيث يقوم بإنشاء (معهد للدراسات والأبحاث والتطوير الزراعي) وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع الزراعية ومنها الاستثمار في زراعة المحاصيل الأساسية للبلاد ومنها (النخيل وتمويل مشاريع إنتاج التمور وتعليبها وسد حاجة السوق المحلية والتصدير للخارج وكذلك في زراعة)(الحنطة – والشعير – وقصب السكر – وما إلى ذلك) .

وكذلك الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في الزراعة واستغلال المياه وتحويل القطاع الزراعي إلى رافد عظيم الأهمية للاقتصاد الوطني . وكذلك في الاستثمار في الثروة الحيوانية مثل (الأسماك – الأبقار – الأغنام – الدواجن) وكذلك صناعة الألبان, وغيرها من المجالات الواسعة ذات الأفـــــــق الممتدة عبر الزمن .وكذلك في مجال الهندسة الوراثية ,حيث يتم التركيز على المادة الحية(الجينات)التي تلعب الوراثة فيها دورا رئيسيا لاستعمالاتها المتنوعة .

وكذلك تفعيل صناديق الثروة السيادية في الاستثمار الزراعي من خلال :

- تشجيع إيجاد المزارع الكبيرة بين المزارعين لإنتاج الحبوب الرئيسية .
- الاستثمار في المحاصيل الاستراتيجية والألبان
- توفير والاستثمار في المستلزمات الحديثة وخاصة المعدات الزراعية في مجال الحراثة والباذرات والحاصدات ومعدات الري .
- توفير الأجهزة المختبرية الحديثة في محطات البحوث الزراعية والعمل على التحكم بالمورثات الجينية وتصميم واستنباط سلالات نباتية محسنة تتحقق من خالها مستويات عالية من الإنتاجية.

ب- القطاع الصناعي :-

إنشاء معهد متخصص بتطوير الصناعات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادي للمشاريع الصناعية والاستفادة من الخبرات العالمية في هذا المجال واستثمار المعادن المتوفرة في البلد مثل (الكبريت – الفوسفات – الزجاج – والصناعات البتر وكيماوية والغذائية والألبسة والصناعات المنزلية) أي كل ما يخص الاستهلاك المحلي اليومي للمواطن وذلك لتوفر البلد على طاقة استهلاكية واسعة

ونامية باضطرار ومحيط إقليمي ذا قدرة وطاقة استيعابية للمنتجات الاستهلاكية كبيرة جداً ودعم القدرة التنافسية للصناعات الوطنية ,حيث إن الأرباح الصناعية والمدفوعات الضريبية هما عنصر رئيس للعائد المالي على كل مستوى للحكومة في الصين, لذلك يؤمل أن يتبنى العراق هذا النموذج .

ج- القطاع السياحي :-

يتوفر العراق على إمكانات سياحية هائلة فهي تتوزع بين السياحة الدينية والأثرية والطبيعية وغيرها ويتوجب على الصندوق السيادي إنشاء معهد متخصص بالدراسات السياحة وتطوير القدرات والإمكانات وإعداد دراسات الجدوى الاقتصادية للمشاريع السياحية وفق احدث المواصفات العالمية . إذ إن بعض مدن البلد تتوفر على إمكانات سياحية هائلة مثل (محافظة كربلاء – النجف – بغداد – سامراء ... وغيرها من الأماكن المقدسة الدينية وذات الجذب السياحي والديني الهائل) . إذ إن الملاحظ حالياً رغم انخفاض الإمكانات السياحية من بنية تحتية للسياحة شبه مدمرة وغير متوفرة ووضع امني غير مستقر ومع ذلك نلاحظ التوافد السياحي الهائل الذي يتجاوز سنوياً عدة ملايين .

ندرك إن مع التحسن في البنية التحتية للسياحة والاستثمار فيها مثل قطاع الفندقة السياحية وتحسن الوضع الأمني بالإمكان جعل محافظات البلاد مراكز جذب سياحي ديني واثري وطبيعي عالمياً وان المتوقع لمحافظة كربلاء المقدسة والنجف والكاظمية وسامراء يفوق الخيال لذلك بالإمكان الاعتماد على القطاع السياحي لبناء مورد اقتصادي مستقبلي مستديم ومتطور . والإمكان من خلال استثمار الصناديق السيادية العراقية المقترحة في الداخل العراقي من بناء قاعدة صناعية سياحية لا تضاهى على المستوى العالمي . لاسيما إذا أخذنا بنظر الاعتبار المعاني الروحية التي تمثلها مدننا المقدسة لمسلمي العالم وكذلك الماضي والمستقبل لهذه المدن .

د- قطاع الخدمات:-

بإمكان الصندوق السيادي المقترح هو إنشاء معهد للدراسات في قطاع الخدمات المالية والنقل والاتصالات والإعلام وغيرها حيث تمثل هذه الصناعـــة (صناعة الخدمات) من اكبر ميادين التجار العالمية والاستثمار في هذا القطاع يرفد البنية التحتية ويتكامل مع القطاعات الأخرى موفراً موارد اقتصادية مستقبلية مستديمة وبالترابط والتكامل مع القطاعات الأخرى الصناعية والزراعية والسياحية .

هـ-الاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات :-

مع الإدراك المتزايد لطبيعة وأهمية استخدامات التكنولوجيا المعلومات أو ما يطلق عليه حديثا (بالاقتصاد المعرفي)وتزايد الطلب العالمي على منتجات صناعة البرمجيات ووجدت دول عديدة إن الفرصة متاحة للتواجد في الأسواق العالمية خاصة مع اعتماد صناعة تكنولوجيا المعلومات والبرمجيات على العنصر البشري المؤهل إلى حد كبير ولا تتطلب استثمارات باهظة في الأصول الثابتة المختلفة.

كما يسهم بدعم توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والإدارية بشكل متكامل وسريع ويسهم أيضا في التحول إلى مجتمع معلوماتي خلال مدة قصيرة وزيادة وتنوع مصادر الدخل والاستثمار الأفضل للموارد المتاحة وتوفير كثير من المصرفات على المدى المتوسط والبعيد وتحقيق الرفاهية للمواطنين والوصول الى موقع تنافسي أفضل إقليميا ودوليا بالاعتماد على تقنية المعلومات . لذلك فأن توجه (صناديق الثروة السيادية العراقية) المقترحة للاستثمار في هذا القطاع يعتبر نوع من تنويع الحافظة الاستثمارية وتقليل الاعتماد على مصدر وحيد لتمويل الموازنة العامة . كما يجب على صناديق الثروة السيادية التأكيد على تعميق الإيداعات وتسهيل نشرها وطنيا ودوليا والتي لها تأثير على تحقيق التنمية المستدامة .

- تكنولوجيا إنتاج السوائل الصناعية المعوضة عن الموارد الطبيعية
- تكنولوجيا ادخار الموارد الطبيعية والخدمات
- تكنولوجيا تحديد وإنتاج الموارد الطبيعية وتبني سياسات وطنية تؤكد التعامل مع التكنولوجيا النظيفة التي ستؤدي إلى تقليص حجم الملوثات إلى البيئة والمحافظة على التوازن البيئي , كما إن استثمار صناديق الثروة السيادية يحول الأصول الغير متجددة إلى أصول مالية تستثمر وفق استراتيجيات محددة لتوفير الموارد المالية اللازمة للأجيال القادمة كما الحالية وتحقيق مبدأ العدالة التوزيعية بين الأجيال وبين الجيل الواحد من الدخل القومي وتحقيق الاستدامة البيئة.

ذ- يرى الباحث أن إنشاء (مجلس أعلى لصناديق الثروة السيادية) يمكن أن يلعب دورا تنسيقيا كفوءا يعمل على تناسق وتكامل عمل هذه الصناديق ودمجها مع الميزانية العامة ,كما يعمل على فك الاختناقات التي تحدث أثناء العمل .

ر- ويرى الباحث أن بالإمكان القيام بثورة في القطاعات كافة من خلال (برامج الخصخصة) ,إذ سوف نحقق هدفين في أن واحد وهما(تحسين كفاءة الأداء ورفع مستوى الإنتاجية وكذلك توفير مصادر مالية لتمويل الصناديق السيادية من خلال عوائد الخصخصة).

ز- كما ضمن الدستور العراقي الجديد من خلال التشريعات استحقاقات دستورية جاءت بموادة

س- (١١١- ٢٢- ٢٦-٢٧ - ٢٩ - ٣٠-٣١ - ٣٢- وغيرها (١) .

ش- وفحواها إن الثروة ليست ملكية السلطة لتتصرف بها كيف تشاء دون تشريع , ولا يحق لأحد هدرها أو حجبها عن أي مواطن عراقي ولايمكن لأحد إعطاء الهبات منها تحت أي مسمى دون تشريع وذلك غير جائز دستورياً وخلافاً للإحكام .

ص- وضمن حدود الدستور , الثروة ملك لجميع العراقيين كافة ويجب تحقيق المساواة دون تمييز في وظيفة وتجاهل إحكامها , فأحكام التشريع يجب إن تكون مطلقة وعامة وليس لفئة محددة يؤدي لبطلانها ولا يتماشى مع السنن .

ض- والمطالبة لتشريع توزيع قطعة ارض لكل عائلة وبأسعار رمزية , وتشريع نسبة من واردات النفط وإنشاء بنوك التنمية والتمويل للسكن والعمل والتنمية المستدامة لذلك تعتبر الصناديق السيادية حق للأجيال والتنمية المستدامة وأبرزها المادة (٢٢) :

ط- ١. العمل حق لكل العراقيين بما يضمن لهم حياة كريمة واهم ماجاء بالمادة (٣٠)

ظ- أولا- تكفل الدولة للفرد والأسرة وبخاصة الطفل والمرأة , الضمان الاجتماعي والصحي , والمقومات الأساسية للعيش في حياة حرة كريمة تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم .

ع- ثانياً- تكفل الدولة الضمان الاجتماعي للعراقيين في حالة الشيخوخة والمرض او العجز من العمل وغيرها

غ- وشدد الدستور على الحفاظ على المال العام كما جاء في المادة (٢٧) . كما جاءت تشريعات للثروة وملكيتها بالمواد (١١١,١١٢,١٤٩) بأن النفط والغاز هو ملك لكل الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات وهذا لايعني تحقيق ذلك للجيل الحالي فقط دون الأجيال القادمة , فيجب التصرف بها بعقلانية وعدم إهدارها أو استعمال حق الهبة أو التمييز لأي فئة خلافاً لمواد الدستور ..

ف- (١٤-١٦) أو هدرها بحقوق وامتيازات للبعض بخلاف الدستور . وكذلك مسودة قانون النفط والغاز في المادة الأولى ,حيث تنص على أن ملكية النفط والغاز تعود لكل الشعب (٢).

(١) جمهورية العراق ,دستور جمهورية العراق ,الطبعة الثانية.ابريل ,٢٠٠٦,.

(٢)جمهورية العراق ,مسودة قانون النفط والغاز ,١٥ شباط ,٢٠٠٧,,المادة ١ .

ق- إن هدر الأموال وضياعها بمشاريع ثانوية وضياعها, ضياع لفرص المواطن. التمتع بحقوق دستورية , وضياع لحقوق الوطن والأجيال , بإضاعة التراكم وإعاقة لتحقيق الصندوق الثروة السيادي الذي يحفظ الأموال كادخارات مستثمرة والاستفادة منها في المصاعب المالية وتحاشياً لعدم استقرار أسعار النفط , وعدم القدرة لتهيئة الأموال لبناء قاعدة سليمة للتنمية والتخطيط الاقتصادي

ك-كذلك فأن السؤال المشترك الرئيسي يتعلق بكيفية تقسيم المنافع بين الأجيال الحالية والقادمة.

ل- يستتبع ذلك موازنة دقيقة بين الحاجة الماسة لمعالجة الفقر الراهن واستراتيجية الاستثمار الطويل الأجل. وغالبا ما يتطلب جدلا سياسياً ومؤسسات قوية لضمان الا يزيد الإنفاق المحلي على لمستوى الذي يمكن استيعابه بشكل فعال .

م- رغم إن من المؤكد عدم وجود حل مثالي يناسب الجميع , فأن العناصر المكونة لكثير من استراتيجيات البلدان يمكن إن تفيد في حالات بلدان أخرى , ولاشك إن الحوكمة السليمة التي تستند إلى مؤسسات قوية وشفافة كانت هي القاسم المشترك الأكبر بين الأمثلة الناجحة , ويلاحظ إن هذه القضايا التي تختص بها الموارد الطبيعية ترتبط في الأساس بضرورة وجود بنية اقتصادية كلية مستقرة واضحة المسار لتمكين البلدان من الاستفادة من ثرواتها الطبيعية , وهنا يجب الحصول على رأي صندوق النقد الدولي بشأن مجموعة متنوعة من القضايا الاقتصادية الكلية . مثل تصميم سياسات المالية العامة – وسياسات النقد والصرف للوقاية من تقلب إيرادات الموارد وفعالية ((السياسات الصناعية)) المصممة لإعطاء ميزة لقطاعات محددة (من خلال سياسات تجارية مؤاتيه لها أو منحها دعماً من الموازنة العامة)ز

الاستنتاجات

١-اكتسبت (صناديق الثروة السيادية) أهمية متزايدة في النظام المالي العالمي ,إذ تعتبر عامل مساعد في معالجة الاختلالات المالية على الصعيد العالمي ,وذلك من خلال نقل الأموال من دول الفائض إلى دول العجز ,بالإضافة إلى كونها عامل مهم في زيادة التكامل الاقتصادي العالمي.

٢- عدم توافر المناخ الاستثماري المناسب في الدول صاحبة الفوائض المالية ,وذلك في الدول العربية وضعف الحوافز الاستثمارية والتشريعات والقوانين السائدة .

٣- تقويم عائدات النفط وكذلك اغلب السلع المتاجر بها دوليا ب (الدولار الأمريكي), مما يعرض قيمة تلك العوائد للتقلبات مع أسعار صرف الدولار الأمريكي في الأسواق الدولية ,وكذلك ارتباط عملات الدول النفطية (صاحبة اكبر حجم مالي عالمي من صناديق الثروة السيادية) ,بالدولار الأمريكي مما يؤثر على فعالية السياسة النقدية بتلك الدول ,فضلا عن تعرض ايرادتها للتقلبات ,بالشكل الذي يعمل على ربط ورهن التوجهات الاقتصادية لتلك الدول بتأثيرات السياسة الأمريكية.

٤- انخفاض الطاقة الاستيعابية للاستثمار في الدول (المالكة للصناديق السيادية)،أي صاحبة الفوائض المالية وخصوصا (البلدان العربية)،وانخفاض كفاءة الأسواق المالية وربما عدم وجودها أو تخلفها.

٥- مستقبل نجاح (صناديق الثروة السيادية) مرهون بقدرتها على الإفصاح والشفافية ونشر أهدافها واستراتيجياتها الاستثمارية بوضوح،وكذلك تطبيق حوكمت الشركات بدقة من خلال الحرص على وضع مسافة كبيرة بين المالك للصندوق السيادي والإدارة التشغيلية،بحيث يقصر دور المالك على تحديد الأهداف , أما الهيئة الإدارية فوظيفتها هي ,تحديد الإستراتيجية والسياسات تحقيق الأهداف بصورة وهي أيضا مسئولة عن إدارة الصندوق السيادي وعليها تنفيذ الاستراتيجيات بطريقة مستقلة ,وفقا لمسؤوليات محددة بوضوح .كما يجب وضع المعايير المناسبة للسماح لمواطنيها بان يفهموا من أين تأتي ثروة البلاد ,وكيف يتم التصرف بها ,وكذلك نشر المعلومات حول ترتيبات تمويل الصندوق ,وممارسات إدارة الاستثمار وسياسة السحب .

٦- من الملاحظ إن الأمور الأساسية لنجاح (صندوق الثروة السيادي)،هو تحديد الأهداف،حيث تمكنت الصناديق السيادية التي برمجت أهدافها من حيث اعتناقها (لمبداء تعظيم عائدات وفوائد ثروة بلدانها من الموارد الطبيعية لتشمل الجيل الحالي والأجيال القادمة), وذلك عبر تحويل الأصول من الموارد الطبيعية إلى أصول مالية ,كما أشارت سياسات السحب الخاصة بها على نحو أكثر دقة الى المستفيدين من عائدات الأموال ,فبعض الصناديق تنفق على أولويات البنية التحتية ,والأخرى إلى حماية اقتصادياتها من تقلبات أسواق السلع العالمية ,والبعض الأخر يسعى إلى تنويع اقتصادياتها الوطنية بعيدا عن السلع . وذلك من خلال الاستحواذ على حصص إستراتيجية في الأصول الصناعية الأجنبية التي يعتقد إنها مهمة لأهدافه .

٧- الاستنتاج الرئيسي (من وجهة نظر الباحث)،هو أن صناديق الثروة السيادية وضعت يدها على المفاصل الرئيسية للاقتصاد العالمي ,بحيث أصبحت لاعب دولي مهم بل مرشح أن يكون بالغ الأهمية مستقبلا فيما لو أتقنت هذه الصناديق السيادية (اللعبة الاقتصادية الدولية),وكذلك إتباعها لسياسة (تركز رأس المال وإتباع آلية السوق الرأسمالي),في التعامل مع الاستثمارات الدولية ,بحيث أصبحت (مستثمر مؤسسي حكومي (سيادي)يعمل وفق آلية السوق الرأسمالية.
حيث أن سياسة تركز رأس المال والتركز الصناعي ,مكن الغرب من السيطرة على الصناعات المتقدمة (ذات التقنية العالية) التي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة وبذلك سيطر على مفاتيح الاقتصاد العالمي إن بروز ظاهرة (صناديق الثروة السيادية) قي ساحة الاقتصاد العالمي كمنافس مسالم وقوي ,أي انه لا يخضع استثماراته للأغراض السياسية ,ويستهدف الأغراض الاقتصادية والتجارية فقط ,كما انه لايطالب بتمثيل في مجالس إدارة الشركات التي يستثمر في أصولها ,الغريب في الأمر العدائية وسياسة الحماية التي اتبعتها الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية تجاه استثمارات (صناديق الثروة السيادية),رغم السلمية التي اصطبغت بها تلك الاستثمارات ,الأمر الذي لايجد تفسيرا له إلا إن هذه الصناديق السيادية (علمت من أين يؤكل الكتف),لذلك ثارت ثائرة أمريكا والدول الغربية تجاه هذه الاستثمارات ومحاولة فرض المزيد من القيود عليها إضافة لما هو موجود في(منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

٨- ان من بين المنافع الرئيسية لإنشاء (صناديق الثروة السيادية) ,هو (التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية),وكذلك تحقيق مبدءا (العدالة التوزيعية بين الأجيال الحالية والقادمة),وكما أن استخدام (آلية صناديق الثروة السيادية),ودمجها في ميزانية الدولة ,واعتبارها كجزء لايتجزء من مالية الدولة مكن تلك الدول من تجنب الآثار الضارة للدورات الاقتصادية (الرواج والكساد),ويعمل كمنظم (قلب اقتصادي نابض),يضخ ويسحب السيولة النقدية وفق احتياجات الاقتصاد الوطني ,بشكل مبرمج وفعال وكذلك دمج آلية صناديق الثروة السيادية بالنظام المالي الدولي ,يؤدي إلى تخفيف وتجنب الأزمات المالية ,فهو يعمل كمنظم داخلي وخارجي للتدفقات النقدية الدولية من خلال ضبط حركات رؤوس الأموال عبر العالم.

التوصيات

١- ضرورة ,بل حتمية إدراك متخذي القرار في الدول النفطية ومنها (العراق),إن النفط والغاز أو أي مورد طبيعي أخر, هي موارد ناضبة وغير متجددة ,لذلك لابد من اتخاذ القرار المناسب فيما يخص عمليات الاستخراج والاستفادة منها ,والعمل على التخصيص الأمثل للموارد الطبيعية بما يحقق أقصى عائد ممكن بأقل مخاطرة ممكنة. والعمل على تحقيق التنمية المستدامة ,من خلال الموازنة بين استفادة الأجيال الحالية والمستقبلية من عوائد (الموارد الطبيعية),بما يحقق العدالة التوزيعية بين الجيل

الواحد والأجيال القادمة .من خلال إنشاء (البنية التحتية للاقتصاد الوطني),وهو ذو فائدة يحمل صفة الاستدامة. كما يلزم تحقيق التراكم الرأسمـــــــالي والعمـــل على إيجاد موارد بديلة للمـــــوارد الناضبة(تنويع موارد الدخل),إذ مهما طال الزمن فلابد أن تأتي اللحظة التي لا تجد السلطة الحكومية أي برميل نفط تبيعه .

٢-العمل على استثمار الفوائض المالية المتحصل عليها من تصدير الموارد الطبيعية غالبا النفط والغاز بنسبة كبيرة في الأصول الحقيقية أعلى من النسبة المخصصة للأصول المالية وبالشكل الذي يحقق مبدئي(التنويع في استثمارات الصناديق السيادية بين الأصول المالية والحقيقية وبالشكل الذي يعمل على زيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصاديات الوطنية ,مما يجعلها تستوعب الاستثمارات القامة والنتيجة تفعيل عمل مضاعف الإنفاق الاستثماري ثم بالتدريج تفعيل العمل بكافة المضاعفات الاقتصادية وبالشكل الذي يخرج هذه الاقتصاديات للدول مالكة الصناديق السيادية من دائرة الدول النامية إلى فضاء الاقتصاديات المتقدمة وصولا إلى النتيجة المبتغاة ألا وهي الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لتلك البلدان , ويحقق هدف التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية .

٣-التنسيق بين الدول صاحبة الفوائض المالية وخصوصا الدول النفطية والغازية لاستخدام سياسات نقدية ومالية موحدة وبناء أسواق مالية كفوءة , والعمل على المستوى الدولي من خلال زيادة تأثير ومساهمة الدول صاحبة الصناديق السيادية ذات الفوائض المالية في النظام النقدي والمالي العالمي وبالشكل الذي يتناسب مع حجم أصولها المالية ,من حيث أخذها لاستحقاقاتها كافة وكذلك العمل في مراحل لاحقة ,بعد التأكد من استقرار وتمكن صناديقها السيادية من دخول (اللعبة الاقتصادية الدولية),ورصانة مواقفها المالية والاقتصادية ,تسخير هذه الصناديق السيادية لتنفيذ السياسات المحلية لدولها على النطاق العالمي, عملا بمبدأ .

٤-توفير وإرساء هيكل شفاف وسليم للحوكمة يكفل الضوابط التشغيلية الملائمة وسلامة إدارة المخاطر والمسائلة, وإتباع (مبادئ سانتياغو),بكافة مبادئه ألـ(٢٤) ,وتحقيق درجات عالية على مؤشر (ماد ويل - لينبورج المعدل) ,للشفافية الدولية وذلك لتبديد المخاوف الغربية والأمريكية بشان استثماراتها والابتعاد عن الاستثمار في المؤسسات الاستراتيجية ذات المساس بالأمن القومي للدول المضيفة لاستثماراته.

٥-التأكد من أن استثمارات صناديق الثروات السيادية تراعي المخاطر الاقتصادية والمالية ,واعتبارات العائد وتوفير المعلومات والإحصاءات الدورية ونشر أهداف الصناديق السيادية وكذلك إعداد دراسات اقتصادية مفصلة حول كيفية الربط السليم بين صناديق الثروة السيادية ومفاصل الاقتصاد الوطني بما يعزز من فاعليته ولا يخل بالتوازن الاقتصادي الداخلي.

٦- العمل على التخلص من تقويم الصادرات النفطية وكذلك صادرات الموارد الطبيعية الأخرى ,(بالدولار الأمريكي) وتقويمها بالعملات الوطنية ,أو إيجاد في المرحلة الأولى للتخلص (سلة من العملات الدولية),أو ربما يتطلب العمل على إيجاد (عملة دولية موحدة لكافة دول العالم المنضوية في منظمة الأمم المتحدة) ,والتخلص من سطوة الدولار الأمريكي ,الذي يشكل احتلالا على كافة المستويات للعالم برمته.

٧-بناء سياسات حذرة وشفافة لصناديق الثروة السيادية ,على المستويين المحلي والدولي ,تراعي المصالح الوطنية لشعوبها, وكذلك مصالح الدول المضيفة لاستثماراتها ,والاستقرار الاقتصادي والمالي الدولي ,والتخطيط لتأسيس (منظمة دولية لصناديق الثروة السيادية),يوضع لها الأساس للهيكل التنظيمي ,وتراعي مصالح الدول المنضوية تحت لوائها ,بحيث تستطيع من خلال (الدبلوماسية الاقتصادية) ,من بناء موقع لها على خريطة الاقتصاد العالمي ,وبالشكل الذي يعزز من استقلاليتها وفاعليتها على المستوى الدولي ,ولا يخل بعلاقاتها الدولية تفاديا للدخول في مواجهات عدائية مع اللاعبين الدوليين الكبار في الاقتصاد العالمي.

٨-على المستوى الوطني(الاقتصـــــــاد الوطني العراقي),والذي هو الهدف الأساس من البحث ,في محاولة للتفكير في طريقة لتحقيق (التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة والتي يأتي موردي النفط والغاز في مقدمتها).من خلال وضع تصور قابل للتطبيق والذي يأخذ بنظر الاعتبار التجارب الدولية الرائدة والنموذجية في إنشاء (صناديق الثروة السيادية) ,ومن أهمها (النموذج النرويجي),ومراعاة عدم استنساخ التجارب الدولية مهما بلغت درجة رقيها ,والآخذ بنظر الاعتبار الظروف المحلية (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والتاريـــخية والثقافية) ,وذلك لأنه ليس من الضرورة أن ما ينجح من نموذج عند دولة ما ,سوف ينجح في دولة أخرى ,والعمل على تأسيس مجموعة من الصناديق السيادية المتنوعة (من حيث مصادر التمويل وسياسات الاستثمار تحقيقا

لمبدأ تنويع محفظة الاستثمار ,والتركيز على الاستثمار الداخلي لكون الاقتصاد العراقي متعطش للاستثمارات في كافة القطاعات الاقتصادية ,ويحتاج إلى بناء بنية تحتية لكافة القطاعات ,وهذا الهدف يكون من أولويات (صندوق البنية التحتية),كما يختص (صندوق الاستقرار والتثبيت الاقتصادي بأولوية موازنة التدفقات النقدية والمالية الداخلة والخارجة وموازنة أسعار الصرف للعملة الوطنية ومعالجة الاقتصاد من أعراض المرض الهولندي من خلال تحصينه باللقاح النرويجي.

٩-فيما يختص صندوق المستقبل (الادخار) ,بأولوية تحويل الأصول الحقيقية من احتياطيات الموارد الطبيعية إلى أصول مالية منتجة من خلال الاستثمارات التي يقوم بها هذا الصندوق ,وربط كل هذه الصناديق بالاقتصاد الوطني وجعلها جزءا لا يتجزأ من الموازنة المالية العامة للدولة.

١٠-وكذلك يرى الباحث ,أهمية تأسيس مجلس أعلى لهذه الصناديق يعمل على ما يلي (التنسيق والإشراف والمتابعة ,والتدقيق ,والرقابة) ,يرتبط بكلا السلطتين التشريعية والتنفيذية ,من حيث الإشراف الجاد والرقابة والأهداف والاستراتيجيات الاستثمارية ,والعمل على تطبيق مبادئ سانتياغو ,والطلب إلى السلطة التشريعية ,دراسة وتشريع مجموعة من القوانين الحاكمة لهذه الصناديق ومن كافة الجوانب.

١١-وكذلك يجب اختيار كوادر هذه الصناديق السيادية بعناية فائقة ,بحيث يجب أن يتصفوا (بالأمانة والنزاهة والتخصص والوطنية, ومن ذوي الخبرة والكفاءة),ويفضل الاستثمار في الأصول الحقيقية دون الأصول المالية, بهدف تحقيق تنويع الدخل وإيجاد مصادر بديلة للنفط .

١٢-وبعد تنفيذ هذه المرحلة من التأسيس ,لا ضير من إنشاء عدد أخر من الصناديق السيادية وفق مختلف التوجهات ,ومن هذه الصناديق ,صناديق سيادية على مستوى المحافظات والأقاليم ,تستثمر في المجالات التي تمتلك فيها تلك المحافظات (ميزة تنافسية) ,على سبيل المثال ,إنشاء صندوق سيادي في محافظة كربلاء, يمول من العوائد المالية المتحققة من دخول الزائرين الأجانب .و يستثمر في مجال السياحة الدينية والاثارية ,وكذلك في زراعة وإنتاج التمور والصناعات الغذائية والتعليب والألبان وغيرها الكثير مما يحتاج إلى دراسات مستفيضة حول هذا الموضوع ,وكذا الحال في المحافظات الأخرى والأقاليم, على ان تعود منفعته حصرا لسكان ذ لك الإقليم او المحافظة.

القطـــــاع الخـــــاص ودوره في تنمية الموارد البشرية بالوطن العربي

الاستاذ الدكتور
كريم سالم حسين الغالبي
جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

الدكتور
ريسان حاتم كاطع
الشركة العامة لتجارة المواد الغذائية

المقدمة

بات من المؤكد أن المصدر الحقيقي لثروة أية أمة , لم يعد في امتلاك الخامات أو الآلات , وإنما في بناء القوى البشرية , فهي العنصر الفاعل في تمكين الدول من المنافسة الحالية.

وإدراكاً لهذه الحقيقة بدأ الاهتمام واضحاً بتنمية الموارد البشرية وتحسين نوعية القوى العاملة ورفع كفاءتها الإنتاجية وقدرتها على الإبداع والابتكار في المجالات التقنية الحديثة, وتم تبني عدة إستراتيجيات في هذا المورد لاسيما في مجال التعليم والتدريب المهني استجابة لمتطلبات برامج وخطط التنمية الشاملة.

ويتفق المختصون أن الإنسان هو محرك عملية التنمية وقائدها وأن كفاءة المؤسسات ترتبط بكفاءة مواردها البشرية , تلك الكفاءة التي تصقل بالتعليم والتدريب واستخدام الوسائل والأساليب التي تدعم ذلك باتجاه الإبداع واتخاذ القرارات الناجحة والميزة التنافسية.

ويحتل القطاع الخاص دوراً محورياً في تحقيق عملية التنمية المستدامة ، بعد ان أصبح شريك أساسي مع الهيئات العامة للدولة في أحداث التطور الاقتصادي والاجتماعي ، وقد تجسد ذلك بوضوح اكثر مع ظهور بوادر العولمة ومؤسساتها الدولية التي نادت بضرورة تفعيل دور القطاع الخاص والتحول نحو اقتصاد السوق « أضافة الى ما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة والتوجه نحو الابداع والابتكار بما يضمن القدرة على المنافسة.

من هذا المنطلق نجد ان القطاع الخاص والموارد البشرية من بين المواضيع الحديثة التي وجدت لنفسها أهتماماً كبيراً من قبل معظم دول العالم ،وقد اثبتت الدراسات والبحوث وجود علاقة أرتباط ايجابية بين مساهمة القطاع الخاص ومؤشرات تنمية الموارد البشرية كماً ونوعاً .علماً ان نجاح العديد من منظمات الاعمال الحديثة على جودة ماتملكه من راس المال البشري وتتمثل هذه الجودة بمقدار المعرفة والمعلومات المتاحة للعمالة البشرية ،بعد ان اصبحت المعرفة احدى المجالات الاساسية للتطور والتنافسية بين تلك المنظمات ،ان ذلك يستدعي ضرورة وضع استرا تيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دور هذا القطاع في التنمية المستدامة من خلال تحسين مناخ الاعمال، توفيرالتمويل اللازم والشراكة بين القطاع الخاص

والقطاع العام ،وهي محاور تعد مهمة ومؤثرة في تطور مكانة هذا القطاع وتحسين أدائه.

والسؤال المطروح :الى أي مدى استطاع القطاع الخاص أن يسهم في تحقيق تنمية الموارد البشرية في الوطن العربي؟ وهل بأستطاعة هذا القطاع المساهمة بفاعلية في تحقيق ذلك؟

وللاجابة على هذه التساؤلات وغيرها ،تم تقسيم البحث الى المحاور الاتية:

اولاً:التأصيل النظري للقطاع الخاص في الفكر الاقتصادي.

ثانياً:تنمية الموارد البشرية ...المفهوم والاهمية.

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية بالوطن العربي.

رابعاً: الافاق المستقبلية للقطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية.

الخاتمة.

اولاً: التأصيل النظري للقطاع الخاص في الفكر الاقتصادي.

يعد القطاع الخاص بمثابة العنصر الرئيسي في قيام النشاط الإقتصادي، انطلاقا مما يتميز به من روح المبادرة وتحمل المخاطرة، والتوجه نحو الإبداع والإبتكار بما يضمن له القدرة على المنافسة، و التأثير إيجابا على عملية النمو الإقتصادي والحد من الفقر، إذ أنه ورغم ما شهده الفكر الإقتصادي من جدل كبير حول تعاظم دوره في النشاط الإقتصادي في ظل تزايد مكانة وأهمية القطاع العام، فإنه يبقى ذو تواجد محوري ورئيسي لا يجوز الحد منه أو التقليص من تأثيره في فعاليات النشاط الإقتصادي. سنناقش في هذا المحور فقرتين الاولى تتعلق بمفهوم ونشاة القطاع الخاص والثانية التأصيل النظري له في الفكر الاقتصادي.

١-مفهوم ونشأة القطاع الخاص.

تناولت الكثير من الدراسات والأدبيات الاقتصادية توضيح مفهوم القطاع الخاص , وبالرغم من تعدد التعاريف وتباينها فإنها تلتقي في تعريفهُ في إطار السمات العامة التي يتسم بها وكذلك في إطار الدور الذي يضطلع به في الاقتصاد إلى جانب القطاعات الأخرى , وجاءت تسميات وتعابير عدة للقطاع الخاص , وهذا ناتج عن اختلاف الزاوية التي ينظر منها إليه , فمنهم من يرى القطاع الخاص حسب نوع الملكية فتسمى الملكية الفردية أو قد تسمى الملكية الخاصة , وعلى هذا الأساس عُرف القطاع الخاص بأنه ذلك الجزء من الاقتصاد غير الخاضع للسيطرة الحكومية المباشرة , إذ يشمل النشاطات الاقتصادية التي تقوم بها المنشآت الخاصة , والأفراد والمنظمات التي تهدف إلى تحقيق الربح والتي عادة ما تسمى بالقطاع الخاص, وكمعنى اصطلاحي تنموي يعني ذلك القطاع الذي يضم المنشآت التي لاتسهم الحكومة في رأس مالها ويملكها بالكامل شخص طبيعي أو اعتباري وطني أو أجنبي, ويعرف أيضا بأنهُ مجموعة الأنشطة الإنتاجية والخدمية , ذات الصيغة الفردية والأسرية أو المؤسساتية التي تقوم أساساً على المبادرة الخاصة والتدبير الحر وتخضع هذه الأنشطة إلى آلية السوق وحركته, وعرفه آخرون بأنه ذلك القطاع الذي يشير إلى النشاط الاقتصادي لمجموعة من الأفراد الذين يهدفون من وراء نشاطهم إلى تحقيق الربح على أن يكون هذا المشروع ذا عائد مرتفع , وما يحصل عليه الأفراد من أرباح تعود إليهم بعد اقتطاع الضريبة من هذه الأرباح , , ويمكن تعريفه بأنه جزء من الاقتصاد تكون أنشطتهُ تحت رقابة وسيطرة الوحدات غير الحكومية وهدف هذه الوحدات هو الحصول على أقصى ربح ممكن من خلال استخدام مواردها وقدراتها كافة بكفاءة عالية (الدعمي،٣٠١٢:١٢). ويعرف على أنه:(عنصر أساسي ومنظم في النشاط الإقتصادي يكتسي الملكية الخاصة، تقوم فيه عملية الإنتاج بناءا على نظام السوق والمنافسة، وتحدد فيه المبادرة الخاصة وتحمل المخاطر القرارات والأنشطة المتخذة»، حيث أنه يشمل بذلك جميع الفئات التي تقبل تحمل المخاطرة من خلال ممارسة نشاط ما لأجل تحقيق أرباح ومداخيل في إطار تعظيم المصلحة الخاصة (OECD,١٧:٢٠٠٤).

يستنتج من التعاريف السابقة , إن القطاع الخاص هو العمود الفقري لاقتصاد السوق الذي له الدور الرئيس في الإنتاج والاستخدام والابتكار والمبادرة , وفي هذا السياق , فأن كثيراً ما يحدث خلط كبير بين مفهوم القطاع الخاص ومفهوم آلية السوق,لكون السوق الآلية الأساسية لتخصيص الموارد والملكية الخاصة هي الشكل العائد في ملكية الأشياء .فقد يؤدي القطاع العام دوراً قيادياً في الحياة الاقتصادية مع الاعتماد الكبير على آلية السوق للاستفادة من مزاياه الاقتصادية سواء من جانب تفضيلات المستهلكين (الطلب) أم من جانب المنتجين (العرض), فضلاً عن إن القطاع العام قد يعتمد على هيكل الأسعار النسبية كمؤشر لأوضاع التوازن الاقتصادي العام وعلى العكس من ذلك فأن القطاع الخاص أحياناً يأخذ مسارا مغايراً دون أن يكون لآلية السوق سوى دور شكلي فيجري عقد الصفقات بين المتعاملين الكبار دون أدنى اعتبار لتفضيلات المستهلكين أو لهيكل الأسعار النسبية, ويظن بعضهم أن الإنتاجي .

بدأت نشأة القطاع الخاص في البلدان المتقدمة مع نشأة النظام الرأسمالي , الذي استند إلى مبدأ حرية التملك وحرية العمل والمبادرة الفردية في المجال الاقتصادي , إذ يمثل القطاع الخاص أهم وجوه علاقات الإنتاج في النظام الرأسمالي , الذي استغرقت نشأته ثلاثة قرون هي السادس عشر والسابع عشر والثامن عشر إذ سميت هذه الفترة (بالتراكم المسبق) , ويمكن معرفة المظاهر الأولى للرأسمالية من خلال نزعة تراكم الثروة في بعض الدول الأوربية, وهكذا بدأ عهد يتسم بهيمنة القطاع الخاص,

وبخاصة بعد قيام الثورة الصناعية (الرأسمالية الصناعية) عام ١٧٧٦. أما في البلدان النامية بدأت ملامح ظهور القطاع الخاص تحديدا في منتصف القرن الثامن عشر, مع بداية التحول نحو الاقتصاد الرأسمالي الحديث للبلدان المتقدمة , من خلال نشاط المبادرات الفردية لبعض التجار وبرؤوس أموال ضئيلة في إقامة أعمال محدودة نسبيا, إلا إنها كانت مهمة قياسا بما يجري من العمليات التجارية , ويبدو واضحا أن بداية نمو القطاع الخاص كانت ضعيفة مقارنة مع الدول المتقدمة التي نما قطاعها الخاص على قاعدة عريضة وقوية من دعم الرأسماليين التجار, وفي القرن العشرين بعد إن شرعت البلدان النامية في الحصول على استقلالها من الاستعمار الغربي , اتجهت إلى وضع سياسات معينة لتحقيق التنمية الاقتصادية وفي ظل حكومات وطنية حاولت أن تنجز عمليات التنمية بتدخلات واسعة , مما دفع بالأنظمة الاقتصادية نحو الشمولية وإتباع التوجيه المباشر متأثرة بذلك النهج الاشتراكي للاتحاد السوفيتي التي عززت مفاهيم دور القطاع العام وهمشت دور القطاع الخاص إن لم يكن إلغاؤه نهائيا(كلارك ٢٠١٣،١٥):، فكان الهم الأساسي للسلطات هو تحقيق تنمية تعتمد على التصنيع الثقيل ورصد الأموال اللازمة للتنمية ولكن النتيجة كانت عكس ذلك , فقد تراجع الأداء الاقتصادي وتفاقمت مشكلة المديونية الخارجية وتدهورت معدلات التبادل التجاري , فلم يكن أمام البلدان النامية من حلول لمواجهة المشكلات الاقتصادية التي تعاني منها إلا تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت مسميات إصلاحات اقتصادية وتكيفات هيكلية وبإدارة عليا من(البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) بهدف تنشيط اقتصادها وتخفيف القيود التنظيمية والتي تتضمن مجال توسيع القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وخفض مستويات التدخل الحكومي . وهكذا تحولت معظم البلدان النامية , وعلى مدى ثلاثين عاما الماضية , من نموذج النمو بقيادة الدولة إلى النمو المعتمد بدرجة أكبر على القطاع الخاص , فتبنت تلك الدول سياسات أكثر استقراراً للاقتصاد الكلي وزادت من حجم انفتاحها للتجارة والاستثمارات الخاصة , فأدت هذه الإصلاحات إلى تحول هيكلي خلال (١٩٨٩-٢٠١٣) انعكس في زيادة دور القطاع الخاص الذي ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للبلدان النامية من (٩,٨٪) عام ١٩٨٩ إلى (٦٤,٨٪) عام ٢٠١٣ وبمعدل زيادة سنوية بلغت (١١,١٪).

٢- التأصيل النظري في الفكر الاقتصادي.

اقر الإسلام الملكية الخاصة ووضع أصولها مستندا في ذلك إلى القران الكريم , فهو يعترف بحق المالك في الانتفاع بملكه , وحق التصرف فيه وحمايته من كل اعتداء. وقد دعا الإسلام إلى التزاوج بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع لأنه السبيل الوحيد لإيجاد التوازن في المجتمع , ويعني هذا أن القطاع العام والقطاع الخاص يسيران جنبا إلى جنب في الاقتصاد الإسلامي من اجل إدارة التنمية الاقتصادية , فكلاهما أصل يكمل الآخر, وكلاهما مقيد للصالح العام , وانسجاما مع هذه النظرة , يقوم الاقتصاد الإسلامي على التنسيق بين حق الفرد في ممارسة الحرية الاقتصادية , وحق الجماعة في تنظيم هذه الحرية على وفق مجموعة ضوابط والتزامات .

أما في الفكر الرأسمالي تكونت فكرة المذهب الفردي (الملكية الخاصة), مستندة إلى القانون الروماني الذي أعطى للملكية الخاصة هويتها الرسمية , لكل شخص في أن يعقد ما يشاء من العقود بحكم ملكيته الخاصة بمعنى أن يكون لأي مالك فعل ما يشاء بملكه باستعمال المال المملوك له وباستغلاله وبالتصرف فيه تصرفا ماديا وقانونيا, فهو يقر أن النشاط الاقتصادي يجب أن يترك للأفراد في ظل حرية كاملة لا تتدخل فيها الدولة ولا تحدها إلا الضرورة القصوى . وعلى هذا الأساس نهض الفكر الرأسمالي مرتكزا على الملكية الخاصةوبدافع الربح وهذا يجد تبريرا له في نظرية الرفاهية الاجتماعية , فالفرد وهو يسعى لتحقيق أكبر قدر من الربح , يحاول زيادة إنتاجه وتحسينه كما ونوعا مما يصب في المصلحة العامة , دون تدخل من جانب الدولة , أي تقليص دورها حتى اقتصر على مفهوم الدولة الحارسة التي تؤدي خدمات الدفاع والأمن والعدالة .

أخذ الفكر الكلاسيكي بالنظام الرأسمالي الذي يقوم على الملكية الخاصة للأموال وعلى حرية التعاقد والاستهلاك والإنتاج بدافع الربح النقدي , مستندا في ذلك إلى فروض المدرسة الكلاسيكية والمتمثلة بسيادة المنافسة التامة ، وتميز المنتج والمستهلك بالرشد الاقتصادي , وتساوي الادخار مع الاستثمار عبر سعر الفائدة وحيادية النقود ومرونة الأجور والأسعار ووجود قانون ساي في الأسواق الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب المكافئ له . ثم وقعت أزمة الكساد(١٩٣٣-١٩٢٩) وجاءت نظرية كينز التي عبر فيها عن مرحلة تطور الرأسمالية وهي مرحلة رأسمالية الدولة التي يمتزج فيها رأس المال الخاص مع تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية. أما المدرسة النقودية التي كان رائدها الأول ميلتون فريدمان, فلديها تفسير آخر للقطاع الخاص في النظام الرأسمالي, إذ رأوا أن القطاع

الخاص أكثر كفاءة من القطاع العام, وأن الحرية الاقتصادية شرط حاسم لضمان نمو اقتصادي مستقر, ويمكن أن يتم ذلك من خلال أدوات السياسة النقدية, وعن طريق إعطاء القطاع الخاص التسهيلات والضمانات المختلفة.

أما الاشتراكية التي ظهرت عند نجاح ثورة أكتوبر عام ١٩١٧في روسيا , ومنذ ذلك التاريخ أصبحت نظاما» سياسيا» واقتصاديا» واجتماعيا» في الاتحاد السوفيتي ثم انتقلت إلى أجزاء أخرى من العالم بعد الحرب العالمية الثانية ،كانت ترتكز على الملكية العامة لوسائل الإنتاج , والتخطيط المركزي للنشاط الاقتصادي وتحتم على إلغاء دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ، ولكن هذه الصيغة قد تبلورت فيما بعد عندما انتصر التيار الإصلاحي على التيار المحافظ , إذ تم الجمع بين مفهوم الاشتراكية ومفهوم الرأسمالية بمفهوم واحد هو(الاشتراكية السوقية). لذا أعطت الدولة اهتماماً متزايدا» للقطاع الخاص من خلال تحديد الدور الذي ترغب فيه بأن يضطلع به في عملية التنمية الاقتصادية.

ثانياً: تنمية الموارد البشرية ...المفهوم والاهمية.

في العقود الثلاثة السابقة لعقد التسعينات من القرن العشرين ، كان التعبير الاكثر شيوعاً هو تنمية الموارد البشرية ، حيث كان التركيز على العنصر البشري باعتباره وسيلة للتنمية وفي نهاية المطاف تزايد الاهتمام بهذا العنصر ليكون وسيلة التنمية وغاياتها ايضاً . وكان المحور الاساس لهذا المضمون تأهيل الكوادر والتدريب والتعليم والاهتمام بتوفير الاحتياجات الاساسية للمجتمع .

وفي مطلع التسعينات بدا واضحاً ان هناك اتجاهين على المستوى الدولي يتعارضان بالنسبة لموقفهما من التنمية البشرية ، الاول يقوده صندوق النقدي الدولي (IME) والبنك الدولي (IB) ، وهو يركز على النمو الاقتصادي اساساً ، والثاني يقوده برنامج الامم المتحدة الانمائي (UNDP) ، وهو يحاول جاهداً ومن خلال تقاريره عن التنمية البشرية ان يضع البشر اولاً في صلب العملية التنموية . هذا التوجه يعد قفزة في الفكر التنموي حول هذا المفهوم ، فقد ركز بالاضافة الى تشكيل القدرات البشرية على الانتفاع من هذه القدرات بحيث اعيد التوازن بمقوله (ان الانسان هو صانع التنمية وهو هدفها).

مما ادى الى تغيير مفهوم التنمية البشرية من مجرد اشباع النواحي الفسيولوجية للفرد الى مفهوم التنمية البشرية الاوسع ، والذي يرتبط بجودة حياة الفرد باشباع حاجاته الفسيولوجي والسيكولوجية معاً ، وفي البداية كان ينظر الى مفهوم تنمية الموارد البشرية على انها مقابل لمفهوم رأس المال البشري ويقصد به كل ما يزيد من انتاجية العمال والموظفين من خلال المهارات المعرفية والتقنية التي يكتسبونها أي من خلال العلم والخبرة .

وقد وردت مفاهيم عديدة لتنمية الموارد البشرية منها ما يتعلق بالنشاطات الخاصة بالقوى العاملة في المنظمات والمحافظة على تلك الكفاءات وتنميتها وتحفيزها كيما يمكن هذه المنظمات من بلوغ اهدافها بكفاءة وفاعلية.

ويقصد بتنمية الموارد البشرية زيادة عملية المعرفة بالقدرات والمهارات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات والتي يتم انتقاؤها واختيارها في ضوء ما يجري من اختيارات مختلفة بغية رفع مستوى كفاءتهم الانتاجية لاقصى حد ممكن .

وفي مفهوم آخر تهتم تنمية الموارد البشرية برفع مستوى مهارات وخبرات الافراد الملائمين لاداء العمل وذلك عن طريق التدريب الملائم لطبيعة العمل المطلوب انجازه.

هذا ويمكن التعرف الى مفهوم تنمية الموارد البشرية ونظامها وعناصرها بشكل اكثر وضوحاً عن طريق المنظومة المتكاملة التي تتعلق بعناصر العرض والطلب الخاصة بالموارد البشرية والتي تشمل تنمية هذا المورد من ناحية واستثمارها من ناحية اخرى وتتضمن هذه المنظومة ثلاث مجموعات .

- مصادر العرض من القوى العاملة مخرجات التعليم والتدريب والعمال الوافدة والعمالة العائدة
- مجالات ومواقع الطلب على القوى العاملة .
- قنوات الارتباط بين جانب العرض من القوى العاملة والطلب عليها .

ان تنمية الموارد البشرية بمعناها العام عبارة عن تنمية شاملة للقدرات الذاتية وزيادة مهارات ومعارف الافراد العاملين في المنظمة .

اما الكاتبان دون وستيفي (E. stephens , J.Dunn) يعرفان تنمية الموارد البشرية بتعبير اقتصادي يمكن ان توصف بأنها تراكم رأس المال البشري وانها استثمار فعّال للتنمية الاقتصادية ، وان عملية التنمية ترتبط بتنمية الموارد البشرية وتمكن الفرد من الحصول على حياة كريمة وغنية .

ان كفاءة المنظمات تعتمد في المقام الاول على كفاءة العنصر البشري ونجاحها يعتمد على ايجاد افضل العناصر البشرية وهناك من ينظر الى تنمية الموارد البشرية بأنها نشاط مستمر ومنتظم ينطوي على اربعة انشطة اساسية متكاملة ومترابطة وهي : اختبار الافراد الحاصلين على التأهيل والاعداد العلمي الاساسي للذين تتوفر فيهم الصلاحيات والقدرات الشخصية والنفسية ، اللازمة للنجاح في العمل والتدريب العلمي لهؤلاء الافراد والتثقيف المستمر المنظم .

وينبغي التمييز بين مفهوم التنمية البشرية ومفهوم تنمية

الموارد البشرية ويحدث أحياناً الخلط بين المفهومين ،كونهما يسران في اتجاه واحد لانهما يركزان على الاهتمام بالعنصر البشري فالتنمية البشرية تهتم بتطوير قدرات الانسان وهي عملية تهدف الى توسيع الخيارات المتاحة امام الناس وهذه الخيارات هي اساساً غير محدودة ويمكن ان نميز بين ثلاث خيارات كما وردت في تقرير البرنامج الانمائي للامم المتحدة منذ صدوره عام ١٩٩٠.

تتمثل في الصحة والتعليم والدخل ، ثم تضمن هذا المفهوم ابعاداً جديدة ولم يعد يقتصر على توزيع الثمار المادية للتنمية كالفقر والحرمان البشري وحقوق الانسان والانصاف والاستدامة والتمكين والمعرفة والتقنيات الحديثة ، وهي في حالة نزوع دائم لترقية الحالة الانسانية للبشر ، جماعات وافراد وبلوغ الغايات الانسانية الاخلاقية الاعلى ، الحرية والعدالة والكرامة الانسانية ، في حين ان تنمية الموارد البشرية تتمثل بزيادة عملية المعرفة والمهارات والقدرات للقوى العاملة القادرة على العمل في جميع المجالات بهدف رفع مستوى كفاءتهم الانتاجية لاقصى حد ممكن .

كما ان التنمية بهذا المعنى لا تعني فقط زيادة الثروة او الدخل للمجتمع او حتى الافراد وانما النهوض باوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع . وتعتبر ادارة الموارد البشرية من اهم وظائف الادارة لتركزها على العنصر البشري والذي يعد اثمن مورد لدى الادارة والاكثر تاثيراً في الانتاجية على الاطلاق.

ان ادارة وتنمية الموارد البشرية تعتبر ركناً اساسياً في غالبية المنظمات، حيث تهدف الى تعزيز القدرات التنظيمية ، وتمكين الشركات من استقطاب وتأهيل الكفاءات اللازمة والقادرة على مواكبة التحديات الحالية والمستقبلية.
وفي ضوء هذه المفاهيم تكاملت رؤية موضوعية تعبر عن عملية تنمية الموارد البشرية في شكل منظومة متكاملة تستهدف تحقيق نتائج استراتيجية تسهم في بناء قدرات وطاقات المنظمة وتمكينها من التفوق والتميز في مجالات النشاط التي تباشرها.
هذا وقد اخذت اهمية تنمية الموارد البشرية تتعاظم بدلالة تعاظم الدور الاساسي الذي اصبح يلعبه المورد البشري في تمكين المنظمة من مواجهة تحديات البيئة والوصول الى تجسيد مشاريعها التنافسية بما يحقق لها قدرة اكبر على تحقيق رضا الجميع.
وتكمن اهمية الموارد البشرية كونها تمثل الموارد الرئيسية في المنظمة وهم الافراد والعاملين وبالتالي فهي اهم واغلى اصول المنظمة في القرن الحادي والعشرين ، اذ ان ما يميزها عن باقي هذه الاصول ، انها اصول مفكرة قادرة على الابتكار والابداع ، هذا بافتراض ان الادارة تعمد للافادة المثلى من مواردها البشرية ، فمهما اهتمت الادارة بتحديث التجهيزات وتعزيز القدرة التمويلية ، وحددت اهدافاً طموحة للانتاج والتسويق والتمويل فأن كل هذا لن يتسنى تحقيقه دون البشر ، وتجدر الاشارة الى انه بمرور الوقت تتناقص فيه الموارد المادية مثل المناجم والمباني والتجهيزات الآلية بالتقادم والاستهلاك لكن الموارد البشرية تتزايد بقيمتها وانتاجيتها بالخبرات المتراكمة ويعود الاهتمام العالمي بتنمية الموارد البشرية الى ان البشر هم الثروة الحقيقية لاي دولة ولاي امة ، وكلما تمكنت الامة من الحفاظ على ثروتها البشرية ، وعملت على تنمية قدراتها عن طريق التاهيل والتدريب المستمر لاكسابها القدرة على التعامل مع كل ماهو جديد يظهر على الساحة الدولية بين الحين والاخر ، كلما تقدمت هذه الامة اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً بين الامم الاخرى.
وقد ايقنت هذه الامم تلك الحقيقة ، فاحسنت التخطيط الاستراتيجي ونفذت برامج محددة لتنمية هذه الثروة البشرية ونجحت فيما خططت ونفذت ، وها هي اليابان خير شاهد على نجاحها في هذا المجال ، وها هي الصين تخطو بخطى ثابتة ومدروسة نحو قيادة العالم من خلال هذه الثروة البشرية الهائلة التي جعلت منها ميزة تميزها عن سائر الامم. وبإخضاع تجربة النمور الاسيوية للفحوصات التنموية بمعمل تاريخ الفكر الاقتصادي نجد ان تفسيرها يندرج تحت مفهوم راس المال البشري، ذلك المفهوم الذي يقوم على ان البشر هم الثروة الحقيقية للامم ، لذا فأن قدرات أي امة يكمن فيما تمتلكه من طاقة بشرية مؤهلة ومدربة وقادرة على التكيف والتعامل مع أي جديد بكفاءة وفاعلية.

ثالثاً: مساهمة القطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية بالوطن العربي.

شهدت العقود الثلاثة الماضية زيادة في دور القطاع الخاص في مختلف اقتصادات الدول النامية ومنها الدول العربية، وذلك في إطار برامج الإصلاح الهيكلي والتكييف الاقتصادي المعروفة، فيما يتعلق بالتخصيص الأمثل للموارد الإنتاجية وتحفيز عملية النمو الاقتصادي ، وقد تعاظم دور وأهمية القطاع الخاص في الآونة الأخيرة، وتوافق ذلك مع ما تم الاتفاق عليه في إطار قمة الكويت الاقتصادية والتنموية والإجتماعية التي عقدت في الكويت يومي ١٩ و ٢٠ يناير من عام ٢٠٠٩، وذلك في الجانب المتعلق بالقطاع الخاص والمنصوص عليه في إعلان الكويت.
وقد كشفت اوراق العمل التي قدمت بمؤتمر أقتصاديات

الشرق الاوسط ودور القطاع الخاص الذي عقد في مدينة الرياض في كانون الاول عام ٢٠١٣حول دور القطاع الخاص في التنمية ،في أسناد مهمة ادارة التنمية لشركات ومؤسسات القطاع الخاص ويقتصر دور الحكومات عل وضع التشريعات وسن القوانين التي تكفل توفير بيئة محفزة لعمل القطاع وبالشكل الذي يسهم في تفعيل العملية الانتاجيةوتنشيط حركة التصدير وخلق فرص عمل جديدة..

لابد هنا من الاشارة الى ان القطاع الخاص هو جزء لا يتجزأ من بنية مجتمعية شاملة فلا يمكن للقطاع الخاص أن يكون واحة يسودها الرقي في وسط مجتمع انساني ما يزال يعاني الكثير من اوجه التخلف والفقر والامية ولغرض تقويم دور القطاع الخاص في هذا المجال لابد من تحليل مستوى الاداء الاقتصادي العربي كونه البيئة التي يعمل فيها القطاع الخاص ويستمد منها فعالياته المختلفة لاسيما في الجوانب ذات العلاقة بمحددات تنمية الموارد البشرية وهي التعليم والصحة والتدريب .

١.الواقع التنموي في العالم العربي :

تعكس مؤشرات الاداء الاقتصادي العربي أمران : الاول طبيعة هيكلية الاقتصاد في الدول العربية التي يغلب فيها قطاع السلع الاولية بوجه خاص سلعتي النفط والغاز الطبيعي والامر الثاني تراجع مستوى الاداء في معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي ذات الصلة بالناتج المحلي الاجمالي (GDP) كمؤشرات الانفاق والاستثمار والادخار ومعدلات التضخم والبطالة ان ضعف الاداء الاقتصادي يعود الى التداعيات الناتجة عن الظروف الداخلية التي تمر بها بعض البلدان العربية مثل سوريا والعراق وليبيا واليمن ، اضافة الى تدني اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاساته السلبية على الدول العربية النفطية. وتواجه الدول العربية عدة تحديات سيتم الاشارة اليها تباعاً .

أ.المؤشرات الديمغرافية : يعتبر حجم وكفاءة الموارد البشرية احدى الركائز الاساسية للاقتصادات الصاعدة ، وقدر ركزت الدول العربية كغيرها من الدول النامية في مراحل التنمية الاولى على عنصر رأس المال بهدف دفع عملية التنمية ، ولم يحض العنصر البشري القدر الكافي من الاهتمام ومن المناسب الاشارة الى اجمالي عدد السكان في الوطن العربي الذي بلغ (٣٧٨) مليون نسمة عام ٢٠١٤ ، وبمعدل نمو سنوي يقدر بحوالي (٢,٢٪) وهو يفوق مثيله في جميع اقاليم العالم الرئيسة .

وتشير البيانات المتاحة الى ان نسبة السكان في الفئة العمرية (١٥-٦٥٪) بلغت (٦٥٪) من اجمالي السكان ولا تزال نسبة الفئة العمرية (١٥ سنة فأقل) تمثل حوالي ثلث السكان ويتوقع ان تشهد المنظومة التعليمية ضغوط يفرضها الواقع الديموغرافي ويحدد قدرتها على استيعاب افواج جديدة من الشباب وتحسين نوعية التعليم وخلق فرص تعليمية جديدة ، ويقدر عدد القوى العاملة العربية حوالي (١٢٤) مليون عامل وفق بيانات منظمة العمل الدولية ، وهو يمثل (٣٣,٢٪) من اجمالي السكان وانخفاض هذه النسبة يعود الى ارتفاع عدد السكان دون (١٥ سنة) وضعف مساهمة المرأة في سوق العمل ويتراوح المعدل السنوي لنمو القو العاملة ما بين (١,٤) في المغرب وحوالي (١٤,٨) في قطر (التقرير الاقتصادي ، ٢٠١٥ : ٥٣) .

وتواجه الدول العربية مشكلة ارتفاع معدلات البطالة ، ويبلغ متوسط حصة الشباب بين العاطلين عن العمل حوالي (٤٤٪) ويفوق نصف العدد في كل من الكويت وسوريا ومصر وعُمان واليمن وترتفع معدلات البطالة بين الشباب المتعلمين والحاصلين على شهادات جامعية ، حيث بلغت (٤٣٪) في السعودية (٢٤٪) في فلسطين (٢٢٪) في الامارات والمغرب وهذا يدل على حجم التحديات التي لا تزال تواجه الدول العربية من حيث كفاءة وانتاجية الموارد البشرية .

ب. قطاع التعليم :

يعد التعليم الادارة الفعالة والمؤثرة في عملية تنمية الموارد البشرية ، ذلك لأن العنصر البشري هو الوسيلة والغاية في حركة التقدم والتنمية ، ان ما يميز التعليم في الوطن العربي ضعف المستويات التعليمية والتدريبية في كل الدول العربية لاسباب عديدة منها تدني نسبة الانفاق على التعليم والتي قدرت بـ٤,٥٪ من الدخل القومي ويبقى هذا الانفاق غير فعّال ، حيث لا يؤدي الى زيادة انتاجية القوى العاملة ولا يتناسب وحجم السكان المتزايد ، وتغليب الاهداف الكمية من حيث معدلات القيد وبناء المدارس على الاهداف النوعية مثل تطوير المناهج وادخال تعليم تقانات الحاسوب وتنمية المهارات والقدرة على الابتكار اضافة الى عدم وجود استراتيجية وسياسة وطنية ، وضعف مساهمة القطاع الخاص سواء فيما يتعلق بالشراكة مع مؤسسات التعليم او امتلاك وادارة مؤسسات تعليم وتدريب عدا الاردن ولبنان والسودان وتتجه اغلبها نحو التخصصات الاقل كلفة. نستنتج ان القطاع العام لم يعد قادر بمفرده على مواجهة الطلب المتزايد على التعليم في الدول العربية وقد ادت الضغوط المتزايدة على موازنة الدولة ، ادى الى تدهور مستوى التعليم بصفة عامة وتهميش التعليم الاساس بصفة خاصة .

ج. قطاع الصحة :

يمثل البعد الصحي موقعاً مركزياً في دليل التنمية البشرية ، فالصحة وثيقة الصلة ببناء القدرات البشرية وتوظيفها ، حيث ان بناء القدرات البشرية مرهون بتمتع الانسان بحالة صحية بدنياً ونفسياً ، وتواجه الدول العربية مشكلات اساسية متداخلة تحد من قدرتها على التحرك للاقتراب من التغطية الشاملة للخدمات الصحية ، تكمن في محدودية توافر الموارد

المالية ، اذ بلغ حجم الانفاق على قطاع الصحة حوالي (٦٪) من الناتج المحلي الاجمالي في عام ٢٠١٤ . وهذا يقل عن المتوسط العالمي الذي بلغ (١٠,٢٪) ، ويبقى النظام الصحي في الدول العربية غير فعّال ، ولا يزال القطاع الحكومي يتولى المسؤولية الرئيسة في تمويل قطاع الصحة في (١٤) دولة عربية تراوحت فيها نسبة الانفاق الحكومي على الصحة حوالي (٥٩,٣٪) في تونس و (٨٢,٦٪) في الكويت (التقرير الاقتصادي ، ٢٠١٥ : ٥٢)

د. التدريب

هو اعداد الفرد على عمل معين وتزويده بالمهارات والخبرات التي تجعله جديراً بهذا العمل وكذلك اكتسابه المعارف والمعلومات التي ترفع من كفاءته الانتاجية ، نفذت الدول العربية عدة برامج تدريبية تحت مظلة القطاع العام وبتمويل من الدولة ، وبرامج اخرى هدفت الى تنمية مهارات روح المبادرة الفردية كما في الاردن والكويت والامارات وانشاء حاضنات لتشجيع الشركات كما في تونس ومصر . ونظراً لعدم توفر بيانات كافية حول تلك البرامج فأنه من الصعب الخروج باستنتاج معين ، وفي دراسة تقويمية للبنك الدولي قام بها في اطار مبادرة العالم العربي لـ(٧٥) برنامج للتشغيل والتدريب نفذت بشكل منفصل عن القطاع العام في (٩) دول عربية ، خلصت هذه الدراسة الى ضعف التنسيق مع مكاتب التشغيل ، وان (٧١٪) منها تم تنفيذها خارج مجال العمل اي بفائدة محدودة من جانب تطوير المهارات، في حين كانت البرامج التدريبية التي ادرجت جانب دعم القدرة على البحث عن عمل حوالي ١٥٪ و ٢٤٪ فقط ادرج جانب تطوير مهارات المبادرات الفردية للمستفيدين وكانت اغلب هذه البرامج التدريبية تركز على الوسائل التقليدية . (Urdinola and et al:٢٠١٠).

٢. القطاع الخاص في اطار التنمية

امام هذه التحديات التنموية في الوطن العربي اصبح القطاع الخاص معني اكثر من اي وقت مضى لينهض بدور فعّال ومؤثر مأمول بالتعاون مع القطاع العام في تحديد الاتجاه العام للتنمية المستدامة في الدول العربية ، علماً بأن معظم هذه الدول اخذت بنظام السوق الذي يقوم بشكل اساس على ركنين اساسين القطاع العام والقطاع الخاص لادارة وتنمية الاقتصاد في مختلف القطاعات من حيث تنظيم المؤسسات وتحديث اساليب العمل والمساهمة في تأهيل وتدريب ورفع مستوى اداء الموارد البشرية التي نحتاج الى اعادة تأهيل بما يتوافق مع متطلبات النظام الاقتصادي العالمي المعاصر .

ان مشاركة القطاع الخاص باتت ضرورة وطنية وقومية امام هذه التحديات انطلاقاً من الهدف القائل ان الانسان هو هدف التنمية ووسيلتها لذا ينبغي الارتقاء بالموارد البشرية وبالتالي فان تنمية هذه الموارد في مقدمة اولويات اهداف خطط التنمية ولابد من اصلاح الاطار العام للسياسات والتشريعات عبر تنفيذ برنامج حكومي يستجيب للحاجات ذات الاولوية للقطاع الخاص ومساهمة الدولة بجملة من الحوافز لتشجيع القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني كمنح الاراضي التي تقام عليها المنشآت مجاناً او باسعار رمزية دفع القروض بدون فوائد واعفاء المعدات والتجهيزات الموردة من اي ضرائب (التميمي ، ٢٠٠٩ : ٢٤)

وتفيد النتائج التي توصلت اليها بعض الدراسات الحديثة بان عدد كبير من الدول العربية لم ينجح الى حد الآن في تطوير قطاع خاص قادر على المنافسة الدولية دون الحاجة الى مساعدة الحكومات وهذا يتطلب :

١. تحسين بنية الاعمال من خلال تحديث التشريعات وتبسيط الاجراءات .

٢. تطوير البنية التحتية المساندة لنشاط الفعاليات الاقتصادية .

٣. وضع المحفزات الضريبية ومالية خاصة لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص .

٤. دمج الاقتصاد غير المنظم من خلال مجموعة شاملة من السياسات .

٥. تحسين التعليم التقني والتدريب المهني .

ان مبادرات القطاع الخاص في مجال الاستثمار في تنمية الموارد البشرية ظلت محدودة مقارنة بإمكاناته المادية الضخمة ، وما يقدم له من دعم وتشجيع من قبل الدولة ،وفي مجال تنمية الموارد البشرية يمكن للقطاع الخاص القيام بـــ : (حرب ، ٢٠٠٨ : ١٦) .

١. ممارسة دور الحاكمية في اعداد وتطوير ووضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالتعليم والتدريب وخلق الكوادر .

٢. المساهمة الفاعلة في منظومة التعليم والتدريب المهني والتقني من خلال امتلاك وادارة مؤسسات معنية بهذا الغرض .

٣. المساهمة في تمويل انظمة التعليم والتدريب المهني والتقني في مراحل التعليم الاساس عن طريقة ضريبة خاصة مثلاً .

رابعاً: الافاق المستقبلية للقطاع الخاص في تنمية الموارد البشرية :

يبدو ان الوقت قد حان كي يأخذ القطاع الخاص دوره في تنمية الموارد البشرية من خلال انشاء المراكز التدريبية ذات الصلة المباشرة بقطاعات التنمية وادارتها ويقوم القطاع الخاص في العصر الحديث بدور جوهري في الاستثمار والتنمية والتشغيل لاسيما في مجال دعم مراكز البحوث لتكون مصدر ابتكار وتطوير لعمل مؤسسات القطاع الخاص ، ففي مجال التعليم ومع تطور النظام الاقتصادي ، بدأ القطاع الخاص بانشاء المدارس والمعاهد والجامعات واصبحت الدول تشجع استثماراته في هذا النشاط بحيث اثبتت جدارته وهو يرى ان الانفاق على البحث والتطوير ضرورة لتحقيق النجاح واستمراره . فهو يمتلك القدرة والاستجابة العالية للتطورات السريعة في مجال تكنولوجيا المعلومات الى جانب السرعة والابداع مقارنة بالقطاع العام ، وثمة تجارب متقدمة شهدتها بعض الدول العربية في تدريب وتأهيل الشباب من خلال الجامعات والكليات والمعاهد الخاصة بعد ان اوجد شراكة حقيقية مع القطاع العام في مسيرة التدريب والتشغيل . ان اهم ما يعاب على النظام الخاص هو ما يتعلق بتخصيص الموارد الاقتصادية ، حيث ان سعي القطاع الخاص الى تحقيق الربح بالدرجة الاولى قد يؤدي الى عدم مراعاة اي توازنات تخص عملية تخصيص الموارد في النشاط الاقتصادي ومن ثم يؤدي الى بروز اختلالات تدفع الى الوقوع فـــــي ازمات حادة .

ان عملية وضع استراتيجية معينة تستهدف تطوير القطاع الخاص وتفعيل دوره في تنمية الموارد البشرية يمكن في جملة من الاليات والاجراءات التي يتوجب توفرها كي يتمكن القطاع الخاص من تحسين مستوى اداءة وكفاءته وكما يلي :(كريم ، ٢٠١١ : ١١)

١. توفير مناخ وملائم ومحفز للأعمال : من أهم الاليات التي ينبغي تحقيقها كشرط رئيسي لبناء استراتيجية لتطوير القطاع الخاص . وتعني بضرورة توفير افضل الظروف التي ينشط في اطارها القطاع الخاص في الحياة الاقتصادية والتي تسمى بمناخ الاعمال ، ان اكبر خمس عوائق غير تمويلية هي عدم توفر خدمات الكهرباء وتعقيدات الاجراءات التنظيمية وارتفاع معدلات الضريبة والممارسات غير العادلة من جانب القطاع غير المنظم والفساد (IFC, ٢٠١٠) وعليه فأن اتخاذ بعض الاجراءات للتغلب على تلك المعوقات سيولد حافزاً كبيراً للانطلاق نحو الامام .

٢. الشراكة الحقيقية بين القطاع العام والخاص : ان العلاقة بين القطاع الخاص والدولة يجب ان تصبح شفافة لتأمين جو تنافسي سليم ، لكي تصبح علاقة تهدف الى الصالح العام عبر تطوير رؤية تنموية طويلة الامد واستخدام الكفاءات البشـــرية . حيث تزايد عدد البلدان التي اختارت التوجه نحو الشراكة بين قطاعيها بقصد فتح مجال آخر للتوسع في النشاط الخاص وتطويره وما يترتب من آثار ايجابية على معدلات النمو والحد من الفقر والتخفيف من قيود الانفاق والعجز في الميزانية من جهة مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع (هميع وآخرون : ٢٠٠٧ : ٨) .

٣. توفير التمويل لتحقيق الاستثمارات : ان ما تتطلبه اي استراتيجية تستهدف تطوير القطاع الخاص هو العمل على وضع الاليات التي تسمح بتوفير التمويل الذي يعتبر بمثابة المحرك الرئيسي لنشاط القطاع الخاص كونه يتيح المزيد من الفرص لتحقيق الاستثمارات ويتم ذلك من خلال تعبئة المدخرات من قبل القطاع المصرفي ومساندة المشروعات الصغيرة والجديدة في السوق وتطوير اسواق رؤوس الاموال وما تساهم به من تمويل بالسندات او الاسهم ، اضافة الى وضع التحفيزات التي من شأنها استقطاب رؤوس اموال خارجية تسهم في تطوير عمليات التداول مما ينعكس ايجاباً على الية تحويل القطاع الخاص . لاسيما وان الانظمة المالية والنقدية والمصرفية تعاني من قصور في معظم الدول العربية . لقد ان الاوان لنموذج تنموي بديل وعقد اجتماعي جديد ، لابد من نموذج يسعى الى دعم الثقة بين الحكومات وشعوبها والى تقاسم ثمار النمو بشكل اكثر عدالة . اضافة الى العمل بكل الوسائل والسياسات الحكومية لجذب القطاع الخاص للاستثمار بالتعليم والتدريب المهني والتقني واعداد خطة عربية عاجلة للنهوض بهذا الواقع وتقديم الدعم المادي والمعنوي لبرامج التعليم والتدريب في مجال تنمية وتطوير الموارد البشرية .

ومن المؤكد يلعب القطاع الخاص دوراً فعالاً في المجتمع أقتصادياًواجتماعياً في ظل وجود مناخ ملائم للاستثمار من خلال تاهيل وتدريب الموارد البشرية وتوفير فرص عمل لها ومساهمته في النمو الاقتصادي ،أضافة الى تخيف الاعباء المالية الملقاة عل كاهل القطاع العام. فيما اظهرت التجارب في مجال التنمية وخاصة في دول جنوب شرق آسيا (النمور الآ سيوية) والصين والهند ،ان العامل المشترك وراء هذا النجاح أنما يكمن في القدرة على تعظيم أستغلال الموارد البشرية والمادية والدور المتعاظم للقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية.

الخاتمة :

تعد الموارد البشرية الركيزة الاساسية في مؤسسات المجتمع واحد دعائم التنمية المستدامة اذ ان العنصر البشري بما لديه من قدرة على التجديد والابداع والابتكار والتطوير يمكن ان يتغلب على ندرة الموارد الطبيعية عن طريق الاستغلال الامثل لطاقات المجتمع العلمية والانتاجية فضلاً عن الاستغلال الرشيد للموارد والاســـتثمارات المتاحة .

وفي ظل تزايد الاتجاه نحو أقتصاد المعرفة والعولمة وتحرير الاسواق ، هذا ما جعل المؤسسات تعتمد اعتماداً كلياً على تنمية الموارد البشرية والتدريب التي اصبحت محركاً للانتاج والنمو الاقتصادي لدورها المحوري في صقل المهارات وتحريك القدرات وتنمية الكفاءات البشرية في جوانبها العلمية والمهنية والتقنية اللازمة لتلبية متطلبات التنمية واحتياجات سوق العمل .

واصبح من المتعارف عليه اليوم ان الموارد البشرية هي اهم الاصول التي تمتلكها المنظمات الحديثة وتستخدمها ، فالانسان هو العنصر المفكر الرئيس في الانتاج والخدمات وهو الوسيلة والغاية من عمليات الانتاج للخدمات . ويبدو ان الوقت قد حان كي باخذ القطاع الخاص زمام المبادرة في تاهيل وتدريب وتنمية الموارد البشرية وتوفير فرص عمل لها من خلال أنشاء المراكز التدريبية والجامعات والمعاهد في ظل شراكة حقيقية مع القطاع العام بهدف الارتقاء في مجال التدريب والتنمية البشرية وصياغة المشاريع المهمة ومناخ ملائم ومحفز للأعمال. أن ذلك يستدعي ضرورة وضع استراتيجية مثلى لتطوير القطاع الخاص تعكس الفهم الصحيح والتصور الواضح لآليات وسبل تفعيل دوره في هذا المجال ولابد من أصلاح الاطار العام للسياسات والتشريعات عبر تنفيذ برنامج حكومي أكثر أستجابة للحاجات ذات الاولوية للقطاع الخاص في أطار حوار فعّال بين الحكومة والقطاع الخاص.

اثر البرامج التمويلية للمشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل للفترة ٢٠٠٧-٢٠١٤

اعـــداد

سمر فاضل علوان موسى
ماجستير إدارة مالية
وزارة العمل والشؤون الاجتماعية

رنا نبيل سلمان
ماجستير مالية محاسبية
دائرة تطوير القطاع الخاص

استهدف البحث استكشاف دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق في توفير فرص العمل عبر برامج تمويل المشروعات الصغيرة، وفحص أثر البرامج التمويلية التي تقدمها الوزارة للمشروعات الصـــــــغيرة (القطاع التجاري، والخدمي، والصناعي، والزراعي) في فرص العمل وللمدة ٢٠٠٧-٢٠١٤، من خلال استخدام بعض أدوات التحليل الإحصائيSPSS كاختبار الانحدار الخطي البسيط والانحدار المتدرج ، واختبار مضاعف لاكرانج (Lagrange Multiplier) لإيجاد افضل توليفة من المشروعات الصغيرة وفقاً لطبيعة نشاطها.

وقد اشارت نتائج اختبار فرضية البحث الرئيسة وفرعياتها إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية معنوية لأثر تمويل المشروعات الصغيرة سواء على مستوى كل قطاع أو على مستوى القطاعات ككل في توفير فرص العمل، وان أفضل توليفة تأثير كان من قبل القطاع التجاري والزراعي، وفقاً لاختبار الانحدار المتدرج ومضاعف لاكرانج (Stepwise & Lagrange Multiplier) وإن هذين القطاعين سوف يساهمان في توسيع قاعدة فرص العمل عند مضاعفة المبالغ التمويلية للمشروعات الصغيرة العاملة فيهما.

المقدمـــة :

توجهات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق نحو الاهتمام بالمشروعات الصغيرة وتقديم الدعم من خلال توفير التمويل المناسب، يعد خطوة ايجابية نحو تشجيع هذه المشروعات وتعزيز دورها لزيادة قدرتها على توفير فرص عمل، سعياً منها للمساهمة في توسيع قاعدة الاستخدام وتخفيض من حده البطالة في المجتمع العراقي وبشكل يضمن المساهمة في تحقيق ألأهداف الاقتصادية والاجتماعية. لذا فإن البحث يركز على دور برامج القروض الصغيرة التي اعتمدتها وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في معالجة

أهم قضية أساسية وحيوية ألا وهي توفير فرص العمل وفي ظل الظروف الاستثنائية التي يشهدها الاقتصاد العراقي. ولكون تمويل المشروعات الصغيرة تُعد واحدة من الأدوات المهمة في تحقيق الابعاد الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم المتقدمة والنامية، فإن توفير مصادر التمويل الكافية والمناسبة لتلك المشروعات وبشروط ميسرة بهدف الحفاظ على كينونتها ومتابعة أعمالها لإغراض الاستمرار والنمو، وبشكل يساهم في زيادة كفاءة هذه المشروعات ضماناً لتحقيق المساهمة في النمو الاقتصادي والاجتماعي ولتأمين استمرارية عملها في إطار بيئة تنافسية متوازنة تُلبي حاجات المجتمع من السلع والخدمات.

كما أن توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة يُعدّ وسيلة لتوفير فرص العمل والتخفيف من حده البطالة بالاقتصاد العراقي ، وتحقيق استمرارية الإنتاج وفرصة للفئات الاجتماعية القادرة على العمل وذات المبادرة لإقامة مشروع مستقل يكون مصدراً للدخل المستمر مما يمنح أفراد المجتمع فرصاً أفضل لكسب الدخل وتحسين المستوى المعاشي.

مشكلة البحث :

يُعدّ توافر التمويل المناسب والكافي للمشروعات الصغيره أهم معضلة تواجه تلك المشروعات في العراق، نتيجة للظروف المالية والصعبة التي يمر بها الاقتصاد العراقي، ومحدودية مصادر التمويل وعدم كفايتها، آلا انه حتى لو توافر التمويل لتلك المشروعات من قبل الجهات الداعمة فإن عملية التمويل تواجه العديد من المعوقات والمشكلات المالية التي أضعفت دور تلك المشروعات في النمو الاقتصادي، وهذا هو الحال مع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق إذ على الرغم من سعي الوزارة في رعاية هذه المشروعات ودعمها مالياً، إلا أنها تواجه مشكلات حقيقية في توجيه الموارد المالية المناسبة وآليات تمويل هذه المشروعات لتعزيز دورها في مضاعفة فرص العمل . وعلى هذا الاساس فان مشكلة البحث تتجلى بالإجابة على التساؤلات الاتية :

أ. ماهي طبيعة التمويلات التي توفرها الوزارة إلى المشروعات الصغيرة في العراق ؟

ب. هل هناك أفضلية في عمليات التمويل على أساس طبيعة النشاط الاقتصادي للمشروع؟

ج. هل يساهم التمويل المقدم من قبل الوزارة في توفير فرص العمل ؟

وبناءً على طبيعة المشكلة ومعالمها فإن أهمية البحث في تمويل المشروعات الصغيرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق تتجلى في مسؤولية هذه الوزارة على توفير فرص العمل من خلال مكاتب التشغيل التابعة لها، وتوفير الدعم المالي للمشاريع الصغيرة والذي يجمع بين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية في تحسين مستوى النمو الاقتصادي. هذا بجانب تأتي أهمية البحث بكونه من الدراسات القليلة التي جمعت بين متغيرات الدراسة ذات الطابع الاجتماعي في محتواه والاقتصادي في ظاهره لاسيما على صعيد بيئة الفحص والاختبار.

فرضيات البحث :

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لتمويل المشروعات الصغيرة في عدد فرص العمل

ويتفرع منها الفرضيات الآتية:

١. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري في توفير فرص عمل.

٢. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الخدمي في توفير فرص عمل.

٣. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي في توفير فرص عمل.

٤. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الزراعي في توفير فرص عمل.

٥. لا توجد افضل توليفة من المشروعات الصغيرة التي تساهم في تحقيق معنوية مضاعف لاكرانج لفرص العمل.

اهداف البحث :

أ- التعرف على البرامج المعتمدة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في تمويل المشروعات الصغيرة .

ب- توضيح دور المشاريع الصغيرة في توفير فرص عمل.

ج- التوصل إلى أفضل توليفة من المشروعات والتي من شأنها أن تعزز من عدد فرص العمل .

د- يهدف البحث الى إبراز دور وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في توفير التمويل للمشروعات الصغيرة لكافة محافظات العراق ماعدا اقليم كردستان وللمدة ٢٠٠٧-٢٠١٤.

مصادر المعلومات والبيانات والأساليب الإحصائية المعتمدة لاختبار فرضيات البحث:

تم إعتماد الكتب، الدوريات، العربية وغير عربية لأغناء الجانب النظري. كما تم الاعتماد على بيانات وزارة العمل والشؤون الاجتماعية / دائرة التشغيل والقروض في العراق لإغراض الجانب التطبيقي للبحث. وقد تم استخدام الاساليب الاحصائية باستعمال البرنامج الاحصائي ((SPSS وعلى

وفق الاتي :

أ- الاحصاء الوصفي لبيان خصائص متغيرات الدراسة المستقلة، إذ تم استخدام الوسط الحسابي لمعرفة مستوى كل متغير، وأعلى وأقل قيمة، والانحراف المعياري، لمعرفة درجة التشتت للبيانات في القيم عن وسطها الحسابي. كما تم اعتماد أسلوب الانحدار الخطي البسيط لاختبار الفرضيات.

ب-اختبار الانحدار الخطي المتدرج (Stepwise) لتحديد أفضل نموذج انحدار توليفي من المتغيرات المستقلة.

ج- اختبار الارتباط الذاتي بين الاخطاء الداخلة في معادلة الانحدار (Durbin- Waston) وتنحصر قيمتهـــا بين (٠- ٤) وكلما تقترب من القيمة (٢) دل ذلك على عدم وجود مشكلة في الارتباط الذاتي .

د- اختبار مضاعف لاكرانج(Lagrange Multiplier) للتحقق من امكانية مضاعفة القيم (المبالغ) للمتغير التابع من خلال المتغير المستقل للوصول الى اكبر منفعة ممكنة من جميع او بعض المتغيرات المستقلة .

التعريفات الاجرائية لمتغيرات البحث وكيفية قياسها:

أ- المشروع الصغير : وفقا للمادة (١/ اولا) من قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ والتي اشارت الى تعريف المشروع الصغير: بأنه المشروع الذي لا يزيد عدد العاملين فيه على (١٠) عمال.

ويعرض الجدول رقم (١) حجم التمويلات للفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤) والمتحققة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق.

جدول رقم (١) حجم تمويل المشروعات الصغيرة مصنفة قطاعياً وللفترة (٢٠٠٧-٢٠١٤)

البيان / السنة	حجم التمويل (مليون دينار)	التصنيف (المبالغ بملايين دنانير)							
		التجاري	%	الخدمي	%	الصناعي	%	الزراعي	%
٢٠٠٧	٥٠٠٠٠	١٩٥٠٠	%٨	١٩٠٠٠	%١١	٤٠٠٠	%٩	٧٥٠٠	%١١
٢٠٠٨	١٠٥١٢٥	٤٠٩٩٨	%١٦	٣٩٩٤٨	%٢٢	٨٤١٠	%١٨	١٥٧٦٩	%٢٣
٢٠٠٩	٢١٨١٢٥	٨٥٠٦٩	%٣٣	٨٢٨٨٧	%٤٧	١٧٤٥٠	%٣٩	٣٢٧١٩	%٤٩
٢٠١٠	٣٧٥٠٠	١٤٦٢٥	%٦	١٤٢٥٠	%٨	٣٠٠٠	%٧	٥٦٢٥	%٨
٢٠١١	0	0	0	0	0	0	0	0	0
٢٠١٢	١٧٨٠	١٢٤٦	%١	٢٨٥	%١	١٦٠	%١	٨٩	%١
٢٠١٣	٢٠٥٨٢	١٤٥٥٥	%٦	٣٢١٩	%٢	١٩٢٧	%٤	٨٨١	%٢
٢٠١٤	١٠٤٥٢١	٧٤٢٥٢	%٣٠	١٦١٨٠	%٨	٩٩٥٠	%٢٢	٤١٣٩	%٦
المجموع	٥٣٧٦٣٣	٢٥٠٢٤٥	%١٠٠	١٧٥٧٦٩	%١٠٠	٤٤٨٩٧	%١٠٠	٦٦٧٢٢	%١٠٠

ب-فرص العمل : لإغراض البحث سوف يعتمد الباحثين عن فرص العمل المسجلين في مكاتب التشغيل التابعة لوزارة العمل والشؤون الاجتماعية على أساس احتساب فرص العمل والجدول رقم (٢) يوضح البيانات الخاصة لهذه المؤشرات.

جدول رقم (٢)

المؤشرات المتعلقة بفرص العمل خلال المدة ٢٠٠٧-٢٠١٤

السنة / التفاصيل	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	المجموع
عدد فرص العمل	١٦٦٤٧	٩٦٣٣٣	٧٠٣٢٨	0	0	٦٠٠	٨٢٩٢	٥٣٤٣٥	٢٤٥٦٣٥
المساهمة	%٧	%٣٩	%٢٩	0	0	%١	%٣	%٢١	%١٠٠

الإطار النظري للبحث

تؤدي المشاريع الصغيرة دوراً مهماً في الاقتصاد كونها تشكل رافداً مهماً من روافد التنمية الاقتصادية والاجتماعية (العطية، ٢٠١٢: ١٥). فضلا عن قدرة تلك المشروعات على استدامة توليد فرص العمل ومضاعفتها لرؤوس أموال صغيرة مقارنةً بالمشاريع الكبيرة، لذا أولت دول كثيرة لاسيما النامية بتلك المشاريع اهتماماً متزايداً من خلال تقديم جميع التسهيلات وبمختلف الوسائل والإمكانيات المتاحة بهدف انعاشها والمحافظة على معدلات نموها، وعلى الرغم من تباين الدول في الاتفاق على حجم هذه المشاريع (النجار والعلي، ٢٠١٠: ٧٧). وبناءً على الأهمية التنموية للمشاريع الصغيرة ، فإن توفير التمويل المناسب لها يمثل موقع الصدارة في ايجاد الحلول ومعالجة المعوقات التي تواجه تلك المشروعات نظرا لما يكتنف الاستثمار بها من مخاطر مستقبلية وتمويلية(جوهر، ٢٠١٤: ٧). كما شرعت العديد من المنظمات الدولية وفي مقدمتها منظمة الأمم المتحدة للتنمية (UNIDO) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير إلى دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأقامت لهذا الغرض أقسام ووحدات خاصة بها (خبابة، ٢٠١٣: ١١-١٢).

اولاً : مفهوم المشروعات الصغيرة : Small Business Concept

تتباين الآراء حول وضع تعريف محدد يميز المشروعات الصغيرة عن المتوسطة والكبيرة الحجم ويكون قابل للتطبيق في بلدان شتى من العالم(الحياني والهيتي،٢٠١٢: ٩٠)(ساجت، ٢٠١٣: ٦٣). ويرجع هذا الاختلاف الى طبيعة النظرة التي يتبناها كل طرف في تحديد دور هذه المشروعات فضلا عن اختلاف المكان ومجال النشاط الذي تعمل في نطاقه (خوني وحساني، ٢٠٠٨: ١٥).

فالمشروع الذي يعد صغيراً في الدول المتقدمة قد لا يعد كذلك في الدول النامية، فالأمر يحكمه عدد من الاعتبارات النسبية، لذا يوصف مصطلح المشروعات الصغيرة بأنه من المفاهيم النسبية وليست المطلقة لاختلاف المعايير المعتمدة في توضيح المشروع الصغير من جانب، وتباين الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية بين البلدان من جانب آخر(Mohammed,٢٠١٤:٤٢٥) (التميمي، ٢٠٠٧: ٣٢٧) (Edmiston,٢٠٠٧:٩).

إذ يرى البعض إن هذا المصطلح لا يقتصر على منشآت القطاع الخاص وأصحاب الأعمال والمستخدمين بل يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الانتاج الاسرية (محمود، ٢٠١٥:١١). كما أن المشروعات الصغيرة تختلف من حيث طبيعة النشاط والمجال الذي تعمل فيه، فالمشروعات التي تعمل في مجال الصناعة تختلف عن تلك التي تعمل في مجال الزراعة أو تلك التي تعمل في مجال تقديم الخدمات (عفانة وابوعيد،٢٠١٠: ١١).

إن أول تعريف للمشروعات الصغيرة وضعته الكونفدرالية الفرنسيه عام ١٩٥٤ وعرفتها بإنها تلك المشروعات التي تكون فيها الادارة شخصية ويزاول المسؤولية المالية والتقنية مهما كانت صفتها القانونية (rebort, ١٩٩٨:١٥). وعدت المنظمة الأمريكية للمشروعات الصغيرة المشروع الصغير بأنها الشركة التي تم امتلاكها وأدارتها بشكل مستقل وهي غير مسيطرة في مجال عملها، وغالباً ماتكون صغيرة الحجم فيما يتعلق بالمبيعات السنوية وعدد العاملين مقارنة بالشركات الأخرى في نفس الصناعة (النداوي ،٢٠١١: ١٠٦). لذا يهتم علماء الإدارة بالمعارف والمهارات التي يحتاجها من يدير عملاً صغيراً. فهي إذاً نظام تفاعلي مؤلف من مجموعة من الموارد المادية والمعنوية ومجموعة من الأفراد الذين تجمعهم علاقات رسمية

وغير رسمية من أجل تحقيق رسالة المشروع والغاية التي وجدت من أجلها (Moon,٢٠١٠:٩).

وبناءً على ماتقدم ونظراً لاختلاف وجهات النظر حول إيجاد تعريف محدد ودقيق للمشروعات الصغيرة ، نتيجة لاختلاف المعايير المستخدمة في أغلب دول العالم في تمييز المشروع الصغير إلا أن أغلب البلدان قد ركزت على معيار حجم العمالة كمقياس للتميز مابين المشروعات الصغيرة عن غيرها من المشروعات، ويمكن استخدام معيار واحد أو دمج أكثر من معيار لتميز المشروع الصغير. فعلى سبيل المثال لا الحصر في الجزائر يعتمد مبلغ الاستثمار عشرين مليون دينار جزائري كمعيار للمشروع الصغير(ابنين وبوقفة،٢٠١٣: ٤) وفي السعودية الدمج بين عدد العاملين (٦-٥٠) ومبلغ ٢٠ مليون ريال سعودي لمفهوم المشروع الصغير (رشيد،٢٠١٣: ١٣٨)، وفي بعض الدول الاسيوية (الصين، الهند، الفلبين، كوريا) يعتبر المشروع صغير الذي رأسماله (٢٠-٣٥) الف دولار امريكي (خبابة ،٢٠١٣: ١٣).

ثانياً : اهمية المشروعات الصغيرة :

١- تساعد المشروعات الصغيرة على تعزيز الاستقلال الاقتصادي، وذلك لكونها تعتمد على الموارد المحلية والإمكانيات المتاحة ، ولا تستورد إلا نسبه قليلة من مدخلات الانتاج (الحياني والهيتي ٢٠١٢: ٩٣). مع إمكانية ترابطها مع القطاعات الاخرى (عبد الكريم،٢٠٠٦: ٩٠).

٢- المساهمة في زيادة الادخار والاستثمارات ، من خلال تعبئة رؤوس أموال الأفراد والجمعيات غير الحكومية نحو استثمار المواد الأولية المحلية سواء كانت سلعاً نصف مصنعة أو خامات غير مستثمرة، فهي تتناسب مع متطلبات السوق المحلية خصوصاً في البلدان النامية التي تعاني من صغر حجمها ونطاقها الضيق وانخفاض القدرة الشرائية لدى الأفراد مما يساعد على زيادة الادخار والاستثمار (كنجو، ٢٠٠٧: ٨).

٣- توليد الدخل للحد من الفقر، هذه المشروعات تعد عاملا اساسياً للاستقرار الاجتماعي، ولاسيما أنها تعطي فرصة لجميع الفئات الاجتماعية لتفاعلهم في الحياة العملية من خلال تعبيرهم عن ذاتهم (مربين،٢٠١٢: ٢٥). وبالتالي المساهمة في التوزيع العادل للدخول المتاحة إلى الفئات الاجتماعية الاكثر حرمانا وفقرا لتؤمن لهم الاستقرار النفسي والمادي (خوني وحساني، ٢٠٠٨: ٥٤). لذلك إن شروط وصول التمويل لهذه المشروعات الى مستوى مستديم يستوجب أن تنظر الحكومات والجهات المانحة الى تنميته وتَعدّه جزءً لا يتجزأ من النظام المالي للدولة (محمود،٢٠١٥: ١٢).

ثالثاً: تمويل المشروعات الصغيرة Financing of Small Business

يعد رأس المال ضرورياً للبدء بالمشروع الصغير واستمراره وبقائه وديمومته ، وأن أحد الأسباب الرئيسة التي قد تؤدي إلى فشل المشروعات الصغيرة هو افتقارها إلى التمويل اللازم والمناسب (العاني وآخرون،٢٠١٠: ١١٧)، لذلك يواجه أصحاب المشروعات الصغيرة تحديات حقيقية في مقدمتها كيفية اقناع مؤسسات التمويل والبنوك في تقديم التسهيلات المالية والقروض التي تحتاجها مشاريعهم للبدء في نشاطها (Mohammed,٢٠١٤:٤٢٥). وعليه فإن توفير الخدمات المالية والسيولة النقدية من قبل الجهات الداعمة ضروري لاستثمار الأموال في المشروعات الصغيرة لنجاح عمل المشروع من اجل تحقيق اهدافه (Susan,et.al,٢٠١٢:٢٥).

١- مفهوم التمويل و تمويل المشروعات الصغيرة:

يستخدم مصطلح التمويل بكونه مجموعة من الحقائق والمبادئ والنظريات التي تتعلق بالحصول على الأموال وتحقيق الاستخدام الافضل لها عن طريق الافراد والمنظمات، اذ تلعب الوظيفة المالية دوراً هاماً في نجاح المشروعات،وذلك من خلال مهمتها الأساسية التي تركز على إدارة رأس المال المستثمر لتحقيق اقصى ربحية ممكنة. أي أن عملية التمويلFinancing هو الحصول على الأموال من أنسب المصادر المختلفة(الحواري والعتيبي،٢٠١٣: ١٥٧)، وقد ينصرف معنى التمويل الى أنه نقل القدرة التمويلية من وحدات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي، وقد يكون هذا النقل بين مشروع وآخر، بهدف استثمار مبالغ ولتحقيق هدف للمشروع (Morduch, ٢٠٠٠:٦٢٦). إن الحصول على الاموال واستخدامها للتشغيل أو تطوير المشروع يمثل النظرية التقليدية للتمويل وهي نظرة تركز اساسا على تحديد افضل مصدر متاح للأموال، انسجاماً مع جميع القرارات التي تتخذها الادارة المالية لجعل استخدام الاموال استخداماً يتماشى مع الاستخدامات البديلة ، ودراسة تكلفة المصادر المتاحة ، بجانب النظر الى القضايا المالية على انها غير منفصلة عن اعمال كثيرة اخرى في المشروع كالإنتاج والتسويق (خوني وحساني، ٢٠٠٨: ٩٤)، ويتوجب على منظم المشروع ان يقدر حجم رأس المال الذي يحتاجه المشروع ،أي إن لايكون أكثر من اللازم مما يزيد من التكاليف الرأسمالية ، وأن لايكون قليلاً حتى لا يواجه المشروع صعوبات للحصول على رأس المال(فياض واخرون،٢٠٠٩: ٦١).

لذا يُعد التمويل من المفاهيم الشاملة التي تغطي حقلاً واسعاً من الادبيات المالية والاقتصادية . ويشير مصطلح التمويل للمشروعات الصغيرة financing Small business في تقديم الخدمات المالية الى الفئات الفقيرة من السكان لتشمل هذه الخدمات تقديم الائتمان وخدمات الادخار والتأمين، نظراً لعدم قدرة هذه الفئات للوصول للخدمات المصرفية التقليدية. كما أن التمويل متناهي الصغر نشأ نتيجة للحاجة الى تنمية اقتصادية هادفة إلى توفير دعم لمجموعات محدودي الدخل التي تقوم بتشغيل منشآت أو مشاريع صغيرة لتوليد الدخل، وأن الخبرة الدولية على مدى العقدين من القرنين الماضيين قد أثبتت إن الفقراء قادرون على ارتياد المصارف والتعامل معها، وان تمويل المشاريع الصغيرة قد أدى إلى الحد من الفقر وساهم في زيادة نسبة التنمية الاقتصادية مع ادراك ان شروط وصول التمويل متناهي الصغر إلى مستوى مستديم بالفعل يستوجب ان تنظر الحكومات والجهات المانحة الى تنميتة يعدّه جزءاً لا يتجزء من النظام المالي الرسمي للدولة (محمود،٢٠١٥: ١٢). كما هو الحال في السوق الامريكي أن الأعمال الصغيره لها أهمية خاصة بكونها تهدف للمساهمة في تحسين المستوى المعيشي لأصحاب هذه الأعمال وعوائلهم، أو المحافظة على بعض الأنشطة التي لها أهمية في أن تدر دخل مستمر مما يساعد على النمو الاقتصادي ،كما ينظر للدعم المالي للمشروعات الصغيرة من ادوات السياسة النقدية (Lichtenstein,٢٠١٤:١). وهناك الكثير من المؤسسات تعمل على استدامة التمويل الصغير في الآجل الطويل لغرض الوصول الى نسب كبيرة من المجموعات المستهدف (Toamy,et.al.:٢٠٠٥:١٣)، لإتاحة الخدمات المالية على نحوٍ مستدام الى الفقراء وانشطة الاعمال الصغرى مبدئياً وبصفة رئيسة على الائتمان، وفي الوقت الذي يحتاج فيه الفقراء كذلك الى الحصول على الائتمان بجانب المدخرات وخدمات التمويل (غانم، ٢٠١٠: ١٩).

٢- مداخل تمويل المشروعات الصغيرة :

أ- المدخل الاجتماعي wellfarists :

تستند فلسفة التمويل وفقاً لهذا المدخل الى اعتماد مصادر التمويل في الغالب الأعم بدون كلفة، أو على الأقل ذو كلفة منخفضة لاتترك آثارا سلبية على المشروع . لاسيما التمويل الذاتي ممثلة بالمدخرات التي تتراكم من الارباح التي حققها المشروع ، او من خلال التنازل عن جزء من الموجودات لصالح شريك آخر من آجل الحصول على التمويل (Moon,٢٠١٠:١٠). وتعد الأرباح المحتجزة من أهم مصادر التمويل الذاتي لأنه يحفظ للإدارة المالية للمشروع رقابتها على الأعمال بدلاً من جهات خارجية وتساعد المشروع في مواجهة الأمور الطارئة وغير المتوقعة (فياض وآخرون ،٢٠٠٩: ٦٩). كما يوصف التمويل عن طريق الاقتراض من الاقرباء وسيلة للحصول على الأموال بدون كلفة عند بدأ العمل بالمشروع الصغير(Lending Circle,٢٠٠٣:١). في حين التمويل عن طريق القرض الحسن: هو نوع من أنواع القروض بدون فوائد، وغالباً مايتم منح هذا القرض لغايات اجتماعية وإنسانية ويحق للجهة الممولة فرض رسوم رمزية مقابل مصاريف ادارية لمنح القرض (غانم،٢٠١٠: ٤٩). كما يتوفر التمويل عن طريق مؤسسات الاقراض المتخصصة كما هو الحال في المؤسسة التمويلية الاستشارية في الولايات المتحدة الامريكية.U.S التي تختص بتقديم الدعم المالي للفقراء CGAP (Consultative Grop To Amairca (Morduch,Poorest) (٢٠٠٠:٦١٧).

تؤدي الحكومات في الدول المتقدمة والنامية دوراً بتوفير التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة من خلال تقديم التسهيلات لحل المشكلات التمويلية الخاصة بتلك المشاريع نظراً لأهميتها في دعم الاقتصاد الوطني والاستفادة من السيولة لتأسيس وتطوير المشاريع الجديدة (Holly,٢٠١٢:٢). وقد تلجأ بعض الدول الى توفير التمويل لهذه المشاريع عن طريق صناديق التنمية الاجتماعية، اذ تقوم هذه الهياكل التنظيمية بإيصال التمويل اللازم الى الفئات المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية أو غير حكومية كالبنوك التجارية وتقوم بتوزيعه على الجهات المنفذة وذلك على وفق اهداف وضوابط الصندوق (الشمري والبطاط،٢٠١٢: ٢٠٨). كما تحصل اغلب البلدان النامية من المؤسسات الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على اموال مخصصة لهذه المشروعات وفق اتفاقيات خاصة تحدد فيها المبالغ والشروط وخدمة الدين فضلا عن مدد السداد(عواد،٢٠١٤: ٦٥). وهناك تجارب عالمية في هذا الخصوص منها هناك سبعة بنوك بدأت بتمويل المشاريع الصغيره في اميريكا اللاتينية واثبت نجاحها وانتشرت بعدها في كل من افريقيا واسيا(الراوي وآخرون،٢٠١١: ٤٨).

ب- المدخل المؤسسي Institutionists :

أنّ المدخل الاجتماعي غالباً لايكفي لتغطية المتطلبات المالية للمشروعات الصغيرة ويتحتم اللجوء الى المؤسسات المالية والمصرفية للحصول على الأموال اللازمة منها على سبيل المثال لا الحصر التمويل عن طريق البنوك التجارية أذ أن تدخل البنوك للتمويل يخضع للقاعدة التجارية ووفق معدلات الفائدة مرتفعة نسبيا على الرغم من قلة حجم التمويل الممنوح (غياط وبوقموم،٢٠٠٨: ١٣٦). كما ان التمويل عن طريق الائتمان التجاري (الشراء على الحساب ولفترة زمنية متفق عليها بين البائع والمشتري) وبشروط ائتمانية معقولة، يعد من وسائل المهمة للتمويل (العطية،٢٠١٤: ٧١).

اما التمويل عن طريق القرض الايجاري فهو يعد من طرق التمويل الأكثر تنافسا بين التمويلات المقدمة من قبل المؤسسات المالية المصرفية للمشروعات الصغيرة. ويمكن لهذه المشروعات أن تقوم باستئجار بعض الخدمات أو الأصول بدل من شراءها، وهو أسلوب تمويلي أفضل من الاقتراض (عمر،٢٠١٠: ١٠٨) (شهرزاد،٢٠١٣: ١٠٠).

رابعاً : تمويل المشروعات الصغيرة وعلاقتها بتوفير فرص العمل :

يعد توفير التمويل الكافي والمناسب العمود الفقري لتطور المشروعات الصغيرة، وإن اعطاء المزيد من التمويل للمشاريع الصغيرة سيعمل على توفير المزيد من فرص التشغيل (النسور،٢٠١٠: ٥٠٢). وقد تزايد الاهتمام بتمويل المشاريع الصغيرة في معظم الدول النامية كون هذه المشاريع اصبحت الأداة الأكثر فاعلية في توفير فرص عمل ومعالجة البطالة ورفع المستوى المعاشي وأحداث النمو الاقتصادي ذي القاعدة العريضة (الراوي وآخرون،٢٠١١: ٤٩). وفي إطار العلاقة بين تمويل هذه المشروعات وفرص العمل، فإن أثرها يتضح من خلال رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل وزيادة الدخل لأفراد المجتمع. كما أنها تساعد على رفع معدلات الإنتاجية لمختلف عوامل الإنتاج بما يساعد على زيادة حجم الناتج الوطني وتنوعه لشمولية هذه المشروعات للعديد من القطاعات الاقتصادية (بنين وبوقفة،٢٠١٣ :٩) وتشير تقديرات البنك الدولي إلى إن المشروعات الصغيرة تساهم بحوالي ٦٥٪ من إجمالي الدخل العالمي والمشروعات الصغيرة هي البنى الأساسية التي من خلالها يحدث النمو الاقتصادي في أي دولة. وهي مصدر للإبداع والتجديد والابتكارات الجديدة وخلق فرص عمل (الشميمري والمحيميد،٢٠١٤ :٨٤). ومن هذا يتضح إن المشروعات الصغيرة تساهم في رفع مستوى التوظيف لعنصر العمل بالتالي زيادة مستوى الطلب الكلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية (شهرزاد،٢٠١٣: ٣٣). لذلك تقع على عاتق وحدات التمويل مسؤولية توفير التمويل المناسب للمشروعات الصغيرة لتعزيز قدراتها على تنمية الاقتصاد الوطني ، وتحديث الصناعة ، وإعداد قاعدة استخدام واسعة، وخلق روح التكامل والتنافس بين المشروعات، وتطوير المستوى المعيشي للأفراد، وتضييق الفجوة بين الادخار والاستثمار، وتوسيع قاعدة الملكية للقطاع الخاص، ونقل العديد من الطبقات الفقيرة من خط الفقر إلى دائرة الحياة (دوابة،٢٠٠٦: ٧). لذا فإن وضع سياسة التمويل المناسبة للمشروعات الصغيرة قائمة على تنوع وسائل التمويل ومرونتها سوف تضمن تامين الاحتياجات الاستثمارية أو حاجات السيولة لاي مشروع (الشمري ،٢٠١٣: ٢٠١).

بناءً على ما تقدم يتضح أن النجاح الذي حققته المشروعات الصغيرة على المستوى الدولي لم يكن من قبيل الصدفة ، بل جاء نتيجة تبني سياسات تمويلية تضمن مساهمة هذه المشروعات في توسيع قاعدة الاستخدام في الاقتصاد الوطني. وبالرغم من تلك الأهمية لسياسات تمويل المشروعات الصغيرة ، إلا أنها لازالت تعاني من العديد من الصعوبات التي تحول من إمكانية نموها وتطورها واستمرارها. وعليه فإن نجاح المشروعات الصغيرة يتوقف بدرجة كبيرة على مدى توافر التمويل المناسب والكافي، لأنه يعزز من مكانة تلك المشاريع لتلعب دوراً فاعلاً في توفير فرص العمل. لذلك تسعى حكومات دول العالم بمختلف الطرق لتوفير الدعم المالي وتسهيل الاجراءات للحصول على التمويل من الهيئات الخاصة أو من البنوك ، من خلال تخفيض تكاليف التمويل ومدة السداد ، لتفعيل وتنشيط التمويل لإقامة المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والتي تساعد على تشغيل العاطلين عن العمل لتوفر لهم فرص عمل. وما يرافقها زيادة في مستويات التشغيل على مستوى هذه المشروعات . كما إن تطور التنمية الاقتصادية مرتبط بشكل كبير بتطور المشروعات الصغيرة لأنها المحرك الرئيسي لزيادة الاستثمارات.

خامساً : البرامج المعتمدة لتمويل المشروعات الصغيرة من قبل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق :

١- برامج القروض المالية الميسرة المعتمدة لتمويل المشروعات الصغيرة الذي اعيد تفعيله عام ٢٠٠٦-٢٠٠٧ ويهدف المشروع الى ادخال برنامج القروض الصغيرة لتمويل مشاريع ذاتية مدرة للدخل في مجال التأهيل المجتمعي في العراق، وعلى وفق اعداد دراسة الجدوى توضح المنافع المتحققة من عملية التمويل ،وعليه فقد نفذت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق ثلاث برامج في هذا الاتجاه عن طريق توفير ودعم تمويل المشاريع الصغيرة وتتلخص هذه البرامج (برنامج القروض الميسرة الصغيرة للفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٠، برنامج القروض الصغيرة ضمن الإستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر(المنهاج الاستثماري)، برنامج انشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل).

٢- برنامج الاستراتيجية الوطنية (المنهاج الاستثماري) بالتعاون مع وزارة التخطيط والتعاون الانمائي: يعد من القرارات التي اتخذتها الحكومة للمساهمة في توفير فرص عمل في الفئات المجتمعية الاكثر فقراً والذي نفذ منذ عام ٢٠١٢ ويشمل الفئات:(العاطلون عن العمل والأرامل والمطلقات من المعيلون لأسرهم، والمعاقون القادرون على العمل، المطلق سراحهم من السجون والمعتقلات، المهجرون العائدون الى مناطق سكناهم، الاسر غير المستقرة المقيمة في اماكن الطمر الصحي ، المشمولون ببرنامج القروض الميسرة والتي لم يتم منحهم القرض وأخيراً المتسولون)؛وقد خصصت وزارة التخطيط الاتحادية مبلغ (٨٤) مليار دينار عراقي في موازنة الخطة لعام ٢٠١٢ وفي عام ٢٠١٣ تم زيادة التخصيص المالي ليصل الى (١٦٨) مليار دولار ، وفي عام ٢٠١٤ تم زيادة التخصيصات بمبلغ (٧٢) مليار دولار نظراً لثبوت نجاح المشروعات الصغيرة في البرنامج. كما وتتم عملية الاقراض بشكل مركزي اذ يستلم المقترض مبلغ يتراوح ما بين (٧-١٠) ملايين دينار عراقي يتم تسديدها من موارد المشروع الصغير عبر تسهيلات مالية ويكون تسديد الاقساط سنوياً ولمدة (٨) سنوات بعد انتهاء فترة السماح يمنح المقترض (٢) مليون دينار اضافة الى مبلغ القرض كقرض اضافي في حالة تشغيله لأي عامل اضافي وبعد مرور فترة لا تقل عن (٦) اشهر من تنفيذ المشروع.

٣- برنامج القروض الصغيرة لإنشاء صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل : ويعد برنامج دعم المشاريع الصغيرة المرحلة الثالثة من برامج القروض الميسرة والذي شرع فيه قانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٢ وعلى ضوئه تم تأسيس صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل وباشر بعمله منذ منتصف عام ٢٠١٣ في بغداد وتمكن من فتح مكاتب له في المحافظات ، وبرأس مال قدره (١٥٠) مليار دينار عراقي ، وتوزع تخصيصات مبالغ الاقراض من قبل ادارة الصندوق على جميع المحافظات استناداً الى الكثافة السكانية وفي ضوء دراسات مسح السوق، على ان لايزيد مبلغ القرض الواحد عن (٢٠) مليون دينار عراقي، بما يعادل (١٦) الف دولار امريكي ويحدد وفق دراسة الجدوى، وتسترد مبالغ القرض خلال (٥) سنوات بعد انتهاء فترة سماح (سنة واحدة من تاريخ استلام القسط الاول)، ويمنح القرض على دفعتين، الدفعة الاولى ٥٠٪ من مبلغ القرض لاستكمال الاجراءات الاولية للمشروع والثانية ٥٠٪ المتبقية بعدها بفترة مناسبة . علماً ان الوزارة وسعت الفئات المشمولة بالبرنامج ليشمل اصحاب المشاريع الممولة بقانون الخدمة الصناعية رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٠.

سادساً : التحليل الوصفي للمتغيرات المستقلة للبحث:

الإحصاء الوصـــفي لحجم التمويل للقطاعات (التجارية ،الخدمية،الصناعية، الزراعية) ، ومنه يتضح أن الانحراف المعياري للقطاع الصناعي يعد الأقل مقارنة بالقطاعات الأخرى عينة البحث، هذا يعني أنه القطاع الأكثر استقراراً بقيمة متوسط حسابي (٥٦١٢) مليون دينار وهي قيمة ممثلة ويعول عليها إذ بلغت أعلى قيمة له بمقدار (١٧٤٥٠) مليون دينار وبلغت أدنى قيمة (١٦٠) مليون دينار ويعد القطاع التجاري أكثر القطاعات تذبذباً بانحراف معياري (٢٥٠) مليون دينار إذ بلغ المتوسط الحسابي (٣١٢٨٠) مليون دينار وبلغت أعلى وأدنى قيمة له (٨٥٠٦٩ ، ١٢٤٦) مليون دينار على التوالي.

سابعاً : نتائج اختبار الفرضية الرئيسة والفرعية لها:

ان نتائج اختبار فرضية البحث الرئيسة وعلى وفق الانحدار الخطي البسيط على مستوى كل قطاع وعلى مستوى القطاعات مجتمعة ولعينة البحث وللمدة ٢٠١٤-٢٠٠٧. ويتضح مـــــايأتي :-

١. يلاحظ عند اختبار الفرضية الفرعية الاولى عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وجدت انها معنوية ، وهناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تمويل مشروعات القطاع التجاري وعدد فرص العمل، أذ بلغتT-Calculated المحسوبة(٣,٠٣٧) وهي أكبر من قيمة Tabulated الجدولية والتي تبلغ (٢,٣٦٥) ، وإن هذه العلاقة لها تأثير ايضاً معنوي إذ بلغت القوة التفسيرية لتمويل المشروعات الصغيرة في القطاع التجاري للتباين الحاصل في فرص العمل ووفقاً لمعامل التحديد R٢ (٦٠٪) علماً إن قيمة معامل الانحدار (β(موجبة الاتجاه (=β٠,٧٧). وبناءً على اختبار قيمة (Fالمحسوبة وهي معنوية عند مستوى دلالة (٥٪)، يتم قبول الفرضية البديلة التي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري في عدد فرص العمل).

٢. يلاحظ عند اختبار الفرضية الفرعية الثاني عند مستوى دلالة (٠,٠٥) وجدت انها معنوية ، وهناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين تمويل مشروعات القطاع الخدمي وعدد فرص العمل، إذ بلغتT-Calculated المحسوبة(٢,٦٧) وهي اكبر من قيمة Tabulated الجدولية والتي تبلغ (٢,٣٦٥) ، وإن هذه العلاقة لها تأثير ايضاً معنوي إذ بلغت القوة التفسيرية لتمويل المشروعات الصغيرة في القطاع الخدمي للتباين الحاصل في فرص العمل ووفقاً لمعامل التحديد R٢ (٥٦٪) علماً إن قيمة معامل الانحدار (β(موجبة الاتجاه (=β٠,٧٤)، وبناءً على اختبار قيمة (Fالمحسوبة وهي معنوية عند مستوى دلالة ٥٪ يتم قبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الخدمي في عدد فرص العمل) .

٣. وعند اختبار الفرضية الفرعية الثالثة وعند مستوى دلالة (٠,٠٥) وجد أن هناك علاقة ارتباط طردية معنوية بين تمويل مشروعات القطاع الصناعي وعدد فرص العمل، أذ بلغتT-Calculated المحسوبة(٣,٣٦) وهي أكبر من قيمة Tabulated الجدولية والتي تبلغ (٢,٣٦٥) ، وإن هذه العلاقة

لها تأثير ايضاً معنوي إذ بلغت القوة التفسيرية لتمويل المشروعات الصغيرة في القطاع الصناعي للتباين الحاصل في فرص العمل ووفقاً لمعامل التحديد R٢ (٦٥٪) علماً إن قيمة معامل الانحدار (β موجبة الاتجاه (=β٠,٨٠). لذا ووفقاً لقيمة (F المحسوبة وهي معنوية عند مستوى دلالة ٥٪ يتم قبول الفرضية البديلة التي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي في عدد فرص العمل).

٤. اشارت نتائج اختبار الفرضية الفرعية الرابعة إن هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية عند مستوى دلالة (٠,٠٥) بين تمويل المشروعات الصغيرة في القطاع الزراعي وعدد فرص العمل، لان T-Calculated المحسوبة بلغت (٢,٥٨) وهي أكبر من قيمة T-Tabulated الجدولية التي تبلغ (٢,٣٦) وان هذه العلاقة لها تأثير معنوي عند مستوى دلاله (٠,٠٥) وفقاً لاختبار قيمة (F المحسوبة. إذ بلغت القوة التفسيرية لهذه المشروعات لفرص العمل (٥٢ ٪) علماً إن قيمة معامل الانحدار (β موجبة الاتجاه (=β٠,٧٢)، وعليه يتم قبول الفرضية البديلة والتي مفادها (يوجد تأثير ذو دلالة احصائية معنوية لحجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الزراعي في عدد فرص العمل).

٥.ان نتائج معادلة الانحدار الخطي المتدرج ((Step Wise للفرضية الفرعية الخامسة من الفرضية الرئيسة الاولى واختبار الارتباط الذاتي لتحديد أفضل تأثير ناتج من تمويل المشروعات الصغيرة ولجميع القطاعات في عدد فرص العمل؛ وقد أشارت قيمة (Durbin –Waston) إلى عدم وجود ارتباط ذاتي (Autocorrelation) بين الاخطاء الداخلة في معادلة الانحدار وبلغت قيمتها (٢,٥٤٢) وهي ضمن الحدود المقبولة لهذا الاختبار، ويتضح من الجدول إن أفضل تأثير معنوي يكون عند مستوى دلالة (١٠٪) وفي إطار تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري والزراعي فقط. ومن خلال المقارنة بين قيمة F المحسوبة والبالغة (F=٤,٧٠٧) وقيمة F الجدولية التي بلغت (٣,٧٧) وبدرجة تفسيرية R٢ بلغت (٦٥٪). مما يعني ان تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري والزراعي يمكن ان تحتل الاولوية في توفير التمويل المناسب والكافي لغرض توسيع قاعدة فرص العمل. ويعزز هذه النتيجة نتائج اختبار مضاعف لاكرانج (Multiplier Lagrange) ، لأفضل توليفة من المشروعات الصغيرة من القطاعات ذات تأثير في عدد فرص العمل. آذ وجد المضاعف معنوي وذات دلالة احصائية وحسب ماتبين من معامل التحديد R٢ الذي بلغت قدرته التفسيرية (٩٢٪) بعد ان كانت(٦٥٪) ومن خلال المقارنة بين قيمة F المحسوبة والبالغة (F=١٦,١٩١) وقيمة F الجدولية التي بلغت (٦,٥٩). وعليه يتضح مما سبق انه بالإمكان مضاعفة قيم المبالغ المالية لتمويل المشروعات الصغيرة للقطاع التجاري والزراعي سوف يساعد في توسيع عدد فرص العمل.

الاستنتاجات

١- أتضح من نتائج الاختبار لفرضية البحث الرئيسة وفرعياتها أن تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي يؤثر بفاعلية في توفير عدد فرص العمل مقارنة بالقطاعات الاخرى أذ احتل أعلى نسبة تأثير في فرص العمل ويعود السبب في ذلك ربما إن هذه المشروعات تحتاج إلى قوة عمل متعددة المهارات الفنية والعلمية، كما أنها تحتاج إلى كثافة رأسمالية كبيرة نوعاً ما لغرض الاستثمار في القطاع الصناعي. ولكن ومع ذلك لوحظ إن هذه المشروعات مجتمعة لها تأثير معنوي في عدد فرص العمل، وإنها قادرة على التخفيف من معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي.

٢- أتضح من نتائج اختبار الانحدار المتدرج أن أفضل توليفة لتمويل المشروعات الصغيرة هو القطاع التجاري والزراعي ويفسران فرص العمل بنسبة (٦٥٪)، وعند تقيم هذا النموذج وفقاً لأختبار مضاعف لاكرانج وجد أنهُ تحسن من قدرته التفسيرية ليصل إلى (٩٢٪) ، وهذا يدل على إن بمضاعفة حجم تمويل المشروعات الصغيرة التجارية والزراعية سوف يؤدي إلى مضاعفة عدد فرص العمل، وبالتالي يساعد على تحقيق هدف توسيع قاعدة الاستخدام في الاقتصاد العراقي.

التوصيات

١- دعوة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية على زيادة حجم تمويل المشروعات الصغيرة للقطاع الصناعي نظراً لفاعليتها للاقتصاد العراقي ولحاجتها إلى تمويل مبالغ كبيرة مقارنةً بالقطاعات الاخرى، ولكونها تساعد في تحقيق أكبر منفعة ممكنه من زيادة عدد فرص العمل، لأنها تستوعب فرصة عمل أكثر نتيجة لحاجها إلى قوة عمل أكبر، وبالتالي سوف يقلل من نسبة البطالة. مع الاخذ بنظر الاعتبار دعم القطاعات الاخرى كونها قطاعات مكملة للاقتصاد العراقي وهي الاخرى تساهم في توفير فرص العمل والتخفيف من حدة البطالة في المجتمع العراقي لاسيما القطاع الزراعي والتجاري اللذان يشكلان حزمة مشروعات قادرة على مضاعفة فرص العمل.

٢- دعوة وزارة العمل والشؤون الاجتماعية تنويع برامج صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل، بهدف زيادة تحقيق فرص العمل للعاطلين عن العمل. مع وضع إجراءات عمل لتبسيط الحصول على القرض وعبر سياسة أكثر مرونة فيما يتعلق بالكفالة المالية لغرض التوسع بقيام مشاريع جديدة ، أو الضمانات المطلوبة لتنفيذ المشروع .

٣- إيجاد هياكل تنظيمية ذات طابع مؤسسي حكومي سواء على صعيد وزارة العمل والشؤون الاجتماعية أو جهات حكومية خاصة تقدم الخدمات الاستشارية والمالية ، للوقوف على أهم المشكلات والصعوبات المالية والتمويلية آلتي تواجه المشروعات الصغيرة ووضع الحلول الملائمة لها. ويمكن توسيع المبادرات الحكومية المتعلقة في تمويل المشروعات الصغيرة وعلى غرار تجربة البنك المركزي العراقي الاخيرة في إطلاق مبالغ التمويل لهذه المشروعات.

الصين الشريك الاقتصادي والتجاري الأكبر للقارة الأفريقية

اعداد
احمد ضاري شهاب
دائرة العلاقات الاقتصادية الخارجية

مقدمة:-

تتكون القارة الافريقية من ٥٤ ، يتكلم سكانها اكثر من ٨٠٠ لغة ، وتأتي اللغة العربية في صدارتها ، وتعتبر أكبر سوق واعدة في العالم ، إذ يزيد عدد سكانها على مليار ومائة مليون نسمة ، وتبلغ مساحتها ٣٠ مليون كم٢، وتشكل ٢٠٪ من مساحة اليابسة في الكرة الأرضية تعد أفريقيا ثاني أكبر قارات العالم من حيث المساحة وهي تغطي ٦٪ من إجمالي مساحة سطح الأرض ، وتشغل ٢٠,٤٪ من إجمالي مساحة اليابسة . يحد القارة من الشمال البحر المتوسط ، وتَحدُها قناة السويس والبحر الأحمر من جهة الشمال الشرقي ، بينما يحدها المحيط الهندي من الجنوب الشرقي والشرق ، والمحيط الأطلسي من الغرب. تضم القارة ٥٤ دولة ، بما في ذلك جزيرة مدغشقر وعدة مجموعات من الجزر كالجزر التابعة لدولة جزر القمر، والتي تعتبر ملحقة بالقارة. تمتلك أفريقيا ١٢٪ من احتياطات النفط العالمي و٤٠٪ من الذهب في العالم وما يصل إلى ٩٠٪ من البلاتين والكروم في العالم.

دخول الصين الى القارة الافريقية:-

تقع الصين في الجزء الشمالي الشرقي من قارة آسيا, إذ تشترك الصين بحدودها مع أربع عشرة دولةً وهي: (منغوليا من الشمال، وروسيا من الشمال الشرقي، أمّا من الشرق فتحدها كوريا الشمالية، ومن الشمال الغربي كازاخستان وكيرجستان وطاجاكستان، أمّا من حدودها الغربيّة فتوجد أفغانستان وباكستان والهند ونيبال وسيكيم وبوتان، وتشترك بحدودها مع كلٍّ من بورما ولاوس وفيتنام من الجنوب، أمّا من الشرق فيوجد بحر الصين الشرقي والذي توجد بعده اليابان والكوريّتان، ويوجد في جنوبها أيضاً بحر الصين الجنوبي) يبلغ عدد سكانها (١,٣٧٩,٣٠٢,٧٧١) نسمة عام ٢٠١٧ حيث بلغ الناتج الإجمالي (٢٣,١٢) تريليون دولار , ويتكون ميزانها التجاري من الصادرات التي تبلغ (٢,١٥٧) تريليون دولار والواردات التي تبلغ (١,٧٣١) تريليون دولار بفائض قدره (٦٢٦) مليار دولار لنفس العام .

تبنت الصين ومنذ ستينيات القرن الماضي مع دول القارة الأفريقية سياسةً تقوم على الاحترام المتبادل والاهتمام بالمصالح المشتركة وبمنطق مختلف عن دول الغرب في التوجه والتعامل, لذلك حرص الصينيون على الوصول إلى الأسواق الأفريقية مع علمها بضعف القدرة الشرائية لشعوب دول القارة, فتمكنت من المنافسة مع غيرها من دول العالم

في دخول هذه الأسواق وبعد انتهاء الحرب الباردة , تطلعت الصين إلى زيادة حجم التبادل التجاري ونسب الاستثمار والبحث عن مصادر الطاقة باعتبارها منطقة ذات أهمية اقتصادية وإستراتيجية كبيرة , ولاقى هذا التوجه قبولاً من دول القارة وظهور فرص جديدة للشراكة الاقتصادية مع الصين كشريك اقتصادي وسياسي كبير. إن النظرة الاسترتيجية لأفريقيا لا تملكها الصين وحدها بل إن هنالك دولا أخرى قد اتجهت نحو أفريقيا بقوة أيضا مثل (تركيا , إيران , ماليزيا والهند) إلا إن الصين هي الانجح حتى ألان في سياساتها تجاه القارة الأفريقية حيث حرصت على الاهتمام بمصالحها في القارة الأفريقية بشكل فعال خاصة بعد قيامها بإصلاحات هيكلية ومهمة في نظامها الاقتصادي منذ أواخر السبعينيات من القرن الماضي وتوجهها بالانفتاح على العالم الخارجي بشكل تدريجي ومخطط , مما جعلها إحدى القوى الاقتصادية الفاعلة وصاحبة النفوذ والمصالح في المنطقة الأفريقية ومن ابرز القوى المتصارعة وقد ساهم هذا التحول بدخولها إلى سباق التنافس والبحث عن الأسواق والخامات ومصادر الطاقة كنتيجة لتطورها الاقتصادي خاصة في المجال الصناعي, برزت أفريقيا كوجهة أساسية لتوجهات الصين نظرا لما تمتاز به من ثروات هائلة وضخمة من (الطاقة والمعادن) وحاجة دول القارة لشريك اقتصادي متفهم لأوضاع القارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية , إلا إن السياسة الاقتصادية الصينية المتبعة تجاه القارة الأفريقية كانت كفيلة بميل كفة ميزان التنافس نسبيا لصالحها. وعقب مرحلة الحرب الباردة تبنت الصين سياسة الشراكة الاستراتيجية مع الدول الأفريقية بغض النظر عن أنظمة الحكم فيها حيث عملت على تقديم التسهيلات المالية والقروض والمنح والمشروعات لتلك الدول.

وقعت الصين في السنوات الاخيرة اكثر من ٤٨ اتفاقية لتقديم القروض والمساعدات لهذه الدول و تخصيص قروض ميسرة لدعم المشاريع الصغيرة الإعفاء من الديون حيث تم إعفاء ٣٢ دولة أفريقية من ١٥٠ ديناً مستحقاً للصين , كما تساهم الصين بمجال القوة الناعمة في أفريقيا من خلال إعداد الكوادر الفنية وتدريبها , وإرسال البعثات الصينية للمساعدة في المجال الزراعي فقد أقامت الصين أكثر من ١٠ مراكز فنية زراعية بأفريقيا وشرعت في بنائها منذ ٢٠٠٩. أما في القطاع الصحي فقد ساهمت الصين ببناء العديد من المستشفيات بتمويل صيني وتقدر بـ ٣٠ مستشفى وإنشاء مراكز لعلاج العديد من الأمراض الوبائية كمرض الملاريا المتفشي في أفريقيا وبإرسال البعثات الطبية للمساهمة في القضاء عليها في أكثر من ٣٣ دولة أفريقية وبناء أكثر من ٦٠ مدرسة في مناطق ريفية نائية.

ان الصين من الدول ذات الكثافة السكانية العالية ولديها أهداف إستراتيجية كبيرة تسعى إلى تحقيقها ، فهي تدرك إن نسبة ٦٠٪ من الاراضي الصالحة للزراعة في العالم توجد في هذه القارة لذلك تحاول الاقتراب من هذه الثروة الغير مستغلة من خلال وفرة العامل البشري الذي تتميز به والإمكانيات المادية ، حيث تعتبر امدادات الطاقة من بترول الدول المنتجة في القارة المصدر الرئيسي لتأمين احتياجات الصين منها ، لذلك فهي تنفق الكثير لتأمين الحاجة المتزايدة منها، إذ تعتبر الصين ثاني أكبر الدول المستهلكة للطاقة في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية ويتبين ذلك من خلال تواجد شركات النفط الصينية في دول أفريقيا بشكل واضح سيما وان هناك تنافس قوي مع شركات الطاقة الأمريكية للسيطرة على مصادر البترول في أفريقيا وخير مثال هو تواجد الشركات الصينية في السودان واستثماراتها التي بلغت قرابة الأربعة مليارات دولار ، كذلك الأمر في تشاد فقد احتكرت الصين النفط التشادي لمدة ٩٩ عاماً بعد أن أنشأت مصفاة للنفط تعمل بواقع ٦٠٪ لصالح الجانب الصيني مقابل ٤٠٪ للجانب التشادي ، وقد أمّنت الصين الحصول على ١١مليون طن من النحاس و٦٢٠ ألف طن من الكوبالت خلال الـ ٢٥ عاماً القادمة من دولة الكونغو نظير مد ٣٠٠٠ كم من السكك الحديدية بالبلاد وبناء جامعتين ورصف ٣٢٠٠ كم من الطرق وبناء عدة مدارس ومستشفيات ، ذلك الأمر يفسر تواجد أكثر من ٤٠ شركة صينية في دولتين كـ (غينيا، ونيجيريا) فقد عرف الصينيون السوق الأفريقية بشكل جيد ، المعروف اقتصادياً إن السوق الأفريقي هو ضعيف من ناحية القدرة الشرائية ، لذلك لاقت البضائع الصينية رواجاً كبيراً بسبب رخص اثمانها فقد اصبحت بمتناول يد المستهلك الأفريقي , وامكانية الصينين على الإنتاج الكمي, لذلك وجدت في السوق الأفريقية مدخلاً مهماً لصادراتها محققة بذلك معدلات عالية في حجم صادراتها.

اتجهت الصين نحو القارة الإفريقية في ظل تراجع دولي وتناسي للأوضاع في أفريقيا حيث وجّهت جزء كبير من قوتها تجاه القارة حتى تضاعفت حجم التبادل التجاري إلى عشرات الأضعاف خلال عقد من الزمن ووصل الى قرابة ١٢٠ مليار دولار ، ويرى خبراء اقتصاديون أن الولايات المتحدة التي قد جعلت أفريقيا في أواخر اهتماماتها لذا كان من الطبيعي أن تملأ الصين هذا الفراغ ، بينما تقوم الولايات المتحدة باتهام الصين بأن ما تفعله في أفريقيا هو استعمار اقتصادي ، في حين تؤكد الصين أن ليس لديها أية أطماع استعمارية في أفريقيا وأن دورها مقتصر على التنمية وأن القلق الأمريكي والأوروبي من الصين

يأتي في إطار كسر الصين للمستعمرات الأوروبية في أفريقيا والتي يعتبرها الغرب أسواقاً تاريخية له.

أهمية القارة الافريقية للصين:-

تمتلك القارة الإفريقية ثروة هائلة من المعادن والنفط إضافة لامتلاكها مساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والرعي ولديها من القوى العاملة المنخفضة الأجر وعوامل الإنتاج الأخرى والخامات والمواد الأولية في ظل التسابق المتصاعد بين القوى الدولية الكبرى باتجاه الحصول على الموارد والثروات الكبيرة فيها , تعتبر القارة من أغنى القارات وثاني اكبر قارة من حيث المساحة والسكان وتتمتع بموقع استراتيجي مميز والتي يبلغ عدد سكانها مليار ومائة مليون نسمة وتتميز بموقعها الجغرافي الذي يتوسط الكرة الأرضية ، وبمساحة إجمالية تبلغ ٣٠,١٩٠ مليون كم٢ كما تمتاز بتنوع المناخات والتربة والموارد المختلفة ،وامتلاكها أكبر مخزون من المعادن الإستراتيجية والثروات المعدنية في العالم ، ومن بين ٥٠ معدناً يوجد ١٧ معدناً منها في أفريقيا باحتياطيات ضخمة. وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي (البوكسيت ، الفروكروم ، الكوبلت ، الماس ، الذهب ، المنغنيز ، الفوسفات المعادن ، البلاتينيوم ، التيتانيوم والفناديوم).

تتميز أفريقيا كذلك بإمكانيات زراعية هائلة ، من حيث التربة والموارد المائية ، فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها ١٣ نهراً: (زامبيزي ، شيري ، بونجولا ، المخفي ، لونجوا ، أوجوي ، نهر ساند ، ليمبوبو ، روفيجي ، أوكافا نجو ، مارا ، فكتوريا ، النيل ، أوليفانتس)، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ طوله ٦٦٩٥ كم. إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة ، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية ، وتقدّر المساحة المروية للزراعة في القارة الأفريقية بأكثر من ٤٢,٥ مليون هكتار ، أما في مجال التربة والمناخ تتميز القارة الافريقية بتنوع أقاليمها المناخية ، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية ، وبمواسم زراعية متنوعة ، وهو ما يجعل منها بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات ، ان نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها تقدر بحوالي٣٥٪ من إجمالي مساحة القارة ، يستغل منها ٧٪ فقط في الزراعة بشتى أنواعها ، ولا تزيد مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في الجزء الواقع جنوب الصحراء من أفريقيا عن ٥٠ كم من إجمالي ٢٣ مليون كم٢. إن الاستثمار في المجال الزراعي يُعد من أفضل الخيارات ، وقد دعا برنامج التنمية الزراعية في أفريقيا الى تخصيص ٢٤٠ مليار دولار حتى عام ٢٠١٥ للاستثمار في المجال الزراعي ، أي بمعدل استثمار سنوي يصل إلي ١٧,٢ مليار دولار للرفع من درجة مساهمة الصادرات الزراعية من إجمالي الناتج القومي الإفريقي والتي لا تزيد عن ١٧ ٪ حالياً. وبالرغم من امتلاك القارة الافريقية للطاقة الكهرومائية الكامنة وإمكانية ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية ، الا انها لا تستغلّ حالياً سوى نسبة ٥٪ من هذه الطاقة الكامنة. لدى أفريقيا احتياطي هائل من النفط والغاز وان هذه الطاقة لا تخضع لسيطرة مؤسسات الدولة ، كما هو الحال في الشرق الأوسط ، ويقدر الخبراء حجم النفط الأفريقي بين ٧ ٪ و٩ ٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي ، أي ما يوازي ما بين ٨٠ إلى ١٠٠ مليار برميل خام ، وهو أسهل وأسرع في استخراجه فطبيعة المناخ الأفريقي تجعل من عمليات التنقيب وحفر الآبار أسهل وأسرع بالإضافة إلى إنها تتيح نقل الخام المتدفق من الآبار إلى سفن راسية عند السطح تقوم بأعمال التصفية والتكرير مباشرة بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير على الفور ، وهذا ما يساعد على خلق بيئة مشجعة ، للمستثمرين في هذا المجال ، إضافة إلى ذلك فإن النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا ، يعد من النوعية الممتازة ، كما تتوفر حقول النفط داخل القارة في كثير من الدول في شرق القارة وغربها ووسطها. وتكمن أهمية الطاقة في كونها عنصراً حيوياً للتنمية والاستثمار في مجالات الزراعة والصناعة ، ويرتبط بها نشاط الإنسان في جميع مجالات الحياة. كما تعتمد الرؤية الصينية للقارة الافريقية اساساً على مجموعة من العوامل اهمها ضمان التزود بالطاقة والمواد الخام التي تحرك عجلة الاقتصاد الصيني نظراً للاحتياج الهائل لموارد الطاقة (الصين ثاني اكبر مستهلك للوقود في العالم بعد الولايات المتحدة الامريكية) اضافة الى الرغبة العارمة للصين بصفته قطب رئيسي وكبير في النظام التجاري العالمي في ايجاد موطئ قدم لها في القارة الافريقية التي يتصف اغلب سكانها بصفة المجتمع الاستهلاكي ، ولهذا اعتمدت الاستراتيجية الصينية في الشراكة مع الافارقة على تغليب لغة المصالح المتبادلة والمساواة والاحترام وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى ، مع تبني الصين منطق مختلف عن السياسة المالية الغربية في التعامل مع الدول الافريقية وذلك من خلال تقديم القروض الميسرة والاستثمارات دون شروط ،اضافة للمساعدات الكبيرة المقدمة وهي في اغلبها مساعدات عينية ملموسة , وهذه الاموال في الغالب يتم وضعها في حسابات مضمونة في بكين ثم يتم اعداد قائمة بمشاريع البنى التحتية المطلوبة ومن ثم تحصل الشركات الصينية على عقود لتنفيذها ومن هنا يتم تحويل الاموال الى حساب هذه الشركات وبالتالي تحصل القارة الافريقية على (الطرق والموانئ , الملاعب , المساكن , الصالات ,

المستشفيات وغيرها من المشاريع والبنى التحتية).
تمتلك الصين رؤية اقتصادية مبنية على ان الانفتاح على القارة الأفريقية وبذلك فهي تسعى في الوقت ذاته الى تذليل العقبات والمخاطر ومواجهة التحديات مع خلق الفرص لتعميق الانفتاح والاستغلال الامثل لموارد الشريك الافريقي وفي المقابل فان الشراكة الصينية الافريقية توفر للقارة الحصول على البضائع المتنوعة وبأسعار تنافسية فضلاً عن توفير الاستثمارات التي تحتاجها القارة لاقتصادها واتاحة الفرصة لها لتنويع علاقاتها الاقتصادية الخارجية. وتمتع الشركات الصينية عن غيرها من الشركات العالمية بميزة إدارة وتأهيل المشاريع عن غيرها بثلاث عوامل (المال , الخبرة , العمال) على غير المعتاد في الشركات الغربية التي تأتي بالمال والخبرة وغالباً ما تستعين بالعمالة المحلية من نفس البلدان المستقبلة للاستثمار , غير ان الشركات الصينية تعتمد على القوة العاملة الصينية بشكل كبير , كون ان القوة العاملة الصينية تتمتع بالتدريب الجيد والانتاجية العالية الامر الذي يساعدها على القيام بمهامها, ومن جهة أخرى إن اغلب الدول الافريقية المستقبلة للشركات الصينية تعاني من نسب البطالة العالية والذي ادى الى فرض الدول الافريقية على الشركات الصينية قبول تشغيل نسبة معينة من العمالة المحلية للدول الافريقية في الشركات الصينية العاملة في هذه البلدان الأفريقية.

الاستثمار الصيني في القارة الافريقية :-

اهتمت الدول الأفريقية وخاصة دول جنوب الصحراء بإعداد المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي بالرغم من معاناة دولها ظروفاً سياسية غير مستقرة ، وتراجع نسب النمو فيها , بسبب فشل كثير من السياسات الاقتصادية في حيث عملت على مراجعة سياساتها الاقتصادية ، وقوانينها ونظمها الاستثمارية ، وسنت العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع على الاستثمار وحمايته ، والعمل على استحدثت الهيئات والمؤسسات التي تخطط وتنظم عمله بشكل ينسجم مع خطة التنمية الاقتصادية لغرض الاستفادة بوصفها موارد تمويلية لانجاز خطة التنمية المحلية ويهدف هذا الاهتمام إلى :-

- المساهمة في تحقيق التنمية الشاملة ، وتنفيذ المشروعات الإستراتيجية ، وخاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي والبنى التحتية لأفريقيا ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي والأمن والاستقرار وربط ذلك بحوافز أكثر لتشجيع المستثمرين عليها.
- المشاركة في تنمية رأس المال البشري في الدول الأفريقية من حيث التخطيط والتنمية والتوظيف , فهو المؤثر الرئيس في جميع مكونات التنمية والقدرات المكتسبة والنافعة لدى سائر أعضاء المجتمع فهي تعد أساساً في مفهوم رأس المال الثابت ومن المقاييس الرئيسية للثروة.
- دعم السياسات والبرامج التي تزيد من إمكانية تحقيق الدولة للتنمية والانخراط في اقتصاد متطور.
- وضع الموازنة السليمة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية بالنسبة للناتج القومي العام ، تجنبا لتعرض اقتصاديات الدول الأفريقية للانهيار في حال انسحاب هذه الأموال عند ظهور أية بوادر لعدم الاستقرار، مع التركيز على الاستثمارات طويلة الأمد.
- نقل الخبرة والتجربة والتقنية ، وبناء وتطوير المؤسسات المحلية .
- تطوير البناء أو الهيكل الاقتصادي ، ونقله من طرق الإنتاج التقليدي إلى طرق الإنتاج المتطورة.
- توفر الفرص على نطاق واسع للشراكة مع القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ لتلك المشروعات ، وتحمل تكاليف النفقات والمخاطر.

ويتضح مجال التعاون والشراكة مع دول القارة الأفريقية من خلال ما يأتي:

١- حسب بيانات البنك الدولي، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وإفريقيا في ٢٠١٤، نحو ٢٢٢ مليار دولار، ومن المنتظر أن يناهز الـ٤٠٠ مليار دولار بحلول عام ٢٠٢٠. وان النشاط التجاري مع الدول الأفريقية قد انتعش بصعود الصين لتصبح ثاني اكبر اقتصادات العالم ، لاعتماد الصين بشكل كبير على المواد الخام الأولية التي تستوردها من القارة ، وقد استطاعت الصين رغم حداثة توجهها لأفريقيا أن تتفوق في الجانب الاقتصادي ، لتتخطي الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع أفريقيا حيث تشير بيانات وزارة التجارة الأمريكية أن حجم تبادلها التجاري السلعي مع أفريقيا بلغ ٨٥,١٦ مليار دولار في عام ٢٠١٣.
٢- يقدر عدد الشركات الصينية أو فروعها(العاملة داخل الدول الأفريقية) عام ٢٠١٥ بأكثر من ٢٠٠٠ شركة (كان عددها ٧٠٠ عام ٢٠٠٥)، كلها نشطة في مجال الزراعة والتعدين والبناء والتعمير وقطاعي التجارة والاستثمار ومعالجة منتجات الموارد والتصنيع والدعم اللوجستي التجاري، هذا بالإضافة إلى العمال والخبراء الصينيين، ومن أبرز الدول المستفيدة من التبادل التجاري الصيني - الإفريقي أنغولا، الشريك الإفريقي الأكبر للصين، بحجم تجارة بلغ ١٧,٦٦ مليار دولار، تليها جنوب إفريقيا ١٦,٦ مليار، والسودان ٦,٣٩ مليار، ومصر ٥,٨٦ مليار، ونيجيريا

٦,٣٧ مليار.
٣- رعاية الصين لـ (منتدى تعاون الصين وأفريقيا) الذي أنشئ بمبادرة من الصين في عام ٢٠٠٠ , والذي يضم (٤٦) دولة إفريقية ، ومن اهم إنجازاته إسقاط ١,٢ مليار دولار من ديون القارة ، بعد ان تعهّدت الصين بالمساهمة في تنمية الموارد البشرية في إفريقيا عن طريق تأسيس صندوق يُدار بإدارة صينية إفريقية مشتركة , ويستخدم من قبل وزارات صينية مختلفة (خارجية , تجارة , تربية , علوم وتقنية , زراعة , صحة) لكي يتم تدريب الموظفين الأفارقة ابتداءً من عام ٢٠٠٣ ، وقد تم تدريب أكثر من ٦٠٠٠ إفريقي كجزء من البرنامج.
٤- سعي الجامعات الصينية إلى تقوية العلاقات بالمؤسسات التربوية والتعليمية الإفريقية ، والذي أدى بدوره إلى إنشاء الروابط الدائمة بين المؤسسات الصينية والإفريقية . وانبثاق مجلس الأعمال الصيني - الإفريقي الذي أنشئ في شهر تشرين الثاني عام ٢٠٠٤ لدعم استثمارات القطاع الخاص الصيني في كل من: (الكاميرون ، غانا موزنبيق ، نيجيريا ، جنوب إفريقيا وتنزانيا) .
٥- حيث أجرت الصين تعاوناً منتظماً مع الدول الإفريقية في هذا الحقل من خلال الزيارات المتكررة والعديدة للوفود الرسمية الأفريقية لتسهيل الوصول المنتظم للفرق الطبية الصينية إلى دولها، إلى جانب الدعم الصيني للعديد من الدول الإفريقية بأحدث الأجهزة الطبية ، والبرامج المشتركة لمعالجة العديد من الأمراض مثل الملاريا وفيروس نقص المناعة.
٦- تتميز الشراكة الصينية مع القارة الأفريقية في أنها تتجه نحو تعظيم الجوانب الاستثمارية ، والمشاركة بفاعلية في إقامة مشروعات البنية التحتية ، وهو ما يمثل نقلة اقتصادية للدول الأفريقية التي تنجح في عقد مثل هذه الصفقات مع الصين.

التحديات والمعوقات التي تعترض الصين في افريقيا:-

تعتبر التحديات الخارجية المتمثلة بالتكالب الدولي على أفريقيا من اهم المعوقات والتحديات التي تواجه الصين بالإضافة الى مجموعة من التحديات الداخلية وتتمثل:-
- الحروب والنزاعات المسلحة العنيفة كما حدث في جنوب السودان وأفريقيا الوسطى والكونغو الديمقراطية.
- الحركات الإسلامية المتشددة الموجودة حالياً.
- تفشي الفساد والاستيلاء على المال العام يحرم الافارقة من الاستفادة من ثرواتها.
وطبقا لتقارير الاتحاد الأفريقي فإن نحو ١٨٤ مليار دولار تضيع سنوياً في أفريقيا نتيجة الفساد المالي والاداري. ويلاحظ في هذا الجانب تنافس المستثمرين على شراء مساحات واسعة من الأراضي الزراعية في أفريقيا ، وهو ما دفع بعض المنظمات العالمية إلى التحذير من آثاره ونتائجه السلبية.

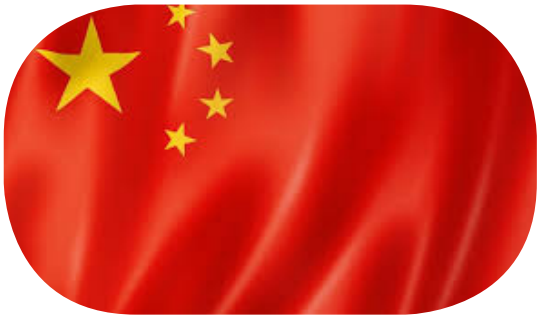

بعض الإجراءات التي وضعتها الدول الأفريقية لتشجيع وحماية الاستثمار وتتضمن :

- تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته.
- التحوط للمخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات والعمل على تقليلها بتوفير المعلومات والبيانات والإحصاءات الضرورية للمستثمر ، والشفافية التي تولد الثقة لديه.
- تبسيط إجراءات ترخيص المشروعات وتسجيلها.
- تقديم ضمانات بحرِّية نسبة المساهمات ونقل الأموال إلى الخارج.
- الإعفاءات من بعض الضرائب الكمركية والربحية وغيرها.

وفي ظل هذه التوجهات الجادة للحكومات في أفريقيا وحرصها على جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها تسابقت الدول والشركات والمؤسسات نحو أفريقيا ، وهو أمر ستترتب عليه نتائج مدمرة لاقتصاد الدول الأفريقية إن لم تكن ثمة محددات لقبول تلك الاستثمارات وضوابط لتوجيه مساراتها. ومن التجارب الدالة تأثر التنمية مؤخراً بصورة سلبية في البلدان الإفريقية نتيجة ارتباط اقتصادها بالأسواق الأوربية وقد يتسبب الاستثمار في إشكالات اقتصادية كبيرة في الدول الأفريقية كانهيار الاقتصاد أو انكماشه في حال الانسحاب المفاجئ لرؤوس الأموال أو التركيز على الاستثمارات قصيرة المدى أو (الازمة الاقتصادية العالمية) , وأن الدول الأكثر تضرراً هي تلك التي فتحت قطاعها المالي بصورة أكبر في السنوات الماضية للاستثمارات الأجنبية مثل جنوب إفريقيا ، أو بالتضخم النقدي ورفع أسعار صرف العملات ، أو التسبب في زيادة حجم الفساد الإداري والمالي في المجتمعات والتهديدات الأمنية المتوقعة جراء ذلك وفيما يتوقع من مواجهة بين الدول المتنافسة ، أو فرض استعمار جديد. إن تجنب مثل هذه المخاطر من ناحية ، وتحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الخارجي في تطوير الاقتصاد وتحقيق ثباته واستقراره في الدول الأفريقية من ناحية أخرى يتطلب وضع استراتيجية شاملة للاستثمار وسياسات راشدة توجه تدفقه ، إضافة إلى وضع محددات وشروط أساسية أهمها :التعاون مع الدول الأفريقية كمجموعة واحدة لتحقيق التكامل الاقتصادي بينها ودعم ترابطها ، من خلال إستراتيجية تنموية متوازنة ومتكاملة للقارة كلها يمكن من خلالها استغلال مواردها المادية ، وتوظيف طاقاتها البشرية ، والاستفادة من كفاءاتها العلمية ، وتبادل الخبرات والتجارب بينها ، ولكي يكون لأفريقيا وزنها وتأثيرها الفاعل في مستوى الأحداث العالمية والاقتصادية.